



## الجلسة العامة ٧

الجمعة، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ٩/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

## خطاب بمناسبة القمة (تابع)

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):  
ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة الكولونيل  
المتقاعد ييجي جامح، رئيس جمهورية غامبيا.

الرئيس جامح (تكلم بالانكليزية): لقد اجتمعنا هنا  
مرة أخرى ليس فقط لكي نقيم إنجازات الأمم المتحدة  
وأوجه قصورها في نهاية عصر، ولكن أيضا لوضع برنامج  
جديد للمشاركة والالتزام الجماعي عن طريق استحداث  
دور أفضل وأكثر استجابة لمنظمتنا في الألفية الجديدة. وفي  
الوقت الذي نتحدث فيه، وعلى الرغم من مرور ٥٠ سنة  
على وجود الأمم المتحدة، لا يزال المجتمع الدولي منقسمًا  
بنفس الشواغل الزمنية المتمثلة في البقاء والتقدم - وهي  
أهداف كانت دائما مواضيع لتوصيات وقرارات ومقررات  
جميع الاجتماعات الدولية تقريبا. ومرة تلو الأخرى يستمر  
اتخاذ القرارات والتحقيق الناجح لمجموعة الأهداف إما أن  
يراوغنا أو أن جهودنا لا تسفر عن نتائج تذكر.

إن عقد هذه القمة يفرض علينا تحديات باتخاذ  
قرارات بعيدة التحقيق تتصل بالتحديد بالحق في التنمية،  
والمشاركة التريهة والعدالة للبلدان النامية في العولمة والتحرير،  
والالتزام العملي بالقضاء على الفقر، والتعاون التقني  
والاقتصادي بين الشمال والجنوب، ويتمثل آخر هذه  
التحديات وليس أقلها في تشجيع السلام والأمن الدوليين  
والمحافظة عليهما. وجميع هذه الأمور أهداف مستصوبة  
وقابلة للتحقيق شريطة أن نكون مستعدين بأن نقبل بدون  
تحفظ إلزام أنفسنا وحكوماتنا وتوفير الموارد المطلوبة  
للتحقيقها.

إن منظمتنا تفرض علينا نحن قادة العالم ومواطنيه أن  
نجمع قوانا لإحداث مستقبل أسطع للبشرية عن طريق تقديم  
عالم أكثر توازنا وعدلا وخال من الظلم الاجتماعي،  
والحرمان الاقتصادي، والجوع، والأمراض، وكذلك الحروب  
غير المعقولة. ولا يمكن تحقيق هذا الحلم إلا من خلال ترسيخ  
السلام والأمن الدائمين عبر العالم. ومن الحقائق أن  
الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والعدالة لا يمكن أن توجد في  
غياب السلام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا  
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات  
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إصلاحات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن، يتطلب اهتماما عاجلا بضمان الشفافية والعدالة على أساس التمثيل النسبي وتقاسم المسؤوليات.

وينبغي أن تكون الأمم المتحدة المعيار الأخلاقي للبشرية الذي يضمن العدالة والمساواة والسلام والاستقرار في العالم وبين الدول، بغض النظر عن حجمها أو موقعها الجغرافي أو مركزها الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وما بعده. وينبغي لها أن تكون مصدر أمل لليائسين، ومواساة وغوث للمصابين، وأن توحى بالثقة فيما بين المطحونين والمحرومين في جميع أرجاء العالم. وبهذه الطريقة ستكون لفكرة "نحن الشعوب" أهمية بالنسبة لتوقعنا ألا وهو الإيمان بإنسانيتنا المشتركة. وحينئذ، وحينئذ فقط، يمكننا أن ندعي بأن القرن الحادي والعشرين المعزز بتصميمنا على جعل هذا الكوكب مكانا أفضل وأكثر إنتاجية، مكانا يمكن أن يعيش البشرية فيه في كرامة وسلام.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**  
ستستمع الجمعية إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ميغيل أنجيل رودريغيز إيشيفيريا، رئيس جمهورية كوستاريكا.

**الرئيس رودريغيز إيشيفيريا (تكلم بالإسبانية):** إننا نستجيب لدعوة الأمم المتحدة إلى الاحتفال معا بفجر عصر جديد، عصر من التقدم والأمل للبشرية.

لقد ورثنا من القرن الماضي إنجازات لا حصر لها، ولكن ورثنا أيضا جوانب قصور خطيرة. ولم يكتمل عمل الجنس البشري بعد.

ولا يسعنا أن نشعر بالرضا. وتتطلب التحديات الملحة التصدي لها. وقد جاءت كوستاريكا إلى جمعية الألفية هذه مقتنعة بأننا يجب أن نعمل معا على تحويل تلك التحديات إلى إنجازات للألفية الجديدة.

وبوسع السلام والأمن تحقيق عجائب اقتصادية حول العالم، ولا سيما في أفريقيا. ولكن كيف يتسنى لنا تحقيق السلام والأمن العالميين الدائمين؟ إنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق التسامح والمودة والاهتمام ببعضنا البعض. ويجب أن نكفل توزيعا متساويا وعادلا لموارد وثروات العالم وأن نغرس روح الاهتمام والمشاركة لتحل محل النظام الاقتصادي العالمي الحالي. ويجب أن نستبدل منطلق "التحقيق الفائق للأرباح". بمنطق الرعاية الفائقة أو الإنسانية الفائقة لتضييق الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة من قريننا العالمية.

كما ينبغي التصدي لأشكال الخلل الحالية ونقص التسويات العادلة في مشاركتنا في عملية العولمة. بما يمكن البلدان النامية من الاستفادة من النمو الاقتصادي العالمي بتعبئة الموارد المحلية والخارجية لمساندة النمو الاقتصادي والتنمية.

ويرتبط النهوض بالسلام والقيم والمبادئ الديمقراطية بتطوير العلاقات الطيبة بين الحكومات. ولهذا الأسباب ترى حكومتنا أن فشل الأمم المتحدة في احترام كرامة وحقوق ٢٣ مليون مواطن تاواني في الحصول على العضوية في منظمنا يعد نكسة خطيرة للعالمية المتوقعة للأمم المتحدة وانتهاكا صارخا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبصورة مماثلة فإن الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا أثبت أنه عكس الأثر ويجدو حكومتنا الأمل بأن يبشر تغيير موقف المجتمع الدولي مؤحرا بتعاون ومصالحة متجددين مع ذلك البلد العظيم.

ولدى الأمم المتحدة إمكانية هائلة لخدمة الإنسانية بطريقة جيدة ضمن إطار التعددية. ويتوقف فعاليتها أو فشلها كلية على الدول الأعضاء وعلى ماذا تصنعه بها. والواقع، وإزاء خلفية التغيرات الأساسية في المنظر الدولي فإن

البشرية، ينبغي الالتزام الفعال من الجميع بإنشاء سوق دولية لبيع الخدمات البيئية.

واليوم تمثل المعرفة والمعلومات والحصول على التكنولوجيا الجديدة أمورا أساسية لتحقيق الرفاهية. والحدود الجديدة اليوم حدود تكنولوجية. ولذلك فإننا مثلما فعلنا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، نوافق على ضرورة حفز التوزيع الواسع للقاحات والأدوية في أكثر القطاعات البشرية حاجة، قبل تحذير جفري ساك البعيد النظر. ويوحدنا هذه السنة الالتزام بالحد من الانقسام القائم بفعل التكنولوجيا الرقمية حتى لا يزداد الإجحاف وعدم المساواة. وذلك هو التحذير الذي وجهه الكرسي الرسولي قبل بضعة أسابيع. وفي نفس ذلك اليوم ابتدرت كوستاريكا برنامجا يسمى "اتصالات بلا حدود"، وأصبحت أول بلد يوفر بريدا إلكترونيا مجانا للشعب بأسره.

ويجب علينا ألا ننسى تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذات الجذور العميقة في التقاليد الكوستاريكية. ولذلك فإننا نحتفي بتوطيد الديمقراطية التي تتمتع بها المكسيك - بفضل الانتخابات الأخيرة التي قادها رجال دولة المعيين من الحكومة، بعد فترات طويلة ساد فيها نفس الحزب الحاكم - وكذلك جمهورية الصين في تايوان، التي تستحق مكانا مناسباً في المنظمات الدولية. وإننا نسلط الضوء على دعم الأمين العام لجامعة السلام لإعلاء شأن تلك القيم ون دعم بقوة جهودها الرامية إلى جعل كل البلدان تصدق على معاهدات حقوق الإنسان، لأن إنفاذ هذه الحقوق واحترامها يجب ألا تحدهما حدود. وفي هذه الألفية الجديدة المفعمة بالأمل، ينبغي لتطبيق القانون الدولي على الصعيد المتعدد الأطراف أن يكفل، بالإضافة إلى السيادة، إنفاذ ذلك القانون القائم على اعتبار كرامة الفرد البشري.

ويجب ألا ننسى أن ١١ مليونا من البنات والصبيان يموتون سنويا دون سن الخامسة لأسباب يمكن الوقاية منها. وقد تمكنت كوستاريكا خلال السنتين الماضيتين من تخفيض وفيات الأطفال بنسبة ١٧ في المائة، على الرغم من أن لديها نسبة منخفضة أصلا. ولكنها بلد من الصغر بحيث لا يستطيع إنقاذ أولئك الملايين من الأطفال الذين يموتون؛ واليوم سيموت ٣٥ ٠٠٠ منهم. وتتطلب هذه الوفيات عملنا الجماعي.

ويجب ألا ننسى أن ١٣٠ مليونا من البنات والصبيان لا يحصلون على التعليم الابتدائي، وأن ملايين النساء يهدرن حقهن في التعليم بسبب عدم المساواة بين الجنسين. ولدينا في كوستاريكا نسبة من الأمية لا تتعدى ٤,٤ في المائة ويسرنا أن نعلم أنها أقل بين النساء. ولكنها بلد صغير ولا يزال هناك ما ينبغي عمله. وإقامة مجتمع تتوفر فيه الفرص على الكوكب بأسره تقتضي جهد جميع الدول.

ويجب علينا ألا ننسى ملايين الأرواح التي فقدت في حروب القرن العشرين. وقد ألغى بلدي الجيش منذ أكثر من نصف قرن ليستثمر في التعليم والصحة. ونظامنا الصحي اليوم أفضل من أنظمة البلدان المتقدمة النمو، ونحن أحسن مجتمعات أمريكا اللاتينية صحة، وفقا لمنظمة الصحة العالمية والإكونوميست. غير أن بلدنا لا يستطيع الإسهام بالمزيد لكي توجه بلايين الدولارات التي تنفق على الأسلحة والجيوش إلى التنمية البشرية، كما ينبغي لها. وذلك يتطلب التزاما من الجميع.

ويجب ألا نتجاهل الضرر الذي يلحق بالأجيال المقبلة بسبب قطع آلاف الكيلومترات المربعة من أشجار غابات العمورة وتسويتها بالأرض. وتقوم كوستاريكا بوضع نظام وطني لبدل أتعاب الخدمات البيئية. غير أنه لتخفيف آثار غازات الدفيئة والحفاظ على غاباتنا لمنفعة

مصير واحد لا غير هو التنمية البشرية. وبهذه الطريقة وحدها يصبح العصر الجديد عصر تقدم وأمل للبشرية.

**الرئيس المشارك** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد هوغو بانزير سواريز، رئيس جمهورية بوليفيا.

**الرئيس بانسير سواريس** (تكلم بالاسبانية): منذ ما يزيد على نصف قرن، عندما تم توقيع ميثاق سان فرانسيسكو، سادت العالم أوقات وظروف متباينة. فالحرب التي هزت البشرية، قد وضعت أوزارها، وأصبح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هدفا أساسيا للأمم المتحدة، واشتملت الأهداف الأخرى للمنظمة على الاستقلال السياسي للدول الجديدة، وإعلاء القيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون بين الشعوب. أما النزاعات فسوف يتم حلها من الآن فصاعدا بالطرق السلمية.

وهكذا، بزغ فجر عهد جديد من الأمل. ولا تزال هذه المبادئ والأهداف سارية. ومع ذلك، فإن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب لم تجلب للبلدان الأقل نموا أي فوائد جوهرية في الميدان الاقتصادي. وقد حل محل هذا الصراع نوع من العداوة بين الشمال والجنوب - أي بين القوى الاقتصادية والدول التي تكافح من أجل تحسين مستويات النمو فيها.

ومن المؤكد أنه في الفترة التي بدأت في عام ١٩٤٥، لم تنشأ الحرب النووية التي كان يخشى بأسها، ومن المؤكد كذلك أن فرصا هامة للتعاون قد تفتحت. وفي هذا المجال، لعبت الأمم المتحدة دورا هاما. ومع ذلك، من الواضح أن التوترات لا تزال مستمرة وإن اتخذت خصائص أخرى، تولدت أساسا بفعل التخلف، والفقر والإجحاف، والتي بلغت حدا خطيرا. وهذه العوامل هي التي حددت

واليوم تعاني أفقر المجتمعات في العالم من آثار خطيرة للزيادة المصطنعة في أسعار النفط. ويُستهلك في المتوسط ٧٧ مليون برميل يوميا. وعلمنا بأن المغالاة في سعره تقارب ١٠ دولارات للبرميل، فإننا سندفع بنهاية السنة أكثر من ٢٨٠ بليون دولار زيادة عن المطلوب.

وبتلك الكمية الهائلة من الموارد يمكن لـ ١١٠٠ مليون شخص أن يحصلوا على العناية الصحية الكافية. وبذلك يمكن خفض معدلات وفيات الأطفال وزيادة طول العمر. وبتلك الموارد يمكن بناء ٢٨ مليون وحدة سكنية، أو يمكن توفير التعليم الابتدائي لـ ٥٥٠ مليون فتاة وفتى أو يمكن توفير التعليم الثانوي لـ ٤٣٠ مليوناً من الشباب.

هذا هو الثمن الباهظ من حيث الاعتبارات الإنسانية للمغالاة في سعر النفط. ويجب إيقاف هذا المصدر لإفقار ملايين البشر. ويقتضينا اليوم أكثر من أي وقت آخر على الإطلاق التزام البلدان والهيئات الدولية بهذه المسألة التي تؤثر على حق جميع الناس في التنمية. ولذلك، فإنني أعرب عن تقديري للقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية البارحة بدعم بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، والذي سيعلنه اليوم الرئيس شافيز.

وتستطيع الأمم المتحدة بل ويجب عليها التصدي لتحديات الألفية الجديدة بدعمنا السياسي والمادي. وللتخلص من الحرب ينبغي أن نعيد تشكيل مجلس الأمن؛ ولتعزيز السلام، بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية البشرية، ينبغي أن تقف الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على قدم المساواة مع مجلس الأمن.

واليوم أدعو أمم العالم إلى ضم جهودها حتى يصبح التضامن الدولي سمة عصرنا؛ وحتى يشعر كل رجل وامرأة بالانتماء إلى عنصر واحد هو العنصر البشري؛ وليكن هناك

والمطالب الاجتماعية لها مشروعيتها التي لا تنازع. وينبغي أن يكون الالتزام بمكافحة الفقر في إطار مبدأ اقتسام المسؤولية، كالاتزام بمكافحة الاتجار في المخدرات، ذلك المجال الذي حقق فيه البوليفيون نتائج رائعة معترف بها دولياً. وطبقاً لما جاء في تقرير الأمين العام، فإن أكثر من مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وفي عصر المعرفة هذا، ينبغي أن تصبح العولمة أداة لمكافحة ذلك الواقع المؤلم وليس زيادة حدة الأزمة، مثلما حدث مؤخراً.

ولدينا تشخيص للمشكلة لا يمكن المجادلة فيه لاعتبارات فنية. وبوسعي أن أؤكد أن ما ينقصنا وجود الاتفاقات التي تسمح بتعزيز التنمية الاقتصادية على أساس أخلاقيات للتضامن تكون أكثر عالمية وأكثر عدالة، وأقل مركزية، وتسمح بتوزيع الدخل بطريقة أفضل. وينبغي التعبير عن المسؤولية المتقاسمة التي نقترحها، في صورة ديمقراطية حقيقية، فيما يتعلق بالتجارة، بحيث يمكن أن تسهم البلدان الكبيرة اقتصادياً بقدر أكبر.

ومن الأمور الأساسية فيما يسمى بالاقتصاد المفتوح، ألا تغلق الأسواق بإجراءات تمييزية أو معايير الحماية. ومن الأهمية كذلك أن تطبق المعاملة التفضيلية، مع تقديم دعم خاص حتى يمكن للبلدان ذات الهياكل المؤسسية الهشة أن تتقدم، مثلما فعلت بوليفيا. وينبغي إدخال الإصلاحات التي تسمح لتلك البلدان باجتذاب تدفقات أكبر لرؤوس الأموال. كما ينبغي إنفاذ برامج لتخفيف الديون لتخليص العديد من البلدان من ضائقة الديون. ولا يمكن أن يصبح العلم والتكنولوجيا سلعا تنطوي على الاستبعاد، بل يجب أن يكونا بمثابة الثروة المتقاسمة للتنمية البشرية في كافة أرجاء المعمورة.

وبهذه الطريقة وحدها يمكن توزيع القوة السياسية والاقتصادية في أنحاء العالم توزيعاً أفضل، بما يكفل توجيهه

الانقسامات الجديدة التي تؤثر على المجتمع المعاصر، وهي تحتاج إلى عملية تصحيح عاجلة.

ولذلك نجتمع هنا اليوم - للنظر في جدول أعمال جديد يشتمل على التحديات الراهنة وبعدها بالصورة الملائمة لمواجهة تحديات المستقبل بفعالية. إلا أن قمة الألفية هذه ينبغي أن تعني ما هو أكثر من ذلك.

وفي اعتقادي، أن من الضروري أن نتوصل إلى اتفاقات وأن نتعهد بالتزامات بشأن عدد من الموضوعات الأساسية، لأن جدول أعمال قمة الألفية لا يمكن أن يحتزل في قائمة من الأماني والمقترحات الطيبة. وينبغي أن يعني التزاماً رئيسياً ذو أهمية تاريخية للمضي قدماً بالبلدان نحو المستقبل المشترك الذي نصبو إليه جميعاً - مستقبل يقوم على أسس صلبة من العدالة والإنصاف، والتسامح والحوار، واحترام الإنسان، والطبيعة وقيم ديمقراطية التمثيل والمشاركة؛ ذلك المستقبل الذي يفضي بنا إلى تهيئة الظروف التي تخفف من عدم المساواة، والتي هي مصدر الصراعات في أيامنا هذه. ولأسباب بديهية، سوف أتطرق فحسب إلى بعض الجوانب التي طلب منا الأمين العام أن نفكر فيها.

وهناك علاقة وثيقة بين الحرية والفقر، وبين الحرية والعنف. ولا يمكن لأحد أن يصف البشر الذين يعيشون مكبلين بالقيود التي يفرضها الفقر المدقع على الملايين من البشر، بأنهم أحرار. كما لا يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي أو اقتصادي إذا لم نعالج هذه الاختلالات الاجتماعية. فالحرية مهددة دائماً بوجود الفقر. وعلينا أن نوازن بين المصالح المتباينة، في إطار ازدهار يشمل الجميع، بين مصالح من يملكون الكثير، ومن لا يملكون ما يقدمونه سوى كدهم. تلك هي جذور الأخطار الماثلة الآن وفي المستقبل.

يقين الاستمرارية والتطلع للتقدم، الذي توحى به تجربة الألفية.

لقد بلغت البشرية في تاريخها نقطة بالغة الدقة، وإن كانت حافلة بالأمل. فبعد التجارب المأساوية التي عانتها البشرية على الصعيد العالمي خلال هذا القرن المنصرم، ها نحن نشهد ولأول مرة في التاريخ ميلاد ثقافة عالمية للسلام.

والأمم المتحدة، بوصفها أساس ثقافة السلام، وراعية الإنصاف، لم تكف عن الاضطلاع بدور أساسي عن طريق وضع تجربتها في خدمة هذه الأهداف. وهذا الدور يجعل الأمم المتحدة طرفا أساسيا في بناء المستقبل. ولا ينتظر من الأمم المتحدة أن تكون مجرد هيئة تدير مجالات النفوذ، بل جرى توحيها مؤسسة عملية وتعبيرا عن رؤية عالمية. وهذه الفلسفة، التي تشكلت أثناء وضع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أساس لمشاريع المنظمة مستقبلا.

والأمم المتحدة طرف له أهمية قصوى في إدارة العولمة لكي تصبح عملية توفر الحد الأقصى من المزايا، مع تخفيض الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن، بغية تحقيق التنمية في جميع مجتمعات وثقافات العالم. والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن يعطيا الأولوية لآثار العولمة، لأنه يمكن للرأي العام أن يصبح أكثر عدواة لها على نحو تدريجي، وأن يستحدثا مبادئ وممارسات عامة نزيهة تعطي العولمة إطارا يحقق التقدم لجميع بني البشر.

ورومانيا بوصفها الرئيس الحالي لمؤتمر الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، تهتم اهتماما مباشرا بتطوير الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطيات. ففي العام الحالي، بادرننا بتقديم قرار ودعمناه في هيئة حقوق الإنسان وهو بعنوان "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها". ونرحب بمبادرة السيدة

الدول الكبيرة والدول الصغيرة على حد سواء، بنفس الأجنحة الخاصة بالقضايا الأساسية من خلال عملية ديمقراطية حقيقية، حتى لا تملئ فئة قليلة قواعد يتعين على الآخرين قبولها. وبهذه الرؤية وحدها، يمكن أن نحقق الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا جميعا في قمة الألفية هذه، استجابة لنفس القيم الأخلاقية، انطلاقا من الحقيقة المؤكدة أنه لا يمكن أن يستقر السلم أو الأمن في عالم قائم على أسس من انعدام المساواة بشكل واسع النطاق.

والآن، فإن تنفيذ مثل هذه الولاية الكبرى يستلزم تعزيزا مؤسسيا. وبالتالي، ينبغي إعطاء الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة دفعة جديدة في مجال تمويل التنمية حتى يكون هناك توازن في مسؤولياتها والإبقاء على أهداف السلم والأمن.

وآمل أن يتأكد من سيقومون ما فعله اليوم، بعد خمسين عاما من الآن، من أنه كانت لدينا القدرة على اعتماد القرارات السديدة، والإرادة لتطبيقها لما فيه صالح البشرية.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن لكلمة فخامة السيد إميل كونستانتينسكو، رئيس رومانيا.

**الرئيس كونستانتينسكو (تكلم بالفرنسية):** إن

عنوان مؤتمرا قمة الألفية. وقد نرى أنه من المستصوب أن نحاول، أولا، تلخيص الخبرات التي تراكمت لدى البشرية على مدار الألفية المنصرمة أم أنه من الأفضل أن نتناول الألفية الجديدة التي توشك على أن تبدأ. فالفترة التاريخية التي توشك على الانتهاء، تتطلب منا أن نفهم أن الأمل في بداية بريئة تماما في مستهل الألفية الجديدة، لا يقوم على أساس، مثله مثل الرعب الذي ينتاب البشرية مع مطلع كل ألفية جديدة من وقوع الكوارث. وعلينا أن نتقبل بنفس القدر

ويسود الاحترام المتبادل، وبأنه لدى الأمم المتحدة الدافع والقدرة على إعطاء الشكل المؤسسي لهذا الأمل المشترك في التقدم والكرامة الإنسانية وهو الذي يلهمنا كلنا.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد خورخي باتلي إيبانيزن، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

**الرئيس باتلي إيبانيزن (أوروغواي) (تكلم**

بالاسبانية): نجتمع هنا اليوم لكي نمثل شعوبنا، أي ٦ بلايين نسمة. ومما لا شك فيه أننا كلنا متساوون، ولكنه من الصحيح كذلك أننا جميعا مختلفون. وما يوحدنا هو ما نتشاطره كلنا، وهو حقوقنا الطبيعية، التي يمكن تلخيصها في قاعدة بسيطة كثيرا ما ننساها، وهي افعلوا ما تريدون أن يفعله الآخرون بكم.

ووضعا لهذه القاعدة موضع الممارسة، فقد شاركت بلادي، أوروغواي، في كل مبادرة اتخذت أثناء القرن العشرين لتنظيم حياة الأفراد وفقا لمبدأي السلم والحرية. وفي مؤتمر لاهاي للسلام في عام ١٩٠٦، اقترحنا التحكيم الإلزامي وسيلة لتسوية النزاعات بين الدول. وبعد ذلك أصبحنا أعضاء في عصبة الأمم. وكنا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وشاركنا في صياغة الميثاق بوصفنا جزءا من المجموعة الأساسية التي تولت الصياغة. وكنا أول من يعتمد السلطة القضائية الإلزامية لحكمة العدل الدولية. وقد شاركنا باستمرار منذ عام ١٩٥٢ في بعثات وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة حكمة سياسية لا تدحض. وأوضحم تحد نواجهه أن نعطي شأن الميثاق بحسن نية ودون نفاق. وإذا فعلنا ذلك، لتضاءل الكثير من مشاكلنا أو ربما اختفى كلية.

ماري روبينسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، باقتراح إصدار إعلان مشترك يناهض التمييز والعنصرية، وجميع أشكال كراهية الأجانب. وتقوم القوانين التي تحكم دولنا على افتراض البراءة. وعلى نفس المنوال، علينا أن نعتمد مدونة قواعد سلوك مشتركة للثقافات والشعوب تركز على افتراض حسن النية. وتكن رومانيا احتراماً عميقاً كذلك لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحاشي، أو على الأقل الحد من الصراعات المسلحة، وكفالة الكرامة والحقوق الأساسية لكل فرد.

وقد أسهمت رومانيا بلا تردد في عمليات حفظ السلام. ومؤخرا، كان هناك أكثر من ٧ ٠٠٠ ضابط وشرطي يشاركون في عمليات الأمم المتحدة في الصومال، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو. وبنفس الروح، قررنا تقديم دليل ملموس إضافي على رغبتنا في المشاركة. ولهذا، أعلن باسم حكومة رومانيا عن استعدادنا لإعادة النظر في وضع رومانيا إزاء تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واستغنائنا عن التخفيض الذي استفدنا به بوصفنا من أعضاء المجموعة "جيم".

ونعتقد أن هذه المرحلة الجديدة في الشؤون الدولية تتطلب توافقا جديدا في الآراء، يجعل مجلس الأمن أكثر نشاطا ويتحاشى الجمود. وهناك مسألة يبدو لي أنه من الممكن بالفعل الاتفاق عليها، وهي ضرورة وجود ثقافة وقائية، وليست تفاعلية، في أعمال الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. ورومانيا، بوصفها الرئيس المقبل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستسعى إلى تعزيز مبادئ سياسة الوقاية هذه، وستولي انتباها مستمرا للتعاون الفعال والمتناسق بين هذه المنظمة والأمم المتحدة.

ونحن مقتنعون اقتناعا ثابتا بأنه إذا اتحدت دول العالم لأمكنها أن تتطلع بثقة إلى مستقبل مشترك يستتب فيه السلم

حياة شعبنا. هذه الجمعية السياسية هي جمعية عظيمة للشعوب التي تمثلها نحن قادة الدول والحكومات. وفي هذا المنتدى، على أعلى وأكبر مستوى تمثيلي، يجب أن نتخذ القرارات ونتعهد بالالتزامات التي تقرر مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة.

وتعتقد أوروغواي أن الكفاح من أجل تلك الحرية يعد إحدى المهام الأساسية التي تواجه الأمم المتحدة في الألفية القادمة.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد ألبرتو فوجيموري فوجيموري، الرئيس الدستوري لجمهورية بيرو.

**الرئيس فوجيموري (تكلم بالاسبانية):** في مؤتمر

قمة الألفية هذا، الذي نبحت فيه بصورة جماعية الدور الذي ستقوم به الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ترى حكومة بيرو أن من الضروري أن نلقي نظرة تتجاوز الجوانب الرئيسية العامة، التي يمكن بحثها ومناقشتها في تاريخ لاحق، إلى مسألة ضمان الموارد الاقتصادية، التي يمكن أن تساعد في تخفيف حدة الفقر المدقع. ومن الممكن أن يكون هذا الهدف هو أهم هدف ينبثق عن مؤتمر القمة هذا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين علينا أن ندرك الأبعاد الهائلة للتأثير غير المشروع بالمخدرات على الصعيد الدولي - وهذه قضية أخرى قررنا التصدي لها. ونعتقد أنه بدون التقليل من الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة، ينبغي أن تستخدم الأصول التي تصدر من الذين يتاحرون بالمخدرات لتحقيق الهدف المذكور أعلاه.

وحتى الآن لا يُعرف إلا القليل عن مصير آلاف الملايين من الدولارات المودعة في حسابات سرية. ونحن بحاجة إلى آليات، تمكننا، دون انتهاك لحق خصوصية الحسابات القانونية في المصارف، من مصادرة هذه الأموال

وصون السلم وتخفيض مستوى الفقر هدفان أساسيان للمجتمع الدولي. إلا أن الحروب، والعنف، والفقر آثار ترجع إلى أسباب أعمق بكثير. ولن نفي بالتزاماتنا بمجرد معالجة هذه الآثار بل من الضروري معالجة أسبابها.

إن الحرية لا تتجزأ، ولا يمكن أن توجد حرية سياسية دون وجود جميع الحريات الأخرى. وبنو البشري ينظمون أنفسهم، طيلة حياتهم، في مجتمعات، فيشكلون أسراً، ويكفلون استمرار الجنس البشري، ويوفرون لأطفالهم قيماً أدبية مشتركة، ويستخدمون طاقاتهم، وبراعتهم في أنماط كثيرة من العمل. وعندما يجري إحباط هذا النشاط الحيوي للأسرة نظراً لعدم السماح لمنتجات الدول بالوصول إلى الأسواق العالمية، يصيب الضعف والفقر تلك الدول، وتصبح فريسة سهلة للغوغاءية، والكذب، والظلم، والتخلف، ويسودها العنف، كما رأينا أثناء القرن الماضي. هذا هو السبب الذي من أجله يتعين أن يكون من بين أهم أعمال الأمم المتحدة في هذه الألفية ضمان حقنا في الإبداع والإنتاج، فضلاً عن حقنا في عرض منتجاتنا وبيعها. والتجارة الحرة، التي قيل بشأها الكثير وأُنجز القليل، ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لكرة أرضية أصبحت أصغر فأصغر وأكثر ترابطاً إلى حد كبير بسبب العولمة.

منطقتنا، أمريكا، بما فيها أوروغواي، مرت فعلاً بفترة من العولمة في أثناء ما يسمى بحضارة الأطلسي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. واستفاد منها الجميع استفادة حسنة. ولقد شهدنا نمواً، نتيجة لذلك، وتمكنا من توطيد دعائم دولة تسودها المساواة والعدل والحرية.

وكان لتلك العولمة ميزة كبرى: لقد فتحت الأسواق أمام ما أنتجه عمالنا وما أنتجته أرضنا. والظروف السائدة في الوقت الحاضر مختلفة تماماً، وترتب عليها آثار ضارة على

ألا يمارس هذه الحريات الأكثر حظوة بيننا فحسب، بل أن يمارسها أيضا كل فرد في كل جزء من العالم، تتوفر لدينا المقترحات المتضمنة في تقرير الأمين العام وفي مشروع إعلان الألفية، اللذين تؤيدهما حكومة المكسيك بكل حماس.

وترحب المكسيك بحقيقة أن إعلان الألفية يؤكد من جديد مبادئ أساسية من قبيل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في السيادة بين جميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتعتقد المكسيك بضرورة الاحترام التام للاستقلال السياسي للدول وتقرير مصير شعوب، حتى في هذا العهد الجديد من العولمة الاقتصادية والمالية والإعلامية.

وتتفق المكسيك مع الأمين العام على أن العولمة تهيئ فرصا عظيمة ولكن، مزاياها توزع في الوقت الحاضر، بصورة غير متكافئة.

ومن واقع الخبرة المكتسبة مباشرة، نحن المكسيكيين نعلم أن العولمة ليست المشكلة. بل على العكس من ذلك: العولمة يمكن أن تكون جزءا من الحل، أو، حسبما ذكر الأمين العام، يجب أن تصبح العولمة قوة إيجابية لسكان العالم بأسرهم لحل المشاكل الحقيقية وهي: الفقر والتهميش وعدم المساواة.

وقد تعمق هذا التفاوت بين الدول وفي داخلها، إذ بينما يشارك البعض في العولمة، لا يشارك آخرون فيها أو أهم لا يستطيعون. وفي بعض الحالات لا يشاركون بسبب نقص الحرية السياسية أو الاقتصادية نتيجة لنقص الديمقراطية. والبعض الآخر، حتى وإن وجدت لديه ديمقراطية لا يستطيع المشاركة لأن نقص التعليم أو الصحة أو التغذية الكافية يحول بينه وبين ممارسة حرياته والاستفادة من إمكانات العولمة.

التي يتم الحصول عليها بصورة غير شرعية لفائدة البلدان الفقيرة. ومن شأن ذلك أن يمثل خطوة رئيسية نحو مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات فضلا عن كونه إسهاما هائلا من أجل تحقيق هذا الغرض المشترك وتخفيف حدة الصعوبات التي تواجهها البلدان الفقيرة، والتي تعاني من أشد الأضرار نتيجة لأعمال المنظمات الإجرامية.

وبهذه الطريقة يمكن تمويل استراتيجية المحاصيل البديلة التي تتأجل إلى مالا نهاية. ويصبح بالمستطاع استبدال محاصيل من قبيل أوراق الكوكايين، أو خشخاش الأفيون أو الحشيشة بمحاصيل أخرى، وبذلك تساعد المزارعين الذين يزرعونها بسبب الحاجة.

وأطرح هذا الاقتراح، الذي تعتبر بيرو أنه يمثل تحديا هائلا وتاريخيا للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين - القرن الذي لا بد أن يكون قرنا لاتخاذ إجراءات وتحقيق إنجازات ملموسة ترمي إلى ضمان رفاهية الشعوب وحماية السلام والأمن العالميين.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد ارنستو زيديلو، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

**الرئيس زيديلو (تكلم بالاسبانية):** تحضر المكسيك مؤتمر القمة هذا وكلها ثقة بأن، أممنا المتحدة، سوف تتعهد هنا بالتزامات جادة لمواجهة التحديات التي ترافق الألفية الجديدة.

وأكبر تحد يواجهنا هو ضمان تمتع كل امرأة وكل رجل بصورة تامة بالحريات الأساسية للجنس البشري وهي - حرية التعليم، وحرية الحصول على الغذاء، وحرية حماية الصحة، وحرية العمل، وحرية المشاركة في التجارة الاقتصادية، وحرية اعتناق المعتقدات والتعبير عنها، وحرية المشاركة في الشؤون العامة وفي صنع القرارات. وبغية

وأما ستطرأ مرة تلو أخرى. والعالم يطالبنا بالعمل معا وتنسيق جهودنا لخير البشرية جمعاء. وأود في هذا الصدد أن أرحب بمقدم الألفية الجديدة في وقت تستطيع فيه الأمم المتحدة أن تتطور إلى هيئة أصلب عودا تمثلنا جميعا في مجالات كثيرة.

وقد تناولت طعام الإفطار اليوم مع الأمين العام وغيره من رؤساء الدول للحديث عن تكنولوجيا المعلومات وعن كيفية دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطوير تكنولوجيا المعلومات لدى كل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا مجرد مثال واحد لما يمكن عمله بتعاون الأمم المتحدة.

وللألفية الثالثة أهميتها لأننا سنكون في هذه الألفية قادرين على التنسيق والعمل معا لخير البشرية جمعاء. وهذا يعني بطبيعة الحال أنه سيكون علينا أن ننظر إلى الصورة المتشابهة ونستنبط أسلوبا بالغ الفعالية في مواجهة مشاكلنا. وكما يعلم الأعضاء فإن المنظمات الإقليمية كرابطة أمم جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، يجب إيلاؤها الاعتبار الواجب إلى جانب القارات الكاملة كآسيا - وأنا كثير ما أتكلم عن هوية آسيا - وإلى جانب المحافل الدولية كالأمم المتحدة. فأحيانا يمكن للعمل المتشابه من جانب الثلاثة جميعا أن يساعد ويدعم الجهود الفردية لكل بلد بغية تحقيق تنمية مستدامة. وهذا الأمر هام لأنه لولا وجود الأمم المتحدة والتجمعات على مستوى القارة، والرابطات الإقليمية لن نكون قادرين على تحقيق التضامن اللازم لتلك التنمية.

وطبيعي أن تكون لنا تفسيرات مختلفة لما يجري الآن، وعلى سبيل المثال المشكلة بيننا وبين تيمور الشرقية والتطورات في داخل الجانب الإندونيسي من تيمور. فقد طالب الأمين العام قبل ذلك بالوقوف دقيقة صمت لوفاة

ومن ثم تأتي الأهمية الكبيرة لأن نلزم أنفسنا بشدة بالعمل الجاد من أجل الوصول إلى أهداف مشروع الإعلان بشأن التعليم والصحة والعمالة والمساواة. والمكسيك تؤيد تلك الأهداف وتشارك في فكرة صياغة خطط عمل وطنية وجماعية لبلوغها. ونؤيد الأهداف لأننا نشق أننا نحن المكسيكيين لدينا أسباب القيام بنصيبنا في سبيل بلوغها. ونؤيدها لاقتناعنا بأننا لو بذرنا الحرية فسوف نجني السلام والعدل والرفاه والوثام.

ولكل بلد مهمة خاصة به لا مفر منها، يؤيدها بجهوده، ولكننا جميعا بحاجة إلى تشجيع وتعاون الأمم المتحدة. ولا يمكن أن نحرز تقدما نحو أهدافنا دون إصلاح عاجل للأمم المتحدة حتى تكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وأكثر كفاءة ونفعا للجميع، الأمر الذي يزيد من شرعيتها وسلطتها في أعين شعوب العالم. ولا يمكن إلا لمنظمة جرى إصلاحها لتكون ديمقراطية وتعززت، أن تسهم بالتالي في المساعي الأخرى الحاسمة كإقامة عالم خال من المخدرات والأسلحة الصغيرة والإرهاب، عالم قادر على منع ومواجهة الكوارث الطبيعية، عالم يتمتع فيه أبناءنا بالحرية لصوغ تنمية عادلة ومستدامة.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد عبد الرحمن وحيد، رئيس جمهورية إندونيسيا.

**الرئيس وحيد (تكلم بالانكليزية):** نحن مجتمعون في

هذا المحفل للاحتفال بذكرى إنشاء الأمم المتحدة. فقد مكنتنا الأمم المتحدة من معالجة مشاكلنا. ولئن لم تكن مشاكلنا كلها قد حُلّت فالأمم المتحدة نفسها تطورت إلى مؤسسة لها من القوة ما يجعلها تتصدى لمشاكل العالم. وطبيعي أن البعض يقولون إن الأمم المتحدة أصبحت عتيقة. وأنا أرى أن التحسينات ستطرأ عليها في الوقت المناسب

سيظل السلم في الكونغو هشاً دائماً ما لم تسرع أفريقيا الوسطى من جديد بالوقوف على قدميها وتحقيق الاستقرار. وحتى يحدث ذلك، لا بد من تسوية الصراعات التي ما زالت تشيع الانقسامات في المنطقة بصورة مناسبة وبخاصة الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأكثر مدعاة للقلق. وفي هذا الصدد، يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الرئيسية. لقد آن الأوان لتخلص من أغلال التسوية والمراوغة لنعمل وفقاً لما يمليه التاريخ لكي ننقذ جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة أفريقيا الوسطى والبحيرات الكبرى. لقد حان الوقت لنوجد دون تأخير آخر كل الظروف اللازمة ولنغتنم كل فرصة سانحة من أجل التوصل إلى تسوية تحقق السلام الشامل والاستقرار، وهو ما سيعود بالفائدة على كل بلدان المنطقة. لقد آن الأوان، بل هناك حاجة ماسة، لأن تلتقي الدول في هذه المنطقة الشاسعة وتوحد إرادتها وطاقتها لتقوم بتنفيذ بنشاط عملية التكامل الإقليمي.

وتحقيق السلم الدائم يتطلب القيام بهذه المهمة النبيلة. ولهذا السبب، أقترح على وجه السرعة النظر في عقد اجتماع دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يضم كل الدول في منطقة أفريقيا الوسطى والبحيرات الكبرى والمجتمع الدولي.

وإذ أتطرق إلى الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أسترعي الانتباه إلى الكارثة الإنسانية التي تشهدها شمال بلادي في منطقة ليكوكالا. فقد استوطن هذه المنطقة ما بين ٧٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ لاجئ هربوا من الصراع الدائر في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية - بدون أن تقدم لهم مساعدة من أي نوع من الأنواع وبدون مبالاة من جانب المجتمع الدولي بصفة عامة.

موظفي الأمم المتحدة في أتامبوا؛ وهذا مثل على الحوادث الكثيرة التي يجب أن نتصدى لها، وعلى الأحداث الكثيرة التي يجب أن ننظر فيها بصفتنا هيئة دولية.

وبما أنني متفائل فإنني لذلك أتطلع إلى بقية الألفية الجديدة باعتبارها الوقت الذي سنتمكن فيه من الكفاح سوياً ومن تنسيق جهودنا للنمو سوياً، وتحقيق النتائج التي تعني تحسن أحوال البشرية.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد دينيس ساسو نغويسو، رئيس جمهورية الكونغو.

**الرئيس نغويسو (تكلم بالفرنسية):** فنهئ الأمين العام

على تقريره الهام (A/54/2000)، الذي يعالج فيه المشاكل والتحديات التي يواجهها العالم. ونعرب عن بالغ امتناننا ذلك التحليل ولنتائج مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ في نيسان/أبريل الماضي في هافانا. فالقضايا التي تبحث هناك شملت صلاح الحكم والسلام والأمن والعولمة والمديونية ومكافحة الفقر؛ وتلك مسائل يعلق شعب الكونغو عليها أكبر أهمية ونحن نخرج من المأساة التي سببتها الحروب الأهلية المتكررة التي شهدناها مؤخراً. والتحديات المروعة هذه تركت الكونغو جريحة وممزقة.

وفضلاً عن ذلك، جعلنا من السلم أولويتنا الوحيدة والسلم له الأولوية لأن علينا أن نعيد بناء بلد ممزق.

وفي هذا الصدد، اعتمدت حكومتي برنامجاً مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات لحقبة ما بعد الصراع. وإذا ما نفذ، من الضروري أن يوفر المجتمع الدولي له الدعم. والسلم أولوية لأنه سيتيح قيام الأوضاع اللازمة لإعطاء دفعة جديدة إلى الأمام للعملية الديمقراطية. وكخطوة تمهيدية للانتخابات العامة، ستخضع مسودة الدستور لمناقشة مستفيضة على الصعيد الوطني.

العلاقات الدولية وقلب القضايا العالمية وقلب العالم - وهو ما توفر له الأمم المتحدة الأساس في الوقت ذاته. ويعني هذا الإصلاح أيضا تعزيز طابع المنظمة المتعدد الخصائص، وأولا وقبل كل شيء، العمل على أن تتمكن الأمم المتحدة من جديد من الاضطلاع بالدور الذي يليق بها ومن تحمل المسؤولية التي تليق بها في مجال حفظ السلام. وأخيرا يعني هذا الإصلاح إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة حقيقة لكي تتمكن من أن تصبح محفلا يسهل تحقيق بالفعل تطلعات الإنسانية بأكملها ولكي يمكنها أن تسمح بأن يشارك مجتمع الأمم بأكمله في تولي السلطة حقا داخل إطار منظمنا.

وتتوقع أفريقيا أن تحتل المكان اللائق بها والذي تستحقه نتيجة لتنفيذ هذه الإصلاحات المهمة.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي.

**الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية):** إننا نلتقي هنا

للاحتفال بالألفية الجديدة التي نحظى بامتياز بمشاهدة بدايتها. أود أن أبدأ بأن أسأل ما إذا كان مرور الوقت يمثل تغييرا نوعيا في حالة الإنسان وحالة العلاقات الإنسانية، وهل هو تغيير للإنسان من حيث النوعية؟ وهل نقلنا الطريق جميعا إلى كومنولث جديد من شعوب العالم المتنوعة ولكنها متحدة حقا، والتي تعيش في قرية واحدة؟ وهل جميع شعوب العالم حقا في القرن الحادي والعشرين هي بالطريقة التي تعيش بها؟

ومن المحزن أن معظمنا في أفريقيا والعالم النامي لا نزال محصورين في مشاكل يرجع تاريخها إلى أيام العبودية والاستعمار. ونحن لا نزال نتحمل أعباء الأعمال التي لم تنجز من القرن العشرين، بما في ذلك حتى مشاكل "حاجز اللون".

ومقر الأمم المتحدة هو خير مكان نتكلم فيه عن حقوق الإنسان. فهل لي أن أهيب من فوق منبر الأمم هذا، المجتمع الدولي إلى أن يلقي نظرة على ماضيه - ماضيه المشترك - لتتذكر ما قمنا به على هذه الأرض. إنني أشير إلى أكبر اعتداء على كرامة الإنسان - الاتجار بالرقيق السود واستعبادهم. فهذه الممارسات التي تنكرت لإنسانية الرجال والنساء تشكل أكبر انتهاك لحقوق الإنسان.

وفي هذه اللحظة وبعد أن شهدنا تواتر نهاية الألفية الثانية التي وقعت فيها كوارث التاريخ العالمي هذه، ندعو الإنسان والمجتمع الدولي الممثل هنا أن يعمل على التسليم بأن الاتجار بالرقيق السود واستعبادهم جريمة ضد الإنسانية.

نحن لا نسعى إلى أي تعويض. فأولا وقبل كل شيء إنها مسألة تتصل بالتاريخ وعلينا التزام بأن نتذكر أنها مسألة تتصل بالحقيقة وبكرامة الإنسان. وهكذا، سيمكننا طي صفحة الألفية السوداء التي انتهت إلى الأبد.

وعندما يكون المرء على مفترق طرق، توجد إشارات مرور ينبغي أن يكون بوسعنا فهمها، فهناك رموز علينا أن نفرسها لكي لا تضل الطريق ونسيء الاختيار.

وتقف الأمم المتحدة عند مفترق طرق، وعلينا أن نكفل معا أن نختار الطريق الصحيح الذي ينقذ العالم من التدهور الجماعي والطريق السليم هو طريق الإصلاح الذي تقترحه أغلبية الدول وتتطلع إليه وتطالب به. بيد أن من المؤسف أنه يتم إجراء إجراء الإصلاح. لقد آن الأوان لتنفيذ الإصلاح.

ومما يعنيه هذا الإصلاح، تحقيق تمثيل منصف لكل الدول من خلال تعزيز سلطات الجمعية العامة وزيادة أعضاء مجلس الأمن. وهو يعني أيضا أن تكون المنظمة أكثر إنسانية ليصبح الإنسان من جديد محط اهتمام المنظمة لكي تتمكن الأمم المتحدة من أن تحتل من جديد مكانها في قلب

كانت البيئة المعولة ستمكنهم من أن تكون لهم قطعة أرض يحرثونها وما إذا كان الشذوذ القبيح الذي منحهم التاريخ إياه فيما يتعلق بملكية الأراضي سوف ينتهي بحيث يوسع حريتهم لكي يصبحوا مثل بقية البشر. وهم يتساءلون عن السبب في أن الاقتصاد السياسي المحرف الذي رفضته الأمم المتحدة وساعدت في محاربته في الستينات وحتى السبعينات وفي الثمانينات يجد الآن مرة أخرى كثيرا من الحماة الممولين وهم يريدون أن يفهموا السبب في أن نظاما يوجد في مركز الفقر وفي مركز العلاقات العنصرية، وفي مركز إنكار شعور البلدان النامية بسيادتها وديمقراطيتها يتحول لكي يبدو صحيحا وعادلا ونزيها للغاية.

ونحن إما صناع لعالم جديد يقوم على مبادئ ديمقراطية جديدة من العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإما أن نظل في العالم القديم مع قيام بعض الدول الغازية بوضع برنامج قديم لتقليص حقوق الدول الأصغر في الوقت الذي توسع فيه غزواتها وتبارك ذلك تحت ستار الحكم الصالح، والشفافية، ومناهضة الفساد، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والتكنولوجيا الرقمية.

إننا نتوقع المخاطرة المتمثلة في استيراد روح مناقشات العهد الفكتوري للعبودية والاستعمار في الألفية الجديدة والنظام العالمي الجديد. كما إننا نخاطر بقبول النفاق المستتر تحت ملاءة المطالبة بالإصلاح الديمقراطي للحكومات والمؤسسات الوطنية في البلدان النامية رغم عدم القيام بشيء لإصلاح الهياكل غير الديمقراطية وممارسات الهيئات الدولية مثل مؤسسات بريتون وودز وأمننا المتحدة ذاتها في الواقع.

وإذا بقيت الألفية الجديدة، مثل الألفية السابقة، عصرا من هيمنة الإمبراطوريات والغزاة الذين يقومون بنفس الأشياء القديمة بطرق تكنولوجية جديدة، وظل عصر العنصر الفائق والاقتصاد المتفوق والدولة المتفوقة، حينئذ أخشى أن

وفي زمبابوي، و فقط بسبب حاجز اللون الناشئ من الاستعمار البريطاني، يمتلك ٧٠ في المائة من أفضل الأراضي المروية أقل من ١ في المائة من السكان، الذين هم من البيض، بينما تتكسد الغالبية السوداء على الأراضي القاحلة. ولقد سعينا إلى علاج عدم المساواة عن طريق إصلاح زراعي وبرنامج لإعادة التوطين يؤثر في العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويكون هذا في إطار دستورنا وقوانيننا. ولكن ماذا كان رد فعل الدوائر الاستعمارية السابقة؟

لقد كان رد فعلهم مذهلا بدرجة لا توصف. لقد أطلق على بلدي، وحكومي، وحزبي، وشخصي صفة "مغتصب الأرض"، وحولوا إلى شياطين ولعنوا وهددوا بجزاءات في مواجهة الاتهامات بالرجعية المرتدة. ولا بد أن يكون و.إ. ب. دي بوا يتقلب في قبره لاعتقاده بأن مشكلة حاجز اللون سوف تتلاشى مع القرن العشرين. ولكن ضميرنا يبقى بالطبع صافيا. ونحن لن نتراجع. وسنواصل تنفيذ العدالة الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة كل شعبنا بدون خوف أو مجاملة.

لقد تقلص عالمنا إلى قرية عالمية، ولا يزال الزمان والمكان والمسافة يتقلص يوميا بعناد. فلا التحدي الكبير أمامنا هو السرانية ولا طريق المعلومات السريع السبب في تقليص عالمنا، ولكنه يتطلب منا إجابة على السؤال القديم "من هو جاري؟". ومهما كان جزء العالم الذي نجد نفسنا فيه، فإن السؤال الذي ينبغي طرحه هو ما إذا كان الرجل والمرأة والبلد والمنطقة والقارة على عتبة بابي ودودين وما إذا كانت ثقافة أو حضارة جاري تتفق حقا مع ثقافتي وحضارتي وتمتزع بهما لتمكيننا من تحقيق تعايش سلمي وودي.

والسؤال الذي يواجهه زملائي المواطنين وأواجهه شخصيا في زمبابوي، كما يطرحه علينا فلاحونا، هو ما إذا

لإعادة التفكير في أهداف ووظائف الأمم المتحدة ونجاحاتها وإخفاقاتها في أنحاء العالم منذ بدايتها، وإعادة تقييمها.

ويحدد تقرير الأمين العام رؤية عملية للمنظمة في إطار عالم مترابط، عالم تغيّر تغيراً هائلاً خلال الـ ٥٥ سنة الماضية. ومن الرسائل الأساسية في هذا التقرير ضرورة جعل العولمة أكثر شمولاً، وبالتالي إتاحة المزيد من الفرص للجميع، وعدم ترك بلايين البشر في حالة من الفقر والاستبعاد.

وتتفق دولة أفغانستان الإسلامية تماماً مع تقرير الأمين العام على أن القرن العشرين تمتع بمكاسب اقتصادية لم يسبق لها نظير. غير أن ١,٢ بليون من البشر لا يزالون يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم. وإن اجتماع الفقر المدقع مع عدم المساواة المفرط في داخل البلدان وفيما بينها يمثل إهانة لإنسانيتنا المشتركة، وحالة مأساوية تقتضي التضامن العالمي العاجل. وقد بُذلت في العقد الماضي جهود لتوسيع الأسواق العالمية أكثر مما بذلت للحد من الفقر، ولحقوق الإنسان والحماية البيئية. ويستلزم التضامن العالمي أن تجعل البلدان المتقدمة النمو أسواقها مفتوحة أكثر أمام منتجات البلدان النامية، وكذلك التخفيف من عبء الديون على نحو أعمق وأسرع، وتوفير مساعدة إنمائية أفضل.

ومن أجل التغلب على هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية بصورة فعالة، ينبغي زيادة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمكينه بذلك من أداء الواجبات الموكلة إليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد دولة أفغانستان الإسلامية تأييداً كاملاً القيم والأهداف التي قدمها الأمين العام إلى هذه القمة لتنظر فيها.

ونحن إذ تحمّلنا معاناة لم تتوقف طوال عقدين من الزمن، نتمنى بنية صادقة أن تتمتع الأمة الأفغانية بالسلم والأمن في بداية القرن الحادي والعشرين. ونرغب في إنشاء

نضطر في البلدان النامية إلى أن نقف من قبيل المبدأ، ونقول لا، ليس مرة أخرى.

لقد آن الأوان لأن تتهقر ممارسة السيطرة السياسية والاقتصادية على الدول الفقيرة بواسطة الدول الغنية أمام مولد عالم جديد متكافل ويدرك ويحترم تنوع كرامة كل الثقافات والحضارات. وفي هذا الصدد يسرني أن الأمم المتحدة أعلنت عام ٢٠٠١ "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات".

**الرئيس بالنيابة (ناميبيا)** (تكلم بالانكليزية):  
ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية.

**السيد رباني** (تكلم بالفارسية، وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، على تقريره الشامل والتحليلي والتطوعي والواسع الخيال والمثال المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

إن الأهداف والبرامج المحددة العديدة الموضحة في هذا التقرير يمكن تماماً أن تعتبر خطة الأمم المتحدة للعمل في القرن الحادي والعشرين. فهي الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف ذات العضوية العالمية ولها ولاية مستمدة من ميثاقها، تشمل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحماية البيئية.

وقد مثل تأسيس الأمم المتحدة قبل ٥٥ سنة انتصاراً للمبادئ الأخلاقية وانتصاراً للقيم الديمقراطية، وانضمت أفغانستان إلى الأمم المتحدة في السنة التي تلت تأسيسها. وبينما لا تزال جمهورية أفغانستان الإسلامية ملتزمة التزاماً قوياً بأحكام ومقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، فإن مؤتمر القمة هذا يتيح فرصة مؤاتية على عتبة الألفية الجديدة

إلى واقع، لا بد لنا أن نتفق على جعل المنظمة الدولية أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً، وذلك باستعادة مركزية الجمعية العامة وتعزيز فعاليتها، باعتبارها الجهاز الدولي الرئيسي. كما أن هنالك ضرورة قصوى لإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً، وتحسين أساليب عمله بما يشمل كيفية اتخاذ القرار فيه، ومعالجة موضوع حق النقض.

ونحمد لجميع الدول الأعضاء في المنظمة اتفاقها على إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا بتضمين فقرة تدعو لاتخاذ تدابير فاعلة لتمكينها من تجاوز الصعاب الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والانطلاق نحو التنمية، ومواجهة تحديات العولمة.

لقد مضت عقود التنمية الأربعة الماضية دون تحقيق الأهداف المرجوة بالنسبة للدول النامية عامة وأفريقيا خاصة. وقد بدت نتائج هذا الفشل بارزة المعالم في صور شتى، منها اتساع فجوة التنمية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، وازدياد حدة الفقر في الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وانخفاض حجم المساعدات الدولية، وتدهور شروط التجارة، وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

إن انعقاد القمة الألفية يجدد الأمل في تخطي التحديات الماثلة في مجال التعاون الدولي والتنمية. ولتحقيق ذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى ما يلي:

أولاً، إلغاء الديون على الدول الفقيرة والمثقلة بالديون فوراً عملاً بتوصية الأمين العام في الفقرة ١٨١ من تقريره (A/54/2000).

وثانياً، تسهيل دخول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية.

وثالثاً، تنفيذ الالتزام بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية لغرض المساعدات الإنمائية.

حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان، تحت رعاية الأمم المتحدة، حتى تتمكن أمتنا من الشروع في مهمة إعادة التعمير والتنمية في بيئة خالية من التآمر والتدخل الأجنبي، اللذين أحالا بلدنا إلى معسكر لتدريب الإرهاب، ومركز لمهربي المخدرات وقاعدة لنشر عدم الاستقرار.

**الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان.

**الرئيس البشير (تكلم بالعربية):** يشرفني أن أهنئكم

على ما بذلتموه من جهد للتحضير لهذه المناسبة التاريخية، ويسعدني أن أتوجه بالتقدير، أصالة عن نفسي وإنابة عن شعب وحكومة السودان، للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الذي اقترح قبل عامين تنظيم قمة الألفية لصياغة دور جديد للمنظمة الدولية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ونشيد في هذا الصدد بتقريره الضافي الذي تضمّن ملامح هذه الدورة.

إننا في السودان نؤمن إيماناً راسخاً بأن منظمة الأمم المتحدة ما زالت هي الآلية المثالية التي تنسّق وتعزز التعاون الدولي، وتدفع بالشراكة الدولية إلى آفاق أرحب تحقق تطلعات البشرية جمعاء. وهي بهذه الصفة لا غنى عنها، ولا يمكن أن يستعاض عنها بأي ترتيبات أخرى. ولتحقيق هذه الغايات نؤكد على ضرورة الاستمرار في احترام المبادئ التي أرست دعائم الأمم المتحدة، والتي تضمّننها الميثاق، وعلى رأسها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

إن السودان ينظر بعين الرضا إلى جميع العناصر الواردة في البيان الختامي الذي سيصدر عن القمة، والذي يدعو إلى الالتزام بمقاصد الأمم المتحدة، واحترام التعددية والحرية، ومفاهيم التضامن والتسامح. ولترجمة هذه المقاصد

**الرئيس المشارك (ناميبيا)** (تكلم بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد أولوسيجون أوباسنجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية وقائد قواتها المسلحة.

**الرئيس أوباسنجو** (تكلم بالانكليزية): لقد قطعت البشرية شوطا طويلا متخطية حطام الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة. وقد تجاوزنا حقبة الحرب الباردة والمخاوف المستمرة من جراء المواجهات العالمية. ويلوح أفق جديد أماننا الآن، بناء على إمكانات واسعة للتنمية في كافة مجالات الجهود الإنسانية، والناجمة عن تقدم لا مثيل له في العلم والتكنولوجيا.

إلا أنه في الوقت نفسه ظهرت تحديات جديدة: تحديات الفقر، والأمراض الجديدة التي لا تزال تتحدى المعرفة العلمية وتستعصي على الشفاء. ويواجه العالم أيضا آفة الصراعات الداخلية التي تهدد السلام الإقليمي وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى رغم أن العالم قد تحول إلى مكان أكثر أمنا لنعيش فيه، بفضل مساهمة الأمم المتحدة، علينا أن نشعر جميعا بالقلق العميق لأن رسالة الأمل التي تبثها هذه المنظمة لم تبلغ بعد ملايين البشر الموجهة إليهم تلك الرسالة. وبالنسبة للسواد الأعظم من شعوبنا، لا يزال الفقر المدقع واقعا يعايشونه يوميا.

والحكومات الوطنية التي تتطلع إليها هذه الملايين لإغايتها إنما تجد نفسها في وضع لا تحسد عليه من قلة الحيلة والعجز عن إحداث تغييرات ذات بال في رفاهية شعوبها، لأنها تزرع تحت العبء الثقيل للديون الخارجية، والذي يشل قدراتها على القيام بمبادرات وطنية.

فالأمرض القديمة، كالسل، والتي كنا نظن أنها قد استؤصلت، عادت للظهور بعواقبها المدمرة خاصة في البلدان

إن السودان يتفهم تماما اهتمام وقلق الأسرة الدولية إزاء استمرار النزاع المسلح في جنوب السودان. ونود أن نؤكد هنا موقف حكومة السودان الداعي إلى إيجاد حل سياسي لهذه المشكلة يقوم على الأسس التالية.

أولا، الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار بهدف تسهيل توصيل المساعدات الإنسانية للمحتاجين وكإجراء ضروري لبناء الثقة وإنجاح جهود الحل السلمي.

وثانيا، الدخول مباشرة في المفاوضات وفق المبادرات المطروحة.

وثالثا، الوصول إلى حل سلمي يركز على سلام عادل يؤسس لتوزيع عادل للثروة والسلطة وأن تقوم الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، والالتزام الكامل بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وإننا ننتهز هذه السانحة لنناشد المجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة لإيجاد حل لهذا النزاع بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

إننا نناشد جمعنا الكريم هذا السعي لأن تكون قمة الألفية مناسبة للانطلاق بقوة نحو ترسيخ قيم التعايش السلمي واحترام التعددية الثقافية والعرقية والدينية. وإننا في السودان نؤكد عزمنا على المضي قدما في هذا الاتجاه واستعدادنا للتعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء انطلاقا من مرتكزات سياستنا الخارجية القائمة على أساس احترام خيارات الآخرين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وذلك ما يمليه علينا ديننا الحنيف وتقاليدينا السمحاء. إذ يقول الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل "يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" صدق الله العظيم. (سورة الحجرات، الآية ١٣).

أعضاء الأمم المتحدة، بأن هدفنا الرامي إلى إحلال السلام العالمي، لا يزال بعيد المنال بالنسبة لكثير من المجتمعات. ولذا، ينبغي أن يشمل هدفنا في الألفية الجديدة، عزما متجددا على حل هذه الصراعات ودرء الصراعات الجديدة حتى يتسنى للبشرية جمعاء جني ثمار السلام والسير قُدما في وئام وازدهار.

ولقد برزت الديون الخارجية على أنها أكبر عائق للتقدم في البلدان النامية. وفي هذا السياق، نسجل بارتياح انطلاق عدد من المبادرات. إلا أن الواقع يبيِّن أن هذه التدابير غير كافية. ومجموعة الـ ٧٧ تحت بشدة الدول الدائنة على أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية لتحرير اقتصادات البلدان النامية من الأغلال بإلغاء كافة ديونها الخارجية. وهذا هو السبيل الوحيد لإتاحة الفرصة لهذه البلدان لكي تخطط بفعالية من أجل تحسين مستويات المعيشة لشعبها.

ونحن في فجر جديد لا يمكننا معرفة ما يمله لنا. ولكن واجبنا تجاه أنفسنا والأجيال القادمة أن نهيئ عالما يمكن فيه لجميع الأمم، وجميع الأعراق، وجميع الشعوب، أن تحيا بكرامة وفي سلام معا. ويجب علينا جميعا أن نعقد العزم على تدعيم الأمم المتحدة. وإنعاشها من أجل الأعمال القادمة ولأجل عالم المستقبل.

ولهذا، فإن إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة توسيع عضوية مجلس الأمن وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليه، من المهام التي لا يمكن تأجيلها لمدة أطول إذا كان لمنظمتنا أن تتصدى لتحديات الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، تتعهد مجموعة الـ ٧٧ بأن تكون مستعدة للدخول في حوار مفيد مع جميع شركائنا بغية تقوية الأمم المتحدة، وهي الهيئة التي لا تعوّض، لكي تتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة.

والنامية. وعلاوة على ذلك، نواجه الآن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ما زال يتحدى الشفاء، وها هو ينضم الآن إلى الملاريا، والسل، وغيرهما من الأمراض المعدية، لتشكل سلسلة من الأمراض الفتاكة ذات القدرة على التدمير تعادل الحرب نفسها، وتمثل بذلك تهديدا عصبيا للسلام والأمن العالميين.

والألفية الجديدة تقوم بصياغتها قوى العولمة التي تعكف على تحويل العالم إلى قرية. وبالتالي، فإن الألفية الجديدة تستدعي مّنا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتعايش وأن نعمل معا كأعضاء في أسرة إنسانية واحدة. والعولمة لا تعني حتى اليوم سوى الازدهار لحفنة مختارة من البلدان الصناعية. وبالنسبة لأغليتنا في العالم النامي، ستظل العولمة جوفاء مشكوكا في قيمتها، إلى أن نرى منها آثارا إيجابية على مصائرنا. وبإيجاز، ينبغي للعولمة أن تعني القضاء على الفقر. عندئذ، وعندئذ فحسب، سوف تسود الروح الحقيقية لحسن الجوار في القرية الكونية الجديدة.

ويواجه المجتمع العالمي تحديا يتمثل في تطوير نظام جديد للتعاون الدولي يساعد على القضاء على الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم، وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي المتجه إلى العولمة. وفي المؤتمر الأول لقمة الجنوب الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ في هافانا، بكوبا، في شهر نيسان/أبريل الماضي، استقر الرأي على ضرورة قيام شراكة جديدة وذات معنى مع البلدان الصناعية، حتى نجعل من هذا الكوكب مكانا أفضل لنا جميعا.

وعلىنا أن نقلق جميعا من استمرار الصراعات الداخلية، لا سيما في قارتنا الأفريقية. وهذه الصراعات ثبت أنها شديدة الوحشية والدمار. وإن ما يترتب عليها من تدمير مؤسف للأرواح والممتلكات، وآثارها على أشد أعضاء المجتمعات ضعفا ونعني بهم الأطفال والنساء، ليذكرنا، نحن

نوعية الحياة، والارتقاء بمستويات المعيشة، وإتاحة فرص أكبر للجميع. والمنافع عظيمة.

ولكن هناك جوانب سلبية للعولمة. وبازدياد الحركة عبر الحدود، أصبحت الجريمة المنظمة والإرهاب مشكلتين خطيرتين. وما زال التباين متزايدا بين الشمال والجنوب، حيث تسعى الدول الفقيرة إلى اللحاق بركب العالم الأول. ويمكن أن تؤدي العولمة إلى تهميش البلدان النامية والأقل نمواً إن لم تتكيف بغرض زيادة مكاسبها إلى أقصى حد. ولا عودة بنا إلى الماضي. ويجب علينا، ونحن نبدأ القرن الحادي والعشرين، أن ندرس ثم نعالج الآثار السلبية للعولمة. تلك هي التحديات التي تتخطى قدرة فرادى الحكومات على التصدي لها.

وللأمم المتحدة، بوصفها ضمير العالم، دور حاسم في القرن الحادي والعشرين في موازنة مصالح الدول الناجحة والدول الأقل نجاحاً في الاقتصادات الجديدة للعولمة. وهي ضمير يتعين عليه أن يخفف من نتائج نموذج المكسب المطلق في المنافسة السائدة في السوق الحرة.

وتواجه بروني دار السلام نفس التحديات التي تواجهها الدول النامية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وتحتاج البلدان، في تصديدها لتلك التحديات أن تتكيف مع بيئة خارجية دائمة التقلب وغير مؤكدة، وأن تستجيب لها على وجه السرعة. وتنفيذاً لذلك، ينبغي لأهم مواردها، وهو شعوبها، أن تزود بالمعرفة والأدوات اللازمة لتعزيز قدراتها.

ولهذا، أود أن أؤكد الأهمية القصوى للبرامج، وبخاصة تلك التي تهتم بالصحة والتعليم. فهي تضطلع بدور حاسم في المساعدة على تنمية كثير من البلدان الأفقر من غيرها والأقل نمواً. وإذا نستثمر في مستقبل شعوب هذه البلدان، نرسي أساساً متيناً نبنى عليه مستقبلها.

**الرئيس المشارك (ناميبيا)** (تكلم بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن إلى بيان جلالة السلطان الحاج حسن البلقية، سلطان بروني دار السلام.

**السلطان حسن البلقية** (تكلم بالانكليزية): قبل ١٦ عاماً، تشرفت بمخاطبة هذه الجمعية لأول مرة عندما انضمت بلادي إلى الأمم المتحدة. وكانت حقبة مختلفة من تاريخ العالم. والحرب الباردة قسّمت العالم آنذاك وفقاً للخطوط الإيديولوجية، وتهديد الإبادة الجماعية النووية كان تهديداً حقيقياً. وكانت البلدان النامية الصغيرة ضعيفة بصفة خاصة، واستخدمت كأدوات في لعبة الشطرنج العالمية. وكانت بروني دار السلام أحد تلك البلدان. وكنا مصمّمين على ألا يجرفنا ذلك التيار.

ووجدنا في الأمم المتحدة ملاذاً وضماناً. فقد أتاحت لنا محفلاً تحترم فيه سيادة جميع الدول الأعضاء، وتتمتع فيه جميع الدول، صغيرها وكبيرها، بالتساوي صوتاً وتصويتاً. وقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة الدول الصغيرة، كدولتي، إحساساً بالأمل وبالأمن. وقد شاركت بروني دار السلام طيلة الـ ١٦ سنة الماضية في الأمم المتحدة بوصفها عضواً كامل العضوية في المجتمع الدولي للأمم. وقد دعمنا بشدة الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون الدولية. وبدلنا كل ما في وسعنا تعزيزاً لمبادئ وعمليات ميثاق الأمم المتحدة. وملتزم بمواصلة ذلك في حدود ما تسمح به مواردها.

وقد أسفرت فترة ما بعد الحرب الباردة عن تحديات جديدة. فالعولمة، وهي نتيجة الثورة في تكنولوجيا المعلومات، ستزيل الحواجز والحدود التقليدية. وتعمل القوى الدينامية والقوية، مما يفضي إلى زيادة التعاون الاقتصادي والتعجيل بالنمو والتنمية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين

**الرئيس المشارك (ناميبيا)** (تكلم بالانكليزية):  
تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان.

**الرئيس كريموف** (تكلم بالروسية): اسمحو لي أن أعرب عن تقديري لإتاحة الفرصة لي للتكلم في مؤتمر قمة الألفية. على أعتاب قرن جديد، لا يزال الأمن والاستقرار الدوليان من بين المشاكل الجوهرية التي تواجه العالم المعاصر. الفرق الوحيد هو أنه بدلا من بقايا الحرب الباردة والعقبات المرتبطة بها، أصبح الإرهاب الدولي والتطرف والقومية العدوانية والانفصالية أدوات التفجير الخطيرة التي يمكن أن تقوض السلام والاستقرار. وتؤيد أوزبكستان تأييدا تاما المبدأ الأساسي للأمم المتحدة وهو أن الأمن لا يمكن تجزئته.

واليوم من الواضح أنه ليس بالمستطاع أن يكون هناك أمن دولي شامل دون أمن إقليمي وأمن وطني لفرادى الدول. والدول، سواء في أوروبا، أو الأمريكتين، أو أي منطقة أخرى - التي تحاول إيجاد حصن أمني لها لعزل أنفسها عن مشاكل تبدو في الظاهر أنها بعيدة عنها تعامى أمام الحقيقة القائلة إن عالم اليوم مترابط بصورة وثيقة ولا يمكن تجزئته. وتدل التجربة على أن الحروب والصراعات والمواجهات الجارية في بعض المناطق أو الدول ستمتد حتما إلى خارجها وتعبر الحدود وتتسم بطابع عبر وطني، وتجرّ أقاليم وقوى إضافية إلى أتون الصراعات.

ويمكن رؤية ذلك في منطقة وسط آسيا، التي أصبحت في الوقت الحاضر هدفا للتوسع والعدوان من قوى الإرهاب والتطرف الدوليين، التي ترمي إلى تحقيق الهدف الطموح المتمثل في تحويل دول المنطقة عن الطريق الذي اختارته وهو طريق الديمقراطية والتنمية العلمانية، وإلى إنشاء نظم حكم دينية استبدادية محلّها.

وينبغي لنا ألا نضطلع بذلك مجرد إحساسنا بالالتزام الأدبي. فمن صالحنا بقاء ونمو أقل أعضاء المجتمع الدولي تقدما. ولما كانت العولمة تجعل عالمنا أكثر ترابطا من أي وقت مضى، فإن فصل أنفسنا عن الأحداث التي تجري بعيدا عن مناطقنا يتزايد صعوبة. وليس هناك إلا عدد قليل من المشاكل المحلية الآن. وتأكدت هذه النقطة عام ١٩٩٧ بحدوث آثار بعيدة الأثر للأزمة المالية التي عصفت بجنوب شرقي آسيا.

ولا يمكننا أن نحظى بعالم تتسابق فيه الاقتصادات القائمة على المعرفة في طريق المعلومات، في حين تتخلف البلدان الأقل نموا وتكافح الأمراض، والمجاعات، والفقر. وأفضل سبيل لضمان نظام دولي مستقر توفير المعرفة وفرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للبلدان النامية والأقل نموا. وهذا يتطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجدد التزامها. وهو يقتضي منا مسؤولية أكبر بكثير مما تحمّلناه حتى الآن. ويمكن تحقيق ذلك إذا بذلنا كلنا جهودا متضافرة. ولهذا، أناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي قبول هذه المسؤولية.

وإذ نبدأ قرنا جديدا وألفية جديدة، فلنبذل قصارى جهدنا لكي نحقق سلاما وحرية، وتسامحا، ورخاء على الصعيد العالمي في عصرنا. وعلينا أن نسمح للأمم المتحدة بأن تركز طاقتها على جعل العالم المكان الذي نود جميعا أن نراه. وأعتقد أن هذا أعظم إسهام يمكننا أن نقدمه للأمم العام ولجميع من خدم الأمم المتحدة طيلة الخمسين سنة الماضية.

وأقدم لكم بالشكر على السماح لي بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية، ولتشاطر بعض أفكارني بشأن اتجاه منظمنا ومستقبلها.

وأنقل الآن إلى الحاجة العاجلة والأساسية لتعزيز كفاح المجتمع الدولي ضد التهديد المتزايد للإرهاب الدولي. أوزبكستان ترحب باقتراح الأمين العام، السيد كوفي عنان، لعقد مؤتمر دولي يعني بمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وأنا على ثقة من أننا بفضل جهود مشتركة سوف نتمكن من مكافحة الإرهاب والتطرف، ليس إذا كافحنا مظاهره فحسب، بل أيضا، وبصورة أساسية، إذا كافحنا المراكز الدولية التي تتوفر لها قدرات مالية هائلة وقدرات أخرى، وتعبئ الإرهابيين وتوجههم، وتقديم لهم أحدث أنواع الأسلحة والعتاد. ويصعب تصور الأوضاع في العالم لو توفرت لتلك القوى أسلحة كيميائية وبيولوجية فتاكة وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا الصدد، من الأهمية الآن كفالة أن يحصل اتفاق بين أعضاء مجموعة الثمانية، ليس بالكلمات فحسب بل أيضا بالممارسة، للقضاء على المصادر المالية للنشاط الإرهابي.

ومن هذا المنبر، أطالب الأعضاء بدعم مبادرة أوزبكستان، التي طرحتها في مؤتمر قمة اسطنبول الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والرامية إلى إنشاء مركز دولي لمناهضة الإرهاب ضمن منظومة الأمم المتحدة.

تولت الرئاسة السيدة مالونين (فنلندا).

وتدعو أوزبكستان إلى أن تطبق جميع الدول تطبيقا صارما وغير مشروط نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الصعيد الدولي وبدون ذلك، بالكاد يكون بوسع المرء أن يتكلم عن المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي إما على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي.

كل ذلك يضيف إلى أهمية مبادرة أوزبكستان لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وموافقة المجتمع الدولي عليها بسرعة. ونشعر بتقدير بالغ

وبديهي أن الحرب في أفغانستان، التي تستمر منذ ما يزيد على ٢٠ سنة، مصدر رئيسي لذلك التهديد. فلقد أصبحت أفغانستان مقرا لتدريب الإرهاب والتطرف الدوليين ومرتعا لهما، ومصدرا رئيسيا ومستودعا لإنتاج المخدرات في العالم، التي تدر البلايين من الدولارات وتغذي الإرهاب الدولي. والمناطق المجاورة لأفغانستان، وهي أولا دول وسط آسيا، آخذة في التحول إلى أسهل وأقصر السبل لنقل مئات الأطنان من الهروين، المتجه بصورة أساسية إلى بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية. ويدل هذا المثال بوضوح على تلاحم هاتين الظاهرتين الخطيرتين في عصرنا أي - الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات.

وأغتنم هذه الفرصة لأقول للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي إن الحرب المستمرة في أفغانستان تشكل تهديدا ليس لأمن دول وسط آسيا فحسب، بل أيضا لأمن العالم بأسره. ولا بد من أن نبذل قصارى جهدنا بسرعة لتحقيق تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية ومساعدة الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته على الفوز بالسلام الذي ينتظره منذ فترة طويلة. ونحن نؤيد كافة المبادرات لاستقرار الحالة في أفغانستان. وأؤكد أن إعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع في أفغانستان الذي اعتمده في تموز/يوليه ١٩٩٩ أعضاء مجموعة الستة زائدا اثنان المنشأة برعاية الأمم المتحدة، لا يزال مناسبا وممكن استعماله كأساس للمفاوضات بين الأطراف الرئيسية المتنافسة.

وإضافة إلى التدابير السياسية المتخذة في إطار الأمم المتحدة، حان الوقت لوضع برنامج موسع من أجل إعادة إنعاش أفغانستان بوسائل سلمية في مرحلة ما بعد الصراع، وتحديد أنشطتها الاقتصادية والإنسانية.

الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لمجلس الأمن. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، نقترح ضم ألمانيا واليابان إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن، نظرا لأن هذين البلدين يضطلعان بدور هام في الشؤون الدولية. كما أنهما يعدان علاوة على ذلك الراعيين الرئيسيين لأنشطة الأمم المتحدة وللعديد من المشاريع والبرامج الإنسانية والخيرية.

وثانيا، بغية زيادة فعالية وتأثير تصدي الأمم المتحدة للتحديات العالمية والإقليمية، نقترح توسيع نطاق سلطة الأمين العام.

وثالثا، بغية تقوية دور ومسؤولية مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة، ينبغي أن نستخدم أدوات وآليات التسوية السلمية للمجابهات والمنازعات استخداما فعالا، خصوصا من خلال استخدام ما يسمى بآليات بناء السلام أثناء تسوية الصراعات طويلة الأمد.

وختاما، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيسين المشاركين لمؤتمر القمة، وهما السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، والسيدة ترجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا، على انتخابهما لشغل منصبيهما المتطلبين. وإنني على اقتناع بأن أعمال مؤتمر قمتنا هذا ستتكلل بالنجاح.

**الرئيسية المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقه السيد باكيلى مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي.

**الرئيس مولوزي (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ خطابي بالإعلان أن بلدي يسعد أن يؤيد تقرير الأمين العام الزاخر بالحكمة والأفكار الثاقبة، والذي يعرض جدول أعمال الأمم المتحدة في السنوات القادمة. ويسرنا بشكل خاص أن هذا التقرير يبرز التحديات الكثيرة التي لا تزال تواجه أفريقيا والحاجة إلى وضع خطة عمل واضحة للتصدي لها.

لدعم الأمين العام لمبادرات فريق الخبراء الإقليميين العاملين على استكمال مشروع معاهدة إقليمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولدى بحث مجموعة المشاكل الإقليمية بكاملها، لا يستطيع المرء أن يتجاهل قضايا الأمن الإيكولوجي والبيئة. لقد تكلمت مرارا وتكرارا في الأمم المتحدة وفي منتديات دولية أخرى على حد سواء، عن مشاكل حوض بحر آرال. فأزمة آرال تخطت، بسبب نطاقها، منطقة آسيا الوسطى؛ وأصبحت مشكلة هامة على الصعيد العالمي؛ ويشاهد أثرها الضار في تغير المناخ والتوازن البيولوجي؛ وتترتب عليها آثار سلبية على الصحة وعلى مجموعة جينات أجيال المستقبل.

واعتقد أنه ليس ثمة حاجة لإقناع أي إنسان بمدى خطورة الآثار المترتبة على بحر آرال الذي يموت وعدم قابلية التنبؤ بها، بالنسبة لأوروبا ومناطق أخرى من الكرة الأرضية، أو بنتائج اللامبالاة بهذه المشكلة. وبغية تعزيز التعاون الدولي في ميدان الأمن الإيكولوجي والتماس الأموال من المؤسسات الدولية والبلدان المانحة، أقترح إنشاء مجلس يعني بمشاكل بحر آرال وحوض آرال، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتتطلب التحديات والمخاطر الحالية أن تتكيف منظومة الأمم المتحدة بأسرها وآلياتها بشكل دينامي مع الطابع المعقد للواقع والمنظور الحاليين، وأن توضع نهج جديدة للقضايا التي هي من قبيل صون السلم والأمن والاستقرار. ونحن نفهم أن إصلاح الأمم المتحدة يقتضي أولا إنجاز مجموعة من التدابير اللازمة لتعزيز دورها وأهميتها في التصدي للمشاكل الإقليمية والعالمية.

وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري أن يتم أولا إجراء إصلاح تدريجي ومرحلي لمجلس الأمن. ولا بد من زيادة عدد أعضائه الدائمين لصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ومن المناسب زيادة عدد

هناك أي تخفيف في حدة الفقر لو ظل أطفال أفريقيا مثقلين بعبء الديون حتى قبل أن يولدوا.

وثمة تحدٍ خطير جدا آخر يهدد تقدم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ألا وهو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فقد ألحق هذا الوباء الدمار لخططنا الإنمائية المتواضعة خلال العقد الأخير. ومما يؤسف له أن تكاليف الأدوية التي تساعد في إبطاء سرعة تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المرضى من الأمور الناهية تماما. وأرى أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي التزام ومسؤولية من الناحية الأخلاقية بأن يكفل توفير أدوية رخيصة الثمن لبلداننا الفقيرة عن طريق المنح وليس عن طريق القروض. وأوجه مناقشة لتزويدنا بمنح لهذا الغرض لأن بلداننا مثقلة بالفعل بالديون الخارجية التي تعتبر قيادا يلتف حول رقابها.

ومما يثير قلقنا البالغ أيضا الصراعات التي لا تزال تزيد من تفاقم أحوال الفقر السائد بالفعل في عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي هذه البلدان يجري إنفاق معظم الموارد على أسلحة الحرب والدمار بدلا من إنفاقها على الأغذية اللازمة لشعبها. وفي هذا الصدد تعرب ملاوي عن تقديرها العميق للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دون كلل من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما نلاحظ بقلق العوامل التي تعوق فيما يبدو عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة. ففي بعض أجزاء أفريقيا مثلا، تبين الأحداث بوضوح الحاجة إلى وضع ولاية قوية لبعثات حفظ السلام. ومن الواضح أيضا أن المنظمة بحاجة إلى آلية تمكنها من اتخاذ قرارات سريعة بشأن نشر بعثات حفظ السلام خلال الحالات الطارئة. لذلك، ترحب ملاوي بتوصيات الأمين العام بشأن عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، ما زالت الصعوبات التي تعرقل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو

ومن المسائل التي تثير بالغ القلق أن الفقر ما زال يشكل تحديا رئيسيا للإنسانية. ومن الأمور المخزية بشكل مشين للجنس البشري أنه ما زال يتعين على الكثيرين جدا من البشر العيش في حالة من الفقر في الوقت الذي يعيش آخرون في ثراء مفرط. وفي بلدي تعتبر مسألة تخفيف حدة الفقر من الأهداف الأساسية لسياساتنا. إلا أن جهودنا في هذا السبيل ما زالت تعوقها عوامل خارجة عن سيطرتنا، بما في ذلك الاختلالات التجارية وأنماط الأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها والتي نجمت عنها حالات الجفاف المتكررة. واليوم، من المحتمل أن يتم التخلص تدريجيا من زراعة التبغ، وهو العنصر الأساسي لقدرة ملاوي الاقتصادية على البقاء، نتيجة للمبادرة الدولية المناهضة للتدخين. وهذا أمر يرغم بلدي على مواجهة التحدي المتمثل في التنوع الاقتصادي. ونحن لدينا الإرادة على التصدي لهذا التحدي، ولكننا سنكون بحاجة إلى تعاطف وشراكة الأسرة الدولية الأعم.

ولا تزال ملاوي، شأنها شأن البلدان الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تنوء تحت ثقل عبء الديون المعطل للنشاط الاقتصادي، والذي يمثل في اعتقادنا أحد أوجه الإجحاف الخطير في عصرنا. وتؤدي تكاليف خدمة الدين إلى تحويل موارد بلدي الضئيلة عن هدفها المتمثل في تحقيق تحسين فعال في نوعية الحياة لشعبنا. وبينما تقدر ملاوي مزايا المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن الإلغاء الكامل للديون سيساعدنا بطريقة أفضل كثيرا. وسيكون من الخير لنا أن نستخدم الأموال التي تنفق في خدمة هذه الديون التي ورثناها من جيل سابق من قادتنا، في برامج الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، مثل البرامج المتصلة بالتعليم والصحة والتصحيح والبنى التحتية. ويدور الكثير من الحديث في هذا المحفل حول تخفيف حدة الفقر، إلا أنه لا يمكن أن يكون

لقد أصبحت ظاهرتا إضفاء الطابع الدولي والعولمة الآن من الظواهر التي لا يمكن تغييرها، وأصبح احترام الهوية الثقافية والتاريخية لكل شعب ولكل فرد وكذلك احترام شمولية حقوق الإنسان عن الأمور الأساسية. وما دام الأمر على هذا النحو، فإننا نحبذ النهج المتعدد الأطراف الذي تكون فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية مشتركة، والذي يُنظر فيه إلى الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين كشغل مشترك. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري، وأن تكون الأداة الأكثر فعالية للتماسك والتعاون. وتحقيقا لهذه الغاية، تصبح ثقافة التضامن والتعاون التي تضمن التنمية الحقيقية في المستقبل، خصوصا للبلدان الفقيرة، من الأمور ذات الأهمية الفائقة.

ومع بداية هذه الألفية الجديدة، نجد أن مكافحة آفة الفقر والعوز التي تصيب عددا هائلا من الرجال والنساء، تصبح من الحتميات الأخلاقية التي تتطلب التزاما أقوى من جانب المجتمع الدولي. وإذ يدرك حاكما جمهورية سان مارينو تماما الحاجة إلى إعادة التفكير في الأنماط الحالية للتنمية وإلى إعادة النظر في شكل التعاون الدولي القائم حاليا، فإنهما يؤكدان ترحيبهما بتقرير الأمين العام وتأييدهما الكامل له بشأن دور الأمم المتحدة والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

إن الثورة التكنولوجية التي أحدثت تغييرات جذرية في الحياة في القرن العشرين لا يمكنها توفير فرص تنموية إلا للبلدان المتقدمة صناعيا. وعلى العكس من ذلك، ينبغي لها - بوصفها أداة للتقدم الاقتصادي والثقافي، أن تفيدها أيضا البلدان الأقل حظا. لذلك، فإن فرص الحصول على التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تضطلع بدور أساسي لم يكن متوقعا في تعليم الشعوب في المناطق التي لا يمكن بسهولة إدخال البنى الأساسية والخدمات التقليدية فيها. والواقع أن هذه الانطلاقة العلمية الجديدة ستحبذ زيادة توثيق وتقوية

مستمرة. وأرى أن من واجب البلدان المتقدمة النمو مساعدتنا في تمكيننا من الوصول بشكل فعال إلى الأسواق العالمية والمشاركة بطريقة مجدية في عملية العولمة. وما دامت هذه العولمة التي يروج لها كثيرا لا تفيدها إلا القلة القليلة من البلدان، فإنه لا يمكن للعالم أن يدعي بأنه ديمقراطي، كما أن المستفيدين من الاختلالات الناجمة عن هذا النظام لا يمكن أن يكون لهم ضمير نقى.

وشعب ملاوي سيواصل الشعور بثقة قوية في الأمم المتحدة على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي تواجهها. لقد عانت الأمم المتحدة من بعض النكسات، إلا أنه يمكنها أيضا أن تنظر إلى الكثير من الانتصارات التي حققتها والتي ينبغي لنا جميعا أن نفخر بها. عاشت الأمم المتحدة، وعاشت الوحدة والسلام والتقدم للجنس البشري.

#### الرئيسية المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، لا بد لي من أن أناشد ممثلي الدول أن يتكروا بالتزام الهدوء في قاعة الجمعية العامة حفاظا على كرامة هذه الجمعية واحتراما للمتكلمين فيها.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب تلقيه فخامة السيدة ماريا دومينيكا ميكيلوتي، حاكمة جمهورية سان مارينو بالنيابة عن حاكمي الجمهورية.

#### السيدة ميكيلوتي (سان مارينو) (تكلمت بالإيطالية):

الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يود حاكما جمهورية سان مارينو الإعراب عن شعورهما بالارتياح العميق لعقد مؤتمر قمة الألفية. فقد جمعت هذه المناسبة أبرز ممثلي المجتمع الدولي، الذين يدعون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تأكيد المبادئ التي تشكل الأساس للتعايش السلمي فيما بين الشعوب والتي تعد من الأمور الضرورية للتنفيذ الفعال للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أنها تشارك بشكل مستمر في مشاريع التضامن الدولي لتخفيف معاناة الرجال والنساء والأطفال.

وترى جمهورية سان مارينو التي تمثلها، أن الأمم المتحدة ضرورية لحماية المبادئ السامية للسلام والعدالة واحترام حقوق كل فرد. ونحن نؤمن بذلك بسبب اقتناعنا بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تواصل بفعالية وبطريقة متضافرة، من خلال ممارستها المستمرة لسلطتها المعنوية، معالجة القضايا العالمية التي تمثل التركة الثقيلة الموروثة من الماضي القريب والتي تشكل تحديا جسيما للقرن الحادي والعشرين.

#### الرئيسية المشاركة (فنلندا) (تكلت بالانكليزية):

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه فخامة السيد جوزيف إي. استرادا رئيس جمهورية الفلبين.

#### الرئيس استرادا (الفلبين) (تكلت بالانكليزية): إن

هذا الاجتماع الذي يضم رؤساء الدول والحكومات للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة يمثل نقطة تحول هامة في التاريخ، ويشرفني غاية الشرف أن ألقى خطابا فيه. ويسرني أيضا أن أهنيئ رئيسينا المشاركين وهما فخامة السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، وفخامة السيدة ترجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا. وسيكون بوسع مؤتمر قمة الألفية هذا، تحت قيادتهما، أن يشكل لحظة حاسمة في مصير شعوبنا.

إننا ندخل الألفية الجديدة وقد تركنا خلفنا نظام المجاهدة بين القوتين العظميين. ولكن السلام الحقيقي ما زال بعيد المنال. وفي حين أن التهديد بنشوب حرب عالمية قد تراجع، فإن الحروب وأعمال العنف بين الدول وفي داخل الدول ما زالت مندلعة، وأدى التنوع الجديد لمسارح المعارك إلى زيادة تعقيد مهمة البحث عن السلام العالمي أكثر من ذي قبل. فالإرهاب لا يعترف بأي حدود، كما أن الصراعات الإثنية والدينية تسبب العنف اللاإنساني. ونجد من

العلاقات وستؤمن التطورات في مجموعة متنوعة من المجالات وبذلك تضيق الفجوة بين الشمال والجنوب.

إن جمهورية سان مارينو، التي تفخر بتاريخها الذي يمتد إلى ١٧٠٠ عام والتي تعتبر مثالا واضحا يحتذى به للتضامن، لتعرب عن ترحيبها بنية الأمم المتحدة تجاه تعزيز وتمويل المشاريع التي تستهدف رعاية وتشجيع المعرفة، وضمان استخدام تكنولوجيات المعلومات في البلدان النامية، وعن الاستعداد لتأييدها. وتود سان مارينو أن تساهم في تدريب مجموعات المتطوعين من الشباب الذين يمكنهم ضمان توفير فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات على نطاق واسع بالنسبة لغير القادرين على الاستفادة حاليا من تلك الإمكانيات التنموية الهائلة بسبب ظروفهم الاقتصادية والثقافية.

ومن المفهوم أن المجتمع الدولي كله - ونحن من ضمنه - يتطلع الآن إلى بداية القرن والألفية بإحساس من الأمل والقلق على حد سواء. ونتعشم أن تساعد عملية العولمة البلدان النامية على التخلص من الجوع والفقر والديون الخارجية المفرطة التي تعطل اقتصاداتها وتميتها. ونحن على ثقة من أن السلام سيتعزز وستوفر له الحماية بفضل ما تتخذه المنظمات الدولية من إجراءات أكثر فعالية. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء ما يجري حاليا من حالات الصراعات المحلية وإراقة الدماء والتعصب الإثني والديني التي عاودت الظهور بشكل مثير خلال السنوات القليلة الماضية.

وفي ظل تلك الخلفية لم تشكل جمهورية سان مارينو قط في الأهمية الأساسية للإنسان أو في الحاجة إلى حماية جميع الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية. وتلتزم سان مارينو بالحكمة الجنائية الدولية. وهي تؤيد بقوة إلغاء عقوبة الإعدام في سائر أنحاء العالم،

وثالثا، نحن بحاجة إلى مواصلة السير على طريق إصلاح الأمم المتحدة بمزيد من النشاط. وأهم عناصر هذا الإصلاح إعادة هيكلة مجلس الأمن الذي ينبغي أن يصبح ممثلا حقيقيا لجميع البلدان وهذا يعني زيادة عدد أعضائه وزيادة الشفافية في أعماله.

وعلىنا أيضا أن نزود المنظمة بكل الموارد التي تحتاجها لأداء عملها. فاستقرار عمليات الأمم المتحدة لا يتناسب مع عدم تيقننا من مواردها المالية. ويجب أن نتفق جميعا على أن نفي مخلصين بالتزاماتنا المالية تجاه الأمم المتحدة وأن نوفر لها الأمن المالي الذي تستحقه.

ورابعا، ينبغي أن نعمل من أجل القبول العالمي بحقوق الإنسان. فحسب قول الأمين العام، ليست حقوق الإنسان غريبة على أي ثقافة ولا على أي مواطن في أي دولة. وينبغي عدم تحقيق الاستقرار بالدوس على حقوق الإنسان. وفي كل مرة يلتزم فيها بحقوق الفرد تكون البشرية جمعاء هي الفائزة. وفي كل مرة تنتهك تعم المعاناة جميع البشر.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن أن يكون هناك أمن وسط الحرمان والفقر. ولا يمكن أن يتحقق سلام بلا تنمية، تماما كما أنه لا يمكن تحقيق تنمية بلا سلام. والتنمية أحد الشواغل العالمية في عالم أصبح غير قابل للانقسام. ومع ذلك، فبينما تولدت ثروات غير مسبوقه في حفنة من البلدان، يصيب العوز معظم أرجاء العالم الأخرى.

فينبغي أن تكون الأمم المتحدة في بؤرة الجهود الرامية إلى إرساء اقتصاد عالمي ينتشل جميع الشعوب والأمم. وهدفنا ليس مجرد إقامة عالم بلا حدود كي تنتقل رؤوس الأموال والسلع والخدمات فيه بلا عائق. بل هو إقامة نظام اقتصادي عالمي يبي القدرات الإنتاجية ولكن بلا فجوات في

ناحية أخرى أن نفس حالات عدم الاستقرار التي يتسم بها عالمنا المعاصر تتيح لنا فرصة فريدة لأن نحدث أثرا بارزا. فنحن - الذين نشكل أكبر جمعية عقدها قادة العالم - يمكننا أن نقدم إرثنا الجماعي إلى الإنسانية إذا وضعنا الأسس اللازمة لإقامة شراكة دولية تنهض حقا بالسلام في هذا القرن.

وينبغي لنا أولا أن ننتهج أسلوب الدبلوماسية الوقائية بوصفها الأداة العالمية الرئيسية للسلام. وينبغي أن نحل هذه الدبلوماسية الوقائية محل استخدام القوة العسكرية. غير أنه في الحالات التي يكون استخدام القوة فيها أمرا لا مناص منه وله ما يبرره، فلا بد من الاسترشاد في هذه الحالات بمعايير وممارسات قانونية دولية محددة بوضوح. فالدبلوماسية الوقائية مردودها من حيث التكلفة أكثر من مردود عمليات السلام التي تكون عملا تفاعليا بطبيعتها، وعلىنا أن نمول ثقافة العمل التفاعلي الذي تقوم به الأمم المتحدة إلى ثقافة الاستباق الوقائي.

وثانيا، ينبغي أن نكمل عملنا بشأن نزع السلاح. فرغم ما أحرز من تقدم لا يزال العالم معرضا للكوارث النووية نظرا للمخزون المذهل من الأسلحة النووية في أنحاء العالم.

ومما يثير روعنا أن نعلم أنه بينما يلهث ١,٢ مليار نسمة سعيًا لسد الرمق بأقل من دولار واحد في اليوم، أنفق العالم ١٤٥ دولار في عام ١٩٧٧ عن كل فرد للقوات العسكرية. بل إن الأمر من ذلك أنه في الوقت الذي يكس فيه العسكريون مزيدا من الأسلحة الفتاكة يستطيع عملاء الإرهاب أن يشتروا أسلحتهم مع الإفلات من العقاب. لقد آن الأوان لأن نتعامل مع قضايا نزع السلاح وانتشار الأسلحة الصغيرة ومع الجريمة عبر الوطنية بطريقة شاملة.

فيجب أن يكون مؤتمر قمة الألفية، في المقام الأول، محفلاً نجتمع فيه لتبادل الآراء ومناقشة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وسائر الويلات التي تحيق بالعالم. وعلى مؤتمر القمة هذا المسؤولية التاريخية عن تحديد مسار الألفية الوليدة.

فيجب أن تكون هذه الألفية عهد تضامن وتنمية ورفاه متزايد. ولكن ما هو التضامن الذي نريد بناءه، وما هي العلاقات التي نريد توطيدها بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؟ وما هي الظروف التي نحتاج إلى مواجهتها لإقامة ثقافة سلام تحترم فيها القيم الديمقراطية، مع مراعاة أن وسائط التنفيذ لا يمكن أن تكون متماثلة بين بلد وقارة؟

ولا يمكن أن يقوم تضامن ولا تنمية ولا ديمقراطية ولا حكم صالح في عالم يشكل فيه الفقر والجهل والمرض والديون عبئا ساحقا على بعض البلدان.

وأرى أن هذه التحديات الأساسية التي نواجهها اليوم، وهذا هو السبب في أن كل مواطنينا يتطلعون إلينا هنا في هذا المحفل. وعلى هذا يجب أن تلي قراراتنا التوقعات المرجوة منا.

ويجب تمكين الأمم المتحدة من أداء دورها بالكامل باعتبارها العامل الحفاز لإرساء الأسس المتينة لتوازن جديد - أي نظام عالمي جديد يقوم على الاحترام بين الشعوب وسيادة الدول والثقة والأمان فيما بيننا جميعا.

والإصلاحات التي طالما انتظرناها يجب أن تطبق على منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ويجب أن تشمل كل جوانب الشراكة الدولية. بيد أنه لتكون لعملنا المصدقية يجب أن تستند هذه الاندفاعات المتفائلة إلى إرادة حقيقية من الشركاء المتعددي الأطراف والشائين، ولا بد أن يسير الإصلاح جنبا إلى جنب مع الجهود الإنمائية التي تبذلها الدول وأن يدعمها عمليا.

الدخول؛ ويعزز الانفتاح بدلا من الفساد؛ ويكافئ المشاريع، لا الجشع.

وأغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى قادة الدول المصدرة للنفط أن ينظروا في ترشيد أسعار النفط الخام بقصد مساعدة اقتصادات الدول النامية.

ونحن، قادة ١٨٩ دولة، إذ نجتمع في مؤتمر القمة هذا، نريد شعوب العالم أن تعرف المستقبل الذي نخططه لها، وما إذا كنا سنصل إلى ذلك فرادى أم جماعات، خصوصا أم شركاء.

إن العناصر الخمسة للعمل المشترك - وهي الدبلوماسية الوقائية، ونزع السلاح الفعلي، وإصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز حقوق الإنسان، والتنمية العالمية المنصفة - هي لبنات بناء برنامج شراكتنا. وبوسعنا أن نرسي الأساس اليوم عن طريق تأييدنا القوي للمبادرات الكثيرة التي يطرحها الأمين العام علينا. ولو فعلنا ذلك سيرفع ٦ مليارات من البشر أننا نريد أن يعم السلام العالم، ولكن مع الحرية؛ وأنا نريد أن تنعم شعوبنا بالرخاء ولكن مع العدل؛ وأنا نريد لدولنا أن تنعم بالاستقرار ولكن مع الانفتاح.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد أزالي أسوماني، رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

**الرئيس أسوماني (تكلم بالانكليزية):** السلام. العالم

في حاجة إلى السلام، السلام الحقيقي - السلام الذي يهين الظروف للاستقرار العالمي، ويؤمن الرخاء لشعوبنا، وينهي الصراعات والانتفاضات التي تكون شعوب العالم ضحاياها، وأخيرا السلام الذي يفسح المجال أمام التضامن والوئام بين أشد الناس حرمانا وأكثرهم ضعفا.

ويضطلع بها بالفعل. وإن الحوار الذي يجري على صعيد جزر القمر والذي بدأته أنا نفسي، يثير الأمان في إمكانية توصلنا إلى حل سلمي للأزمة القائمة منذ ثلاث سنوات تقريبا. وإذ نضطلع بهذه العملية التي ستفتح الطريق أمام التوصل إلى حل عادل ومنصف لأزمة جزر القمر، نحث المجتمع الدولي بأكمله على أن يدعمنا.

وفي ختام كلمتي، لا يفوتنا أن نتقدم بتهانينا القلبية إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، لما قام به من إصلاحات عميقة لتحديث المنظمة وتحسين أدائها. وليكن السلم هدفنا ونبراس طريقنا.

#### الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة الأونرابل سير ميخيري موروتو، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

#### السيد ميخيري موروتو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم

بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب قمة مؤتمر الألفية نيابة عن بابوا غينيا الجديدة ولكن بوصفي أحد المواطنين في منطقة جنوب المحيط الهادئ. فرغم أننا نعيش في الآلاف من الجزر البعيدة عن المراكز العالمية من قبيل هذا المركز، تذكرنا القوى الجديدة التي أفرزها التغيير والتكافل والعولمة أن ما من رجل يشكل جزيرة. فهناك ترابط بين مستقبلنا وبقية العالم، وهو أكبر تحد واجهناه وأكبر فرصة شهدناها، والأخطار هائلة. وإذا لم نوقفها فإنها ستهدد بقاءنا.

لقد تكيفنا مع أول موجة من التغيير الحديث، الاستعمار وتعديات أفكار وممارسات العالم المتقدم النمو، بيد أنها كانت ضئيلة جدا بالمقارنة بما نواجهه اليوم. وكتب أحد أجدادنا من عهد الاستقلال فقال إنه كان عليه أن يتصدى إلى ١٠٠٠ سنة من التقدم في مدة حياة واحدة، وقد كان متحفظا. ففي أقل من ٢٠٠ سنة انتقل سكان

ومن دواعي سروري الغامر أن أرى أسمى قادة العالم يعربون عن استعدادهم لتقاسم الأفراح والأنراح مع شعوبنا فيما يتعلق بواقعنا اليوم. كذلك يسرني أن أراهم يشددون على الدور المتزايد دينامية الذي يتعين على منظمنا أدائه في صون السلم والأمن. إن علاقات حُسن الحوار بين شعوب العالم أفضل هذه الأيام من أي وقت مضى، حيث تدفعها عملية العولمة التي يجب أن نمارس عليها مزيدا من الرقابة، والتي يجب أن نجعلها أكثر إنسانية.

وهذا يعني أن على الأمم المتحدة أن تستمع بمزيد من الاهتمام إلى كل شخص يعيش في القرية العالمية؛ وأن عليها أن تستمع إليه بشكل متواصل وكامل وموضوعي ومحيد وفقا لما تنص عليه المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ولدى استماعها إليه، ينبغي أن تراعى ضرورة مشاركة البلدان في عملية اتخاذ القرار مع مشاركة كل القارات في إدارة الشؤون العالمية.

وللصراعات في أي مكان من العالم آثار معاكسة لا تنحصر في مكان الأزمة. فإن نتائجها تؤثر على العالم بأكمله، وهي تشكل عبئا على حياة كل مواطن من المواطنين. ودائما ما تترتب عليها نتائج بالنسبة للإنسان إذ أنها نتائج ذات طابع اقتصادي واجتماعي. وفي أفريقيا، تبذل منظمة الوحدة الأفريقية جهودا كبيرة للقضاء على بؤر التوتر التي تعاني منها. وهذه الأنشطة باهظة التكلفة ولكنها ضرورية. ونحن نعرف أنها لازمة ونعرف أن السلم لا يقدر بثمن، والسلم مسؤولية الدول؛ فهو مسؤوليتنا، وأود أن أشيد إشادة حقه بمنظمنا القارية وأمينها العام، السيد سالم أحمد سالم، الذي يركز كل الجهود على إحلال السلام في أفريقيا.

بيد أن السلم أمر يتعلق بنا جميعا ويدعو بالتالي إلى اتخاذ مبادرات محلية، وشعب جزر القمر يعرف ذلك

جزاءات على من لا يتمكن من استيفاء معايير إضافية حددت بشكل تعسفي.

وفي الأجل الطويل، تتطلب التنمية المستدامة قيام جزر المحيط الهادئ ببناء اقتصادات قوية. وبابوا غينيا الجديدة بدأت العمل في هذا الاتجاه إذ زادت من استثماراتها في الموارد البشرية والهيكل الأساسية الاقتصادية. ومما تحتاج إليه جزر المحيط الهادئ، أن يوفر لها العالم المتقدم النمو رأس المال والتكنولوجيا بيد أن من الضروري أن تصبح المبادئ التوجيهية وسياسات المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف المتصلة بالتمويل أكثر مرونة وأكثر صلة باحتياجاتنا وطاقتنا.

ولا تنحصر احتياجاتنا في التجارة والاستثمار. وبالنسبة للعديد من، فإن وجودنا ذاته سيصبح مهددا ما لم يتم على الفور التصدي لمسألة ارتفاع منسوب البحار، فلم تقبل كل الحكومات الأهداف المتصلة بالانبعاثات المحددة في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، ولن تحقق كلها الأهداف المتفق عليها. وعلى الأمم المتحدة أن تنسق لبذل المزيد من الجهود على نحو أسرع ومجدية أكثر.

وينبغي ألا تقصر بابوا غينيا الجديدة جهودها على التكيف فقط مع التحولات السريعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهي تواجه تغييرا سياسيا في الشرق والغرب على القدر نفسه من الإثارة. ومن الواضح أن آليات مواجهة التهديدات للاستقرار غير كافية، فينبغي تعزيزها لا لحسم الصراعات فحسب بل، وبل الأهم من ذلك، لمنع نشوبها. وتجربتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجهود التي بذلناها لمساعدة جزر سليمان وفيجي على أن تتوصل هي نفسها إلى حلول لأزماتها، توضح أن من الممكن أن نقوم

بابوا غينيا الجديدة من العصر المعدني إلى العصر الصناعي وهم يواجهون الآن عصر المعلومات.

بيد أن قوى العاصفة التي أطلقتها ثورة المعلومات والعولمة قد أتت بموجة عارمة قد نغرق فيها كلنا. إن البلدان الصغيرة مثل بابوا غينيا الجديدة تعيش أصلا على حافة الهاوية. وبالنسبة إلينا، يشكل الفقر والأمية والمرض والصراع والجريمة وتدمير البيئة وعدم الاستقرار السياسي أكثر من مفاهيم، فهي جزء من حياتنا اليومية.

هل من الممكن أن يفهم العالم الحقيقة التي تشكلها هذه الوقائع البسيطة وأن يطور هياكل وعمليات جديدة للتخفيف من حدة آثارها؟ ففتحاح دول المحيط الهادئ التي تعتمد على موارد طبيعية مثل الأسماك والأخشاب إلى آليات تعزز الاستغلال القابل للاستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية أن تأخذ بزمام المبادرة.

وبابوا غينيا الجديدة ما زالت ملتزمة بتحرير التجارة والاستثمار في موعد أقصاه ٢٠٢٠. ولذا فقد خيب آمالنا الفشل في بدء جولة جديدة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل. ومما يخيب آمالنا أيضا، الكلام عن ترتيبات تجارية تفضيلية جديدة، فبمجرد أن تعامل بعض الدول بشكل أكثر تكافؤا عن غيرها من الدول، سيجري إهمال أشد الدول ضعفا. وهناك أصلا فجوة من حيث الثروة غير مقبولة بين العالمين المتقدم النمو والنامي. ويجب مراعاة حقيقة أن التزام الاقتصادات الضعيفة بتحرير التجارة والاستثمار يزيد من ضعفها.

ومما يثير قلقنا أيضا احتمال الربط بين الحقوق التجارية والأوضاع البيئية. ومن المعقول أن نتوقع التزاما ما بالمعايير الدولية، ولكن من غير المعقول أن نفكر في فرض

مستقبلنا وتجديد الأمم المتحدة. ويبلغ التقرير ذروته في أربع مبادرات هامة: التحرر من الفقر، والتحرر من أهوال الحروب، والتحرر من أخطار العيش على كوكب تلوثه الأنشطة البشرية، وجعل منظمتنا أداة أكثر فعالية في أيدي شعوب العالم. وينبغي لنا أن نكرس طاقاتنا ومواردنا وسياساتنا لتحسين التعليم، وحماية بيئتنا، ووضع حد للفقر، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وزيادة الأمن، والنهوض بالحكم الصالح، وحقوق الإنسان، وحكم القانون وهكذا فإنني اتفق مع القضايا المثارة في التقرير والمبادرات التي يضعها الأمين العام للقرن الجديد لتحقيق أولوياتنا، وتحقيقا لهذه الغاية أرى أنه لا بد من وجود برنامج موجه نحو العمل.

وأرحب بالتزام الدول الأعضاء بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، كما أرحب بالتزام الدول أعضاء مجموعة الـ ٨ لإلغاء عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونحن نتطلع إلى التنفيذ العاجل لهذا الالتزام.

ولفترة القرن والنصف الماضية، استثمرت تونغنا بقوة في التعليم. ورغم أن هذا كان نعمة لنا، فإننا نجد من الأمور الحتمية تماما الآن تثبيت البلدان النامية في تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وفي هذا الصدد أرحب بالإعلان الوزاري المتعلق بتكنولوجيا المعلومات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم أن ابني يرى تكنولوجيا المعلومات على أنها "الطريق الذي يتعين السير فيه"، فإنها وسيلة هامة لزيادة تعليم كل شعبنا، وهي تمكنهم من المشاركة فيما يحدث الآن في العالم. ويعد هذا جزئيا السبب في دعمنا لشبكة SIDS. وأرحب بصفة خاصة بعرض اليابان لإنشاء برنامج يكرس لتكنولوجيا المعلومات في أوكتيناوا وأقدر الموارد التي

بالتعاون مع جيراننا والهيئات المتعددة الجنسيات، بتحقيق تقدم ما.

فمن المعتاد في كثير من الأحيان أن تواجه الهيئات التمثيلية والدول المنفردة الصراع بعد وقوعه بأسلحة سياسية واقتصادية مدمرة وغالية. فضلا عن ذلك، من الواضح أن التدخل الفعال يتطلب فهما دقيقا لمجتمع محلي ما. واعتماد هذا النهج في جنوب المحيط الهادئ سيشكل نقطة الانطلاق.

والأمم المتحدة ذاتها تحتاج إلى إجراء تقييم ذاتي بالغ الأهمية. فإن عدم اهتمامها بمنطقة جنوب غرب المحيط الهادئ قد كان أصلا مكلفا، وينبغي على وجه الخصوص توسيع نطاق مجلس الأمن ليتضمن صوتا ما لآسيا والمحيط الهادئ.

وينبغي لكل الوكالات المتعددة الأطراف - وليس لوكالات الأمم المتحدة فقط - أن تعيد بناء هياكلها وعملاتها لتعبر عن سرعة تغير ظروف العالم والمناطق وفرادى الدول وثن عدم فعل ذلك هو معاناة إنسانية أكبر، وهو أمر غير مقبول.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو الملكي الأمير أولوكالا لافاكا آتا، رئيس وزراء ووزير الشؤون الخارجية والدفاع في مملكة تونغنا.

**الأمير أولوكالا لافاكا آتا (تكلم بالانكليزية):**

تشهد هذه القمة معلما تاريخيا يتيح لنا مع التأمل في الماضي الفرصة لرسم الاتجاه المستقبلي لمنظمتنا. معالجة القضايا التي تحظى باهتمام منظمتنا وشعوبنا. وطبقا لذلك ينبغي أن تكون نتيجة هذه القمة تلبية احتياجاتنا واهتماماتنا وتحقيق أماننا الجماعية.

وأهنئ الأمين العام على جودة تقريره "نحن الشعوب". فهو يطرح علينا قضايا مؤثرة تستحق أشد انتباهنا. وهي تمتد من العوز والخوف إلى المحافظة على

النووي ربما يكون ممكنا في وقت قريب؛ بيد أن هناك حاجة إلى النظر بانتظام في شحن النفايات النووية عن طريق مياه الدول الجزرية الصغيرة النامية لكفالة تلبيتها لأعلى معايير السلامة الدولية.

وتؤيد تونغاً محولات مجلس الأمن والجمعية العامة لإيجاد حلول وإحلال السلام الدائم في مناطق العالم المضطربة. وفي دعمنا لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، نؤيد الدعوة إلى استعراض معادلة تقييم مساهمتنا على أساس ترتيب عادل ومتكافئ وعلى مبدأ القدرة على الدفع. كما أننا نوصي للوفود تأييد تقرير الإبراهيمي.

وختاماً، فإنني أؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن عن طريق زيادة عدد المقاعد الدائمة والمقاعد غير الدائمة بما يشمل البلدان المتقدمة والنامية على السواء وبما يعكس حقائق اليوم ومعالجة احتياجات اليوم وقضاياها الملحة. وبدون مثل هذا الإصلاح، فإننا سنعالج مشاكل اليوم بألية الأمم.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية):  
سوف تستمع الجمعية الآن إلى معالي السيد سامديش هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

**السيد هون سين** (تكلم بالانكليزية): لقد أعددت كلمة طويلة لهذه القمة بقصد إبلاغ هذا المحفل بأمانينا واحتياجاتنا واهتماماتنا فيما يتعلق بالتحديات الماثلة أمام تنمية البشرية وخلق نظام عالمي جديد في عصر العولمة. وقد طالبت بتوزيع النص الكامل لإحاطة الوفود علماً به.

وبصفة عامة هناك رأي متشاطر مؤداه أن الإنسانية شهدت في السنوات الألف الأخيرة تغييرات ونواحي تقدم ضخمة لا يمكن تخيلها أو قياسها، ولا سيما خلال القرن الماضي. بيد أن إنجازاتنا تخفي أيضاً جوانب فشل متصلة يبدو أنها ستؤدي إلى مزيد من الأخطار في المستقبل. ودرج كثير

خصصوها لذلك الغرض. ويستحق العرض وآليات تشغيله أن يحظى بتفكيرنا المتعمق.

وإنني مدرك للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي احتياجات ينبغي حسمها بتنفيذ برنامج عمل بربادوس ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة. ونتيجة لذلك، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يأخذ على نفسه التزاماً ثابتاً بتلبية تلك الاحتياجات.

وأرحب بإدراج الضعف الاقتصادي كعامل لتحديد فئة أقل البلدان نمواً، ولكنني أدرك أيضاً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية حساسة للتغيرات البيئية. وهكذا استودع الوفود الأعمال المتعلقة بمؤشر الضعف البيئي والتي تضطلع بها حالياً لجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية، وأسجل تقديري لتلك الدول الأعضاء التي وفرت موارد لإتمام هذه الدراسة.

والدول الجزرية الصغيرة النامية محصورة بالبحر، مما يستتبعه ذلك من مشاكل كامنة. فهي ضعيفة بالفعل إزاء العولمة، لأن الفوائد لم يجر بعد تقاسمها بالتساوي وتظل معرضة لتقلبات القوى السوقية. وهي مقيدة بالمحيط، ولذلك فإن جهود حصد الموارد الحية وغير الحية للمحيطات ذات أهمية خاصة لها. وهكذا فإن أنشطة الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هذه السنة وفي المستقبل العاجل، وأنشطة العملية الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار لها أهمية عظمى بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشكل هذه الأنشطة الأساس لترتيبات المتابعة التي تعيد قسطاً عادلاً من الحصاد.

ويبدو أن عقد المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يعطي أملاً في أن نزرع السلاح

ثالثا، تمثل الديون الخارجية عبئا ثقيلا على البلدان الفقيرة وتشكل عائقا رئيسيا للنمو والاستثمار في تنمية المورد البشري. وقد وافقت مجموعة البلدان الثمانية على إلغاء عبء الديون المتبقية على أفقر البلدان. ولقيت هذه المبادرة ترحيبا حارا من الناس في كل مناكب الحياة وينبغي أن تطور إلى مدى أبعد بتوفير المزيد من الأموال لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوسيع تغطيتها لتشمل العديد من البلدان الفقيرة الأخرى.

وفي هذا الصدد، بذل عدد من البلدان، من ضمنها كمبوديا، أقصى ما في جهده لإعادة جدولة الديون القديمة، خاصة التي تم التعاقد عليها في السبعينات. ولكن من المؤسف أن تلك الديون قد تم التعاقد عليها خلال الحرب الباردة لتمويل الحروب الساخنة في البلد والمنطقة. وفي ظل تلك الظروف لم تستغل معظم القروض للتنمية. ولذا ينبغي أن تكون هناك إرادة سياسية لإلغاء هذه الديون. ويبدو أن بعض البلدان تشارك في هذه الرؤية وقد اعتمدت هذا النهج بعدم مطالبته بالسداد. وفي ذات الوقت، نحن نعرب عن تقديرنا الكبير لسخاء البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية المتمثل في منح قروض تساهلية جديدة للبلدان الفقيرة، مثل كمبوديا، للنهوض بالتنمية والحد من الفقر.

رابعا، إن تنمية المورد البشري هي أهم العوامل وأكثرها حسما بالنسبة للتنمية والتقدم الاجتماعي. وبالتالي ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز قدرات أقل البلدان نموا، مثل كمبوديا، لتحقيق الأهداف النهائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وللمشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة في الشؤون الإقليمية والدولية.

خامسا، توافق كمبوديا على المبادرة الرامية إلى المضي نحو إقامة نظام عالمي جديد بإنشاء مؤسسة جديدة ووضع جدول أعمال جديد، أو تحسين جدول الأعمال

من القادة على تسليط الضوء على هذه القضايا في المحافل الدولية الهامة. وسمحوا لي أن أختار للتعليق عددا قليلا من المفاهيم الرئيسية، التي أعتقد أن بوسعها أن تسهم في المناقشات في قمة الألفية هذه.

أولا، إن شغلنا الشاغل في هذا الوقت هو سرعة تقليص الفقر، والثغرات بين الأغنياء والفقراء والفرقة الاقتصادية الضخمة الناتجة عن الآثار السلبية للعولمة، التي يجري ويستمر انتشارها إلى المناطق في جميع أنحاء العالم. وأهم التحديات هو توفير الفرص وخلق الظروف للبلدان النامية للاستفادة من العولمة بصورة سليمة. ويتطلب هذا تحويلات أكبر للموارد المالية والتقنية والتكنولوجية، مما يتيح للبلدان النامية الفرصة للمشاركة بالكامل والتساوي في التجارة الحرة. معدها بالوصول المميز إلى الأسواق المتقدمة بدون شروط مستترة وإعانات محلية.

ويجب أن ننظر في إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لوضع تدابير تمكن الأخيرة من مواجهة تحديات العولمة على نحو فعال. وفي ذات الوقت ينبغي إيلاء عناية خاصة لوضع سياسات وإنشاء بيئة مشجعة على تعزيز زيادة تدفقات الاستثمار، والتكنولوجيا والمعرفة الجديدة إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا.

ثانيا، إننا، بوصفنا واحدا من أفقر البلدان في العالم، نشعر بقلق إزاء الاتجاه العام إلى خفض المساعدة الإنمائية الرسمية. ونعتقد أنه في مجال تقديم التسهيلات المالية، ينبغي توفير المزيد من أموال المنح للبلدان الفقيرة لدعم التنمية فيها حتى تبلغ عتبة تمثل الحد الأدنى. وبهذا المعنى، نحن نؤيد تأييدا تاما الخطوات التي اتخذت للوفاء بالهدف المتفق عليه دوليا ولا يزال منتظرا بلوغه والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني في البلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما في أقرب وقت ممكن.

بإنجازات أكثر الناس امتيازاً، ولكن بالحياة التي يمكن لأكثر الناس حرماناً بيننا أن يعيشوها ويتمتعوا بها.

ونحن ندرك في ألم أن جزءاً كبيراً من البشرية مُخَلَّف وراء حركة التقدم، يتعين عليه أن يناضل كل يوم من الأيام من أجل البقاء والعدالة. والفقر هو التحدي الرئيسي لمؤتمر القمة هذا، ويمثل خلفية جميع الجهود الدولية.

وإن لدينا، نحن الشعوب، ما يكفي من المعرفة والموارد للتصرف بوصفنا مواطنين مسؤولين في العالم. ومهمتنا باعتبارنا قادة أن نوفر السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي اللازم لذلك.

وإني، إذ أمثل واحداً من أغنى البلدان في العالم، معروف بتقاليد الديمقراطية الراسخة، يتعين عليّ أن أسلط الضوء على خطر يهدد قدرتنا على تحمل المسؤولية المشتركة. ففي العديد من الديمقراطيات، تثار التساؤلات بشأن الديمقراطية نفسها. فالعديدون جداً لا يدلون بأصواتهم ويمتعضون من المشاركة السياسية. والفوارق الاجتماعية والبطالة تبرز بذور الريبة. والقوى المظلمة للعنصرية ومعاداة السامية تحصل على الدعم. والبعض ينتقدون العولمة المتحررة من القيود ويصلون إلى تأييد النزعة الوطنية الانعزالية.

ويمكن لمؤتمر القمة هذا أن يسير في اتجاه أكثر أملاً. ويمكن أن يصبح مرجعاً لجميع من يرغبون في العمل معاً من أجل مستقبل أفضل. فالمستقبل ليس قدراً محتوماً، وإنما الناس بتعاونهم هم الذين يشكلونه.

وإن الخيار لنا. ويقول البعض إن المساواة تشكل كإحداً للتنمية. ولكن ألقوا نظرة حولكم: إن الأمم التي وضعت أدوات التنمية في أيدي كل الشعب تحقق تقدماً أكثر ديمومة. فالسكان المتعلمون تعليماً جيداً، والتوزيع العادل للدخل، ووجود نظام أمان اجتماعي يشجع العمل

الموجود وإعادة توجيهه بغية ضمان أن تتمكن جميع البلدان النامية من الانتفاع من العولمة بصورة عادلة ومنصفة. وهذا يشمل أيضاً ضرورة إصلاح الأمم المتحدة. ويجب إجراء إصلاح مجلس الأمن بروح تمكّن الأمم المتحدة من الاضطلاع بواجباتها في تحديد مصير العالم على نحو أكثر كفاءة وبشرعية كاملة في نظر الأمم والشعوب في جميع المناطق وفي جميع مستويات التنمية. وبهذا المعنى، ترحب كمبوديا بالمبادرة المتعلقة بزيادة عضوية مجلس الأمن، وتعرب عن تأييدها التام لليابان والهند بوصفهما مرشحين لشغل مقعدين دائمين في مجلس الأمن.

وأنا واثق من أن مؤتمر قمة الألفية هذا سيعيد تأكيد التزامات جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالرؤى المشتركة للعالم في الألفية الجديدة. وسنبرهن نحن كلنا على تصميمنا القوي بشأن هذا الالتزام من خلال إجراءات المتابعة التي ستتخذ بعد القمة.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد.

**السيد بيرسون (السويد) (تكلم بالانكليزية):** إننا

نعيش في مرحلة تاريخية أصبح فيها التقدم العالمي إمكانية حقيقية: فهناك ثروة مجتمعة لم تُشهد أبداً من قبل؛ وتقدم علمي في الطب والتكنولوجيا؛ والحرية السياسية والمساواة الديمقراطية تصبحان قاعدة؛ ونهاية الاعتقاد بأن للدول أعداء بالطبيعة؛ والانفتاح على العديد من الثقافات والإلهام المستمد من التنوع؛ والتحرر الاجتماعي لمجتمعات بأكملها، وخاصة للنساء.

وهناك أسباب وجيهة للتفاؤل، أو حتى للفخر، ولكن ليس للارتياح. فالتقدم الإنساني ينبغي ألا يقاس

المسارات المتفق عليها بالفعل، هي الوحيدة التي يمكن أن تسترد الثقة في اتحاد الأمم دفاعا عن الإنسانية - كل الإنسانية.

وعلى الأعضاء الحاليين والمتطلعين لعضوية مجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيع عضويته، أن يكونوا على مستوى الثقة التي نضعها فيهم - تقييد حق النقض - وداعا للأسلحة النووية - ونظام أكثر دقة للجزاءات.

والمساواة والتنمية يتلازمان. والتنمية ستكون أقوى عندما يشترك فيها الجميع. وسنكون جميعا أكثر رفاهية إذا لم نعمل أحدا. فالمستقبل أمامنا؛ وهو مستقبلنا جميعا. وينبغي أن تكون تلك هي الرسالة القوية لقمة الألفية.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن لكلمة دولة السيد بول نيروب راسموسين، رئيس وزراء الدانمرك.

**السيد راسموسين (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية):** إن الأمم المتحدة هي محصلة جهودنا، والتزاماتنا، واسهاماتنا. والأمم المتحدة هي ما تريد البلدان الأعضاء أن تكون. والضوء الهادي ينبغي أن يتمثل في القيمة المتكافئة والعدالة الاجتماعية للجميع. وفي تقديري أن الأمين العام قدم تحليلا للاتجاهات العالمية التي نواجهها. وطرح الأمين العام بقوة قضية مستقبل الأمم المتحدة. ولا بد من معالجة المشكلات العالمية على الصعيد العالمي؛ وبالتالي فنحن في حاجة إلى أمم متحدة أكثر قوة.

وأود أن أضيف أن العولمة لا يمكن أن تكون أسواقا أوسع فحسب. وحول العالم، تعيش ملايين لا حصر لها من البشر في فقر، على هامش التغيير، ويبدو المستقبل لهم طريقا مسدودا. وتدور أفريقيا، بصفة خاصة، في حلقة مفرغة من الخراب واليأس، وما من أحد - وأكرر ما من أحد - يمكن أن يلتمس تبريرا بالقبول بالقضاء والقدر، أو التزعة

الحر والحركة - تلك هي العناصر الأساسية للنجاح الاقتصادي.

إن العولمة تدعونا إلى عقد اجتماعي أوسع، الأمر الذي يجعل قوى السوق تخدم الشعوب بشكل أفضل.

وعندما نعود إلى أوطاننا، هل ستقترن أقوالنا بالأفعال؟ سيكون من الضروري بذل جهود حثيثة، مع اتساق الإرادة السياسية. ويوفر لنا أميننا العام قيادة فذة إذ أن تقريره عن الألفية يمثل مرجعا ممتازا للتحقق من أدائنا لعملنا على الوجه الأكمل.

وهل اقتربنا من تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؟ إن تخفيف عبء المديونية ضروري لتحقيق هذا الهدف. وماذا عن توفير الهواء النظيف ومياه الشرب النظيفة؟ أو التعليم لجميع الأطفال، والاستثمار في تربية الفتيات كالأولاد؟ وهل نستجيب لتغير المناخ المروع والأمراض الفتاكة كالإيدز، الاستجابة الكافية؟ وهل نتصدى للجريمة المنظمة والفساد؟ هل نحترم إرادة شعوبنا، وهل نعزز حقوق الإنسان القابلة للتطبيق عالميا؟ وهل نسعى إلى تشجيع المشاركة في الديمقراطيات الجديدة والقديمة على حد سواء؟ وماذا عن صون الاتفاقيات التي قمنا بتوقيعها، ونزع السلاح الذي أعلنه، ومنع الصراعات أو تسويتها بالحجج وليس بالأسلحة؟

إن الأمم المتحدة تحتاج إلى القوة المتجددة لثقة الشعوب وولايتها حتى تكون منظمة هادفة تملك موارد كافية، فهل نحن ندفع الرسوم قبل أن نحصل على الفوائد؟ هل نحترم التزاماتنا بالنسبة لمعونات التنمية؟ وماذا عن حفظ السلام، ذلك الواجب الموضح جيدا في تقرير الإبراهيمي، والذي يستحق الدعم الكامل منا جميعا.

أيها الزملاء، إن الجواب ينبغي أن يكون بنعم مدوية! فلا مجال للتردد. والخطوات الحاسمة المتخذة وفق هذه

التشاؤمية. علينا أن نعمل؛ وعلينا أن ندعم إنعاش أفريقيا. فالاستثمارات، ونقل المعرفة، والموارد ضرورية من أجل التنمية في أفريقيا.

إن تخفيف أعباء الديون يمكن أن يتيح موارد هائلة للاستثمار في الحد من الفقر، والتعليم، والصحة. وينبغي أن يتحمل الدائنون الشائون والمتعدو الأطراف نصيبهم من التكاليف. وينبغي أن يتوقف تخفيض احتياجات التنمية. وإن قلة قليلة، وأكرر هنا إن قلة قليلة من البلدان هي التي تلتزم بتعهدنا المتواضع. وإذا كانت الدائرك، بلدي، يمكن أن تفي الأهداف وأن تتجاوزها، فإن بوسع الآخرين أن يفعلوا ذلك. وإن عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية توفر فرصة سانحة للالتزام وعمل جديدين. ويمكن للأمين العام أن يعول على دعمنا.

ولكنني أؤكد، أيضا، أن الديون والمساعدات، والتجارة ليست مسائل منفصلة. وتحسين أحدها مع تخفيض الآخر لا معنى له. ولا يمكننا أن نجعل التنمية مستدامة إلا إذا انتهجنا نهجا متسقا. لذلك، فإنني أناشد البلدان التي يمكن أن يكون لها تأثير حقا - البلدان الأكثر تقدما والأوفر حظا - أن تبذل جهدا إضافيا.

وبعد قمة ريو في ١٩٩٢ أصبح من الواضح أن التنمية المستدامة هي مجموعة أجزاء عديدة تتضمن جوانب اجتماعية واقتصادية وبيئية.

ينبغي أن يجتمع رؤساء الدول والحكومات وأن يناقشوا الخطوات التالية التي يجب اتخاذها. يجب علينا أن نضع جدول أعمال لمزيد من التعاون مع التركيز بشدة على احتياجات البلدان النامية. يجب أن نضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وهذا يتطلب جهدا كبيرا من جانب البلدان الصناعية. وينبغي أن نكون أمناء في قمة الألفية فكم من مرة نضع حدودا زمنية جديدة للوصول إلى أهداف قديمة والآن

إننا نحتاج إلى وضع إطار إنساني للقوى الدولية للسوق الاقتصادية، كما قمنا بذلك فيما يتعلق باقتصاداتنا الوطنية. وعلينا أن نضع الشعوب قبل المال وقبل السوق. وعندما تحقق الشركات متعددة الجنسيات الأموال على حساب التقدم الاجتماعي، فعلينا التزام بتوفير التوازن الصحيح. ولا يمكن أن يكون هناك أبدا سعر صرف بين المال ومعاناة البشر.

وفي قمة كوبنهاغن التي انعقدت في عام ١٩٩٥، كان الفقر والتقدم الاجتماعي على قمة الأجندة الإنمائية. فهل لي أن أشدد هنا على أن تضافر القطاعين العام والخاص لضمان توزيع عادل للفوائد هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من الوفاء بالوعد العالمي للعولمة بصورة حقيقية.

إن الأمم المتحدة هي ما نريد لها، نحن القادة، أن تكون. وإن دعمنا هو الذي يشكل مصير الأمم المتحدة. وعلينا أن نفعل المزيد.

إنني بالتشديد على التضامن العالمي والمسؤولية الاجتماعية كما ورد في تقرير الأمين العام. وتحتاج البلدان الأقل نموا إلى العمل فيما يتعلق بالتجارة، والديون، والمساعدات، حتى تستطيع أن تلحق بالركب. وينبغي أن تتمتع البلدان النامية بمزايا التجارة العالمية. وإن وصول منتجاتها إلى الأسواق بشكل أفضل - وأعتقد بضرورة أن يشمل ذلك كل منتجاتها - ينبغي أن يكون بؤرة الاهتمام في الجولة المقبلة لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي للجميع احترام طلبات منظمة العمل الدولية ومتطلباتها فيما يتعلق بحقوق العمال. إن علينا، ونحن نشكل الجزء الأكثر ثراء من

ومنذ نصف قرن تقريبا ظلت الأمم المتحدة محفلنا الممتاز المشترك لتعزيز السلم والتقدم الاجتماعي، وهذه الروح أرحب بالمقرر الأخير البارز، بإنشاء محفل دائم للقضايا الأصلية.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأنه ليس من الإنصاف أن نلوم الأمم المتحدة لعجزها عن الوفاء بتطلعاتنا. فالحقيقة هي أنه عندما نصبح نحن قادة العالم بصورة فردية أو جماعية على استعداد للعمل، وعندما نعطي الأمم المتحدة السلطة اللازمة والموارد الكافية، عندئذ فقط يمكننا أن نمضي قدما صوب عالم أفضل لنا جميعا.

علينا أن ندرك اليوم أنه في إمكاننا أن نفعل معا ما هو أفضل لنا جميعا.

وكما قلت في مقدمة بياني، فإن الأمم المتحدة هي مجموع جهودنا والتزاماتنا وإسهاماتنا.

ولا تزال الدانمرك على استعداد للاضطلاع بنصيبها في هذه المسؤولية وأناشد جميع الزملاء على أن يحذوا نفس الحذو.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من دولة الأونرابل إدوارد فينش أدامي رئيس وزراء جمهورية مالطة.

**السيد فينش أدامي (مالطة) (تكلم بالانكليزية):**  
اختار هوميروس أول شاعر كبير في الإنسانية حالة الحصار كصورة أساسية لحالة الإنسان في ملحمة الأولى، الإلياذة ثم تحول بعد ذلك إلى مجاز آخر للحياة الإنسانية في ملحمة الثانية الأوديسا حيث يصبح الوجود الإنساني رحلة بحرية في مقارنة بوحدة تتميز بالركود والفساد اللذين يمكن في أغلب الحالات أن يؤديا إلى الحرب.

حان الوقت للعمل. الآن حان الوقت لنجعل الأعمال تتبع الأقوال.

إن التعاون الفعال يتطلب التضامن ويحتاج إلى أمم متحدة قوية تقوم بوظائفها بشكل جيد. إننا نحتاج إلى أمم متحدة قادرة على الوفاء بولايتها، ونحتاج إلى إصلاحات وينبغي أن يدفع الكل نصيبه وذلك يتضمن الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

ويستحق الأمين العام كل تقدير لأنه جعل الأمم المتحدة أداة يعتمد عليها وجعلها أكثر فعالية. وينبغي أن تحافظ ثورته الهادئة في عام ١٩٩٧ على الزخم. فقد حان الوقت لتتخلص من الهيئات والأنشطة البالية. ويمكن للأمين العام أن يعتمد على تأييد الدانمرك.

وبالمثل تأخر إصلاح مجلس الأمن. وعدد الأعضاء الدائمين والمنتخبين يعكس الماضي وينبغي أن يعكس الحاضر والمستقبل.

وتحتاج الأمم المتحدة إلى قدرة نشطة يعتمد عليها في عمليات السلم ويجب أن تكون قادرة على الاستجابة بسرعة وبقوة حديرة بالثقة. وتقرير فريق السفير الإبراهيمي يقدم دليلا قويا وتوصيات صريحة لوضع الأمور في نصابها الصحيح. ويمكن للأمين العام أن يعتمد على تأييدنا. واسمحوا لي أن أضيف أن الأفراد الملتزمين الذين يعملون في الأمم المتحدة كل يوم بوصفهم حفظة للسلم، والعاملين في المجال الإنساني لهم جميعا الحق في الأمن والحماية. وأعمال القتل الوحشية التي حدثت مؤخرا في تيمور الغربية أمر مؤسف أيضا يذكرنا بتلك الحاجة.

بيد أن الأعمال الوقائية ينبغي دائما أن تأتي أولا. ولذلك يسعدني أن أعلن أن الدانمرك قررت تقديم إسهام بمبلغ مليون دولار أمريكي للصندوق الاستئماني للإجراءات الوقائية.

للقرن الجديد. ينبغي أن يأخذ التضامن مظاهر جديدة يمكن وفقا لها أن نشارك في التقدم في مختلف الميادين بما في ذلك ميدان العلم والطب. ففي عالم متكافل يكون من مصلحتنا المشتركة أن نشارك في هذه الميادين أيضا.

ينبغي أن نعمل بسرعة حتى لا تتسع الفجوة بين القلة التي تستفيد من العولمة والغالبية المهمشة. إن عدم تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة الفقر الذي يكون في كثير من الأحوال السبب الرئيسي لمعظم الصراعات.

ويكتسي نفس القدر من الأهمية إعادة تأكيد التزامنا بالأمم المتحدة وبميثاقها كأساس لعالم ينعم بقدر أكبر من السلم والرفاهية والعدل. ويتضمن الإعلان الختامي لقمة الألفية التراما بأن نجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية، أداة يمكن أن تعزز القوى الضرورية للتغيير وحتى تتمكن الأمم المتحدة من أداء هذا الدور يجب أن تكون الوسائل الضرورية في متناولها.

وفي الوقت الراهن تجري الأمم المتحدة إصلاحات داخلية وخارجية حتى تضمن وجود الموارد الكافية للوفاء بولاياتها. وإن المجال الذي يتطلب زيادة مستمرة في الموارد هو الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

وأود أن أعرب عن دعم مالطة للمبادرات الجارية في هذا الشأن وأشير هنا إلى نيتنا في زيادة إسهامنا في عمليات حفظ السلام من خلال الانتقال الطوعي من المجموعة جيم إلى المجموعة باء.

وأود أيضا أن أعرب عن التزام مالطة بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتفرقة العنصرية، وكرهية الأجانب، وما يتعلق بذلك من تسامح، المزمع عقده في موعد لاحق من العام القادم. وتتعهد حكومة بلدي ليس بتوقيع الإعلان المعنون "التسامح والتنوع - رؤية للقرن الـ ٢١" فحسب،

وأعتقد انه قد حدث تغير مماثل في الصورة الذاتية للعالم كما أوضح الأمين العام في تقريره ومن الواضح أن جذور هذا التغيير تنبع من رغبتنا في أن ننأى بأنفسنا عن العقلية المغلقة التي ولدت فيها المنظمة على نحو حتمي وأن نبدأ الألفية الجديدة ونحن ندرك أن الإنسانية كلها تشرع في نفس الرحلة على نفس السفينة وبنفس الأهداف المتشابهة إن لم تكن المتماثلة أيضا.

ويجسد تقرير الأمين العام أيضا الاعتراف الكامل بالترابط الوثيق للأبعاد الاقتصادية والبيئية والأخلاقية للأمن العالمي. ويركز على التطورات الراهنة التي يمكن إلى حد كبير أن تكون قضايا لها أهمية مشتركة وتكون جزءا من التراث المشترك للبشرية. وفي هذا الصدد نرحب بالتزام القمة بضمان الوصول الحر للمعلومات الخاصة بالتتابع الجيني الإنساني.

وتظهر العولمة بوضوح وسرعة كقوة مؤثرة توفر فرصا إيجابية محتملة في اقتصادات العالم بيد أنها ليست علاجا يمكن أن نتوقع منه أن يحسم جميع التحديات التي يسببها التخلف، ومع ذلك فإذا وزعت فوائدها على نحو منصف فإن هذه الفوائد يمكن، بل وينبغي أن تساعد في عملية التمام الجروح التي نشأت عن النتائج المدمرة للتخلف والفقر.

لقد ساعدت العولمة في تركيز الانتباه إلى تكافلنا. وجعلتنا ندرك أن مشاكل أي بلد لا تخصها وحدها على نحو كامل. ومع ذلك فإن بداية العولمة تزامنت مع تغيرات في مفاهيمنا لقيمة التضامن. ففي بلادنا يعيد الكثيرون منا تقييم مدى قدرة نظم الرفاه التي تتبعها على البقاء، في الوقت الذي تقل فيه المساعدة الإنمائية الرسمية الخارجية بدلا من أن تتزايد.

يجب ألا يسمح للعولمة بأن تقهر قيمنا في التضامن بل ينبغي أن تؤدي إلى رؤية جديدة لهذه القيمة الأساسية

والتجربة المبررة للهند علمتها أن عليها أن تكون قوية لكي تدافع عن السلام. ومع ذلك، تعتمد سياستنا على المسؤولية وضبط النفس، والتزامنا بترع السلاح النووي العالمي الذي يمكن التحقق منه لا يزال ثابتا. ونؤيد اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي للتصدي للأخطار النووية.

إن من بين أكثر التهديدات وحشية بالنسبة للديمقراطية، والتنمية، والسلام في عصرنا هو الإرهاب الدولي، الذي يتصل بالتطرف الديني، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة. ويعتمد الإرهاب على العنف ضد الأبرياء، ويسعى إلى تفويض المجتمعات التعددية التي تتسم بالانفتاح.

وإنني، إذ أقف أمام هذه المجموعة من الزعماء الذين يجتمعون لرسم طريق جديد للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين، أطالب المجتمع الدولي بأن يكافح الإرهاب قبل أن يفوت الأوان. ونحث على الاعتماد والتنفيذ المبكرين للاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي تجرى مناقشتها في دورة الجمعية العامة التي تعقب مؤتمر القمة هذا.

لقد أدلى عدد كبير من السياسيين بخطب من على هذا المنبر العظيم ومما يؤسف له أن بعضها يسخر بالواقع. يجب أن يرى العالم الواقع كما هو عليه. والاختبار الحقيقي للغرض المخلص ليس القول بل الفعل. فالإرهاب والحوار لا يتفقان.

وأثناء نصف القرن الماضي، تغير العالم، كما تغير النظام الدولي. ولكن هذه التغيرات لا تظهر في تشكيل مجلس الأمن، الذي سيظل متعينا عليه أن يضطلع بدور خاص في القرن الجديد. ولهذا، من الضروري أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا للواقع الجديد. والهند على استعداد للاضطلاع بدورها في مجلس الأمن بعد توسيع عضويته.

بل أيضا بأن نضمن أن نسهم إسهاما صحيحا وهاما عند عقد هذا المؤتمر.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد التزام مالطة بالمبادئ الأساسية لهذه المنظمة، وثقتنا بأن مؤتمر قمة الألفية هذا سيوفر الحافز اللازم لكفالة أن تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في يدنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، ليس بالكلمات فحسب، بل بالأفعال أيضا.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد أتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء جمهورية الهند.

**السيد فاجبايي (الهند) (تكلم بالهندية، الترجمة**

الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): من دواعي سروري العميق أن أدلي ببيان أمام مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. وأتقدم بتعاني القلبية إلى كل من الرئيسين المشاركين.

نجتمع هنا لكي نعبر عن تطلعات وأحلام ٦ بلايين نسمة للقرن الحادي والعشرين. ولا يمكننا تحقيق التنمية دون إرساء السلام بين الدول وتحقيق الديمقراطية داخلها. فالسلام والديمقراطية والتنمية يضمن بعضها البعض.

إن خطر الحرب النووية لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين في الحقبة الجديدة التي تبدأ بمؤتمر القمة هذا. وأثناء النصف الأخير من القرن الماضي، كانت الهند في مقدمة حملة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، إلا أننا دعونا إلى ذلك دون جدوى. واضطرت الهند إلى تطوير تلك الأسلحة عام ١٩٩٨ لأن الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية رفضت قبول الطلب شبه العالمي لترع السلاح. وفضلا عن ذلك، فإن انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا جعلنا ضعفاء بصفة خاصة.

إن هذا مؤتمر قمة فريد يعقد في لحظة تاريخية فريدة. أعمال العنف ضد بعضهم البعض. وتشمل تلك الأعمال عدم الأمن وعدم الإنصاف والفقر واليأس. ولكن هل يعني ذلك أن الأمم المتحدة قد أحفقت؟ بالتأكيد لا.

وبالرغم من كل عيوبها فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة التي لا بديل عنها. لقد غرست الآمال في أوقات عدم الاستقرار والأزمات والحروب. وقدمت هذه الهيئة العالمية الحماية لسيادة وحرية الدول الصغيرة والضعيفة. والأهم من ذلك أن الأمم المتحدة في الوقت الحاضر منظمة ضرورية لتعزيز وتسيير العلاقات والأعمال الدولية. من أجل ذلك يتعين التحلي بالحكمة وإلزام أنفسنا بتعزيز منظماتنا.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أحض وأقول إن الوقت قد حان لعمل الشيء الكثير بدلا من مجرد الكلام لإصلاح وتوسيع مجلس الأمن. دعونا نجري هذا الإصلاح. دعونا نتأكد، في جملة أمور أخرى، أن الأمم المتحدة تقوم على قاعدة مالية راسخة وأن هناك توزيعا جغرافيا منصفيا في العضوية الدائمة في المجلس.

العولمة ثورة شاملة لا رجعة فيها. نحن في بوتان نقبلها بوصفها نتيجة لاستمرار تطور المجتمع البشري، يعجلها معجزات التكنولوجيا. ونعتقد أنه، على غرار ما عليه كافة المؤسسات البشرية والتعبيرات الثقافية من صنعنا، يتعين توجيه اتجاه العولمة وسرعتها وأثرها لضمان استخدامها لتعزيز مصالحنا وقيمنا المشتركة الأكبر.

إن تخفيف حدة الفقر المادي والجوع الروحي، وهما عنصران يضران بكرامة الإنسان وقيمة الحياة البشرية، ما برح تحديا كبيرا لجميع حكوماتنا. ونعتبر التنمية الشاملة التي محورها الناس بوصفها طريقة فعالة للتغلب على المشكلة. وفي هذا السياق، تمكنت بوتان من تطوير فلسفة ومفهوم للتنمية يهدفان إلى تعزيز "السعادة القومية الإجمالية" - لا مجرد الناتج القومي الإجمالي ببساطة. وإلى جانب التنمية

وإذ ينتقل العالم من حقبة إلى أخرى، لتتعهد بأن نجمع بين الدول في أسرة عالمية، يوحدنا السلام والرخاء.

واختتم بياني بابتهاال هندي قديم:

فليعيش الجميع في سعادة،

وليتمتع الجميع بصحة جيدة،

وليحجر تبشير الجميع بالخير،

عسى ألا يشعر أحد بجزن،

وليعم السلام في كل مكان.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد يشي زيمبا، رئيس مجلس وزراء مملكة بوتان.

**السيد زيمبا (بوتان) (تكلم بالانكليزية):** إنه من بالغ

سروري أن أهنئ الزعيمين اللذين انتخبا لتقاسم رئاسة مؤتمر قمة الألفية على قدم المساواة. وتمثيلهما لمنطقتين جغرافيتين، وخلفيتين ثقافيتين واقتصاديتين مختلفتين إعراب عن إرادتنا الجماعية في بدء حقبة من التفاهم، والسلام، والتعاون في مجال العلاقات الدولية على نطاق أكبر.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتقريره الموجز، التأملي والمنبه على حد سواء. إنه يلي التوقعات على أساس شامل بفضل مسعانا المشترك لرؤيا مستقبل كوكبنا الأرضي في القرن الجديد.

لقد انقضت الآن خمس سنوات منذ الاحتفال بالذكرى الخمسين على إنشاء الأمم المتحدة، وبدأت ألفية جديدة. ومع ذلك لم يتخلص العالم حتى الآن من ويلات الحروب. ولا تزال موجودة الأسباب التي تجر قطاعات من مجتمعنا على البحث من أجل التغيير من خلال ارتكاب

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى فخامة السيد خوليو سيزار فرانكو، نائب رئيس جمهورية باراغواي.

**السيد فرانكو (باراغواي) (تكلم بالانكليزية):**  
أشعر ببالغ السرور وأعرب أيضا عن بالغ سرور بلدي باراغواي، لوجودي هنا في هذه القاعة ومشاركتي في هذا المحفل الرفيع الذي يضم رؤساء الدول والممثلين، الذين اجتمعوا هنا بهدف إنشاء رابطة تجمع بين صنع السياسة والمداولات.

بداية هذه الألفية أكثر من مجرد يوم من أيام التاريخ. فهي تهيئ لنا الفرصة للتفكير من جديد في سياستنا وتوحي التغييرات التي سوف تحدثها بلداننا بغية تحقيق مستوى من التنمية المستدامة. يحترم كرامة الإنسان وضرورة المحافظة على النظام الإيكولوجي.

التسليم بضرورة إجراء الإصلاحات والتغييرات، على الصعيدين المحلي والدولي، على حد سواء، يعد علامة من علامات هذا الزمان. لقد بلغ مدى تعقيد عالمنا الشامل درجة ليس فيها شيء أكيد أو مستقر. المجتمع العالمي يقتضي منا أن نعلم نمودجا للتنمية في بلداننا يراعي ليس فحسب مزايا النسبية بل يعلق أهمية أيضا على تنمية المزايا التنافسية.

البلدان النامية مثل بلدي، بما لديها من بنية أساسية ضعيفة، يتعين أن تكون على استعداد لمواجهة تحديات مجتمع عالمي يتصف بمراتب سياسية وعسكرية، وطبقات اجتماعية وترابط غير متناغم.

ومع مراعاة العوامل الخارجية التي تؤثر بصورة سلبية على فرصنا في التنمية، أحث البلدان ذات القدرة المحدودة جدا، مثل بلدي، على وضع استراتيجية للتنمية تنهض بقدرة مؤسساتنا المحلية.

الاجتماعية - الاقتصادية في ظل ظروف تسودها المساواة والاستدامة، تعمل بوتان على المحافظة على البيئة، وتعزيز القيم الإنسانية الأساسية ونظم الحكم الصالح. وفي سياق عملية تعزيز التنمية والتحرر من الشعور بالريبة من البقاء وتلبية الاحتياجات الأساسية، فيجب ألا تفقد الإنسانية روحها.

وحيثما نتكلم عن القضاء على الفقر، وحفظ السلام، أو تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، يعد التمويل عاملا مقيدا، لا بسبب الحاجة المطلقة إليه، بل بسبب الحاجة إلى المزيد من الإرادة السياسية لتقاسم الموارد المتوفرة. وفي هذا الصدد، لا ينبغي لنا أن نتجاهل دور الأمم المتحدة المتقلص وقدرتها المتقلصة التي تعزى بصورة أساسية إلى الافتقار إلى الدعم والأموال. ويغتنم وفدي هذه الفرصة للإعراب عن الشكر للعدد القليل من البلدان المتقدمة النمو التي بلغت أو تجاوزت الهدف المتفق عليه دوليا لبلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية وهو نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وناشد الدول الأخرى أن تفعل الشيء نفسه.

السلام والأمن شرطان أساسيان لا غنى عنهما لشحذ قدرات الإنسان الخلاقة والمنتجة. هذه هي أسس النهضة الاجتماعية والاقتصادية. هذه القمة قمة تاريخية ليس فحسب من حث الألفية الجديدة بل أيضا بسبب تأكيد وثيقة صلة وأهمية هذه الهيئة العالمية ومن حيث حضور أكبر عدد على الإطلاق من رؤساء الدول أو الحكومات في تاريخها. هذه، إذن، لحظة لإعادة تكريس وإلزام بلداننا وشعبونا لتحقيق الأهداف والمثل العليا للأمم المتحدة. ولتكن هذه مناسبة ترقى بعدها أمم متحدة تعنى بالمزيد من الأغراض وتصبح قوية وفعالة - أمم متحدة تحقق النجاح في تهيئة الأوضاع الأساسية من أجل النمو والسعادة للإنسان.

ونرى بالمثل أن إعادة إقامة الحوار بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس أمر ضروري للتوصل إلى حل سلمي وقانوني لتلك المشكلة.

وأود أخيراً أن أشير مرة أخرى إلى فجر الألفية الجديدة. ففي مطلع أي حقبة جديدة يتصارع التفاؤل مع التشاؤم. وثمة أسباب للريبة ومبررات للتحرر من الوهم لدى من يقول بانعدام الأمل. ونحن نرى ضرورة تعزيز نوعية اتخاذنا للقرارات وعلينا أن نعتبر أن هذا ينطوي على ما هو أكثر من مجرد السعي إلى السلطة. فهو يتطلب منا التركيز على إيجاد الظروف المادية والمعنوية التي لا تعادي الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان في هذا العالم.

**الرئيس المشارك (فنلندا) (تكلم بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيدة ليدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في لكسمبرغ.

**السيدة بولفر (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية):** إن

تجمع قادة شعوب كوكبنا هو إيماءة قوية، لأنه يذيع صورة إرادة مشتركة، ويؤكد الوحدة والترابط بين دولنا.

وهذا الاجتماع هام، ونحن بحاجة إلى معالم لتقدير ما يوحدنا وقياس المسافات التي تفصل بيننا. فلو أمكن قياسها لوجدنا أنها أقل ترويعاً.

وقد تحدث كوفي عنان أمامنا عن إمكانات الحرية في وجه الخوف والجوع والمرض والجهل. فهل يجد الرجل الحكيم من يسمعه؟ لقد حددت المجتمعات منذ أمد بعيد الأداة التي توفر قبضة دائمة على السعادة التي تجلبها الحكمة: فهذه حقوق وقضيتها، إنه القانون - ليس قانون الأقوى ولكنه القانون الذي يحدد ويقبل شركاء متساوين في الحقوق. والقانونية الدولية التي تقوم عليها أعمال المجتمع الدولي، ليست بالتأكيد مبدأ ثابتاً. فالمجتمع الدولي، شأنه شأن مجتمعات الدول المختلفة، يتطور باستمرار. والأمر

ويتعين علينا أن نصب تركيزنا على عملياتنا الأهلية ونعزز فعاليتها وكفاءتها. التحدي المائل أمامنا هو إنشاء نماذج مؤسسية واعتماد أنماط إدارة سياسية تمكننا، من منظور التنمية الشاملة، من تعزيز سياساتنا العامة التي تولي الأولوية للنمو الاقتصادي، وتوزيع الثروة بصورة منصفة، وتحافظ على البيئة وتحقق المساواة بين الجنسين.

ويتعين أن نؤكد من جديد التزامنا بنموذج التنمية. الأمر الذي يقتضي أن نفكر من جديد وأن نعيد تقييم الآليات ونهج الإجراءات الضرورية كي نضع ترتيبات مؤسسية من شأنها أن تعزز المشاركة الاجتماعية، وتحول المجتمع بالمزيد من المسؤولية وتنشئ آلية تمكننا بطريقة منصفة، من تحويل جهود أفرادنا وجهودنا الجماعية إلى تقدم اجتماعي.

وعلينا أن نركز بكل إرادتنا على إعداد نموذج للمجتمع لا يترك فيه الاستقرار السياسي والنمو السياسي مكاناً للتفاوت والإقصاء الاجتماعي. ويجب أن يكون الهدف الفوري من جهودنا الجماعية هو تلبية المطالب الاجتماعية. فالفقر والتهميش ينتهكان مبادئ التضامن الأخلاقي ويعرقلان فرص التنمية الديمقراطية ويخنقان الإرادة وروح التقدم والمبادرة في مجتمعاتنا. والهيبار المجتمع يغرس روح اللامبالاة التي تذهب بهوية المجتمعات الوطنية، وتضعف التزام الفرد تجاه المستقبل الجماعي المشترك. فالمجتمعات التي تفقد هويتها تصبح أقل قدرة على مواجهة تحديات الرأسمالية العالمية.

وفي هذا السياق، أغتنم الفرصة لتأكيد موقف باراغواي فيما يتعلق بدخول جمهورية الصين في تايوان عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. فباراغواي تطلب من جديد اعتبار ذلك البلد الديمقراطي التقدمي جزءاً من منظومة الأمم المتحدة.

الإطار التنظيمي اللازم لإعطاء البلدان والجماعات الاجتماعية فرصة متوامة ومنصفة للحصول على الإمكانيات التي لا تصدق التي تعد بها تكنولوجيات الاتصالات.

إن تعزيز قيم السلام والعدل والتضامن من بين الدعامات الضرورية الأخرى لعمل الأمم المتحدة. وعلى مدار السنوات الأخيرة تكافح منظماتنا كي تدون من خلال الاتفاقيات الدولية الحقوق والواجبات الأساسية التي تتيح إقامة مجتمعات ديمقراطية يسودها التسامح الذي يقبل بالاختلافات وباحترام الفرد.

والواقع أن المآسي التي لا تزال تحيق بمناطق كثيرة في كوكبنا لا تنشأ عن اختلافات بين الأفراد والشعوب، وإنما عن قلة احترام بعضنا للبعض الآخر. ولا يمكن أن يتفق الاحتقار والإجحاف مع إقامة مجتمع مستقر، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وما لم يتوافر إحساس عميق الجذور بالمساواة كيف يمكن أن نتصور تحقيق وئام حقيقي وصادق ومتين بين الجماعات والشعوب والأقاليم والبلدان والأمم والدول؟ وما لم تتوافر ثقة مغروسة في معظم الثقافات واللغات والتقاليد المتنوعة، كيف يمكن أن نقبل بيد طولى؟ وكيف لنا أن نعمل دون ثقة، وكيف نتقاسم عبء اتخاذ القرارات دون اعتراف متبادل؟

وسيتوقف الأمر على أداة منظومة الأمم المتحدة - التي لا نظير لها لأنها عالمية، في أن توفر لنفسها الوسائل لكفالة تنفيذ هذه الحقوق والقيم بصورة فعالة لفائدة أصحاب الحق فيها. ولتحسين أداء الأمم المتحدة في المستقبل للمهام الموكولة لها يتعين أن تواصل وتكتف الإصلاح الداخلي الذي بدأ، وأن تصلح العلاقات بين أجهزتها المختلفة: أي الجمعية العامة التي نجتمع فيها كلنا؛ ومجلس

متروك لنا لكفالة التكيف المناسب للإجراءات والأدوات المتاحة لنا بغية تنفيذها.

وفي فجر القرن الحادي والعشرين تظل التطلعات إلى السلام والازدهار في صميم التزامنا في الوقت الذي تنتشر مصادر كثيرة للتوتر في أنحاء العالم. ففي العقود الأخيرة طورت منظماتنا أنشطتها للسيطرة على هذه الأزمات إما بتطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإما باتخاذ إجراءات دولية لإدارة الأزمات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وجاءت نتائج هذه الجهود مختلطة وينبغي تقييمها تقييماً دقيقاً بقصد تحسين فعاليتها في المستقبل. بيد أن دور الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون قاصراً على فرقة إطفاء دولية.

ومع تقرير الإبراهيمي تكون منظماتنا قد اضطلعت بممارسة عالمية للتأمل في أسلوب تصديها للصراعات، وعلينا أن نضع استراتيجية دولية عالمية لإدارة الأزمات على أساس هذا التفكير. وسوف نحتاج إلى مزيد من الخيال والمثابرة، وإلى أن نكرس جهودنا المشتركة لتحسين درء الصراعات.

ومن أفضل أساليب تحقيق هذه الغاية في السنوات القادمة متابعة إجراءاتنا لصالح التنمية المتوازنة والمستدامة بما يقلل الفوارق بين مختلف القارات وما ينعكس في تحسن فعلي في مستويات معيشة السكان المعنيين. وفي هذا السياق، فإن محاربة الفقر هي أحد المحاور الرئيسية في العمل الدولي. وأود إبلاغ الجمعية أن بلدي سيكرس ابتداء من هذا العام ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجه القومي لبرامج المساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي أن تتيح العملية الجارية لعولمة الاقتصاد فرصاً جديدة للعاملين والمفكرين ولحرية المبادرة بالمشروع في سياق نظم أكثر توازناً ومحبوذة بآليات فعالة للمراقبة الذاتية. ولن تصيب العولمة نجاحاً إلا إذا استطاع المجتمع الدولي أن يضع

ويتوجب على المجتمع الدولي أن يتذكر أن أفضع انتهاكات حقوق الإنسان في هذا القرن، الهولوكوست لليهود والإبادة الجماعية في رواندا وكوسوفو، إنما ارتكبتها قيادة ما حرضت على الكراهية الطائفية والتعصب الديني. ومن ثم، ينبغي ألا نسمح بأي قدر من التسامح تجاه تلك القيادات. والمعنى الضمني لميثاق الأمم المتحدة "لن يتكرر أبدا" يجب أن يكون فعلا "لن يتكرر أبدا".

والقضاء على الفقر يشكل تحديا آخر واجهناه. فمعظم الفقراء يعيشون في البلدان النامية. والعولمة الذائعة الصيت تتيح العديد من الفرص بيد أنها توجد دائما معدلات للتبادل التجاري غير منصفة. ونحن نرى أن العولمة كانت موجودة دائما. فحقيقة تجارة الرق، عندما كان يتم فيها مفايضة الإنسان بحلي رخيصة وزجاجة ويسكي، إنما كانت شكلا من أشكال العولمة، ولكنه كان غير منصف. فقد كان تبادلًا لشيء ذي قيمة بشيء لا قيمة له. ما نحتاج إليه إذن هو معدلات للتبادل التجاري منصفة.

وحتى معدلات التبادل التجاري المنصفة لا تكفي. فبالنسبة إلينا، نحن البلدان النامية، ينبغي أن تنتهي حقبة كوننا مجرد منتجين للمواد الخام. وينبغي أن تتركز اهتماماتنا على أن تكون لكل السلع التي نطرحها في الأسواق قيمة مضافة. ونحن نرى أنها الوسيلة الوحيدة التي تكفل استفادتنا جميعا من العولمة والقضاء على الفقر على المدى الطويل. ويجب أن نعمل على كفالة ألا يعيش أحد في فقر مدقع. وينبغي ألا يتخلف أي بلد أو فرد عن ركب العولمة.

وبالنسبة إلى وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، أوضحت تجربتنا أن مشكلة متعددة القطاعات يزيد بها الفقر استفحالًا. لذلك ليس مما يثير الدهشة أن توجد المعدلات الأكثر إزعاجًا للإصابة بمرض الإيدز في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا. وإن قلة

الأمن الذي ينبغي توسيع عضويته لتكون أكثر تمثيلاً؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينبغي تنشيطه.

ولكن مسؤولية هذا الجهد اللازم من أجل التكيف لا يمكن أن تقتصر على مبادرة أميننا العام وعلى عمل والتزام الممثلين هنا في نيويورك. فهذا الالتزام يجب أن يركز بالضرورة على تصميم الحكومات، وهو يتطلب أيضا التعاون والمساعدة من المجتمع المدني الذي أصبحت مساهمته ذات قيمة لا حد لها.

ختاما، اسمحو لي أن أعرب عن أمل في أن تشكل قمة مؤتمر الألفية خطوة هامة على طريق تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مجتمع دولي أكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر تسامحا، وأكثر تضامنا من أجل المصلحة المشتركة لكل الشعوب في العالم.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد اريا كاتاغيا، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا.

**السيد كاتاغيا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية):** إنها للحظة تاريخية تزخر بالفرص والتحديات. فقد شهدت المائة سنة الماضية تطورات هائلة في مجال العلم والتكنولوجيا، وحقق الإنسان خلالها تقدما ملحوظا. ولكن، في الوقت ذاته، ما زال معظم أفراد الجنس البشري غير مستمتعين بثمار هذا التقدم لعدة أسباب يرجع أحدها إلى الافتقار إلى السلم بينما يرجع آخر إلى استفحال الفقر.

ونحن، القادة المجتمعين هنا، يقع علينا التزام بأن نكفل خلق بيئة تؤدي إلى السلام واستدامته. ومن ثم، علينا أن نتصدى بشكل جاد للأسباب الأساسية للصراعات وأن نعمل على منع قيامها بالنهوض بالحكم السليم وبإتاحة الفرص لكل مواطن.

ممارسة التجارة بدون سلع مستحيلة. ولا يمكن للبلدان أن تتاجر في ما لا تنتجه.

والدرس الذي تعلمناه من تجربتنا في أوغندا هو أن تخفيض الديون ضروري لتوفير الموارد لأغراض الاستثمار والقضاء على الفقر. ولكن إذا أريد له أن يكون فعالا في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أشد البلدان فقرا، فيجب أن يصحبه تطبيق سياسة اقتصادية محلية سليمة وميزانية رشيدة.

#### الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه معالي السيد سورين بيتسوان، وزير الشؤون الخارجية في تايلند.

#### السيد بيتسوان (تايلند) (تكلم بالانكليزية):

لي أولا أن أثنى على المبادرة الواسعة الأفق التي اتخذها الأمين العام بتنظيمه مؤتمر قمة الألفية التاريخي هذا، وبإعداده تقريرا نافذ البصيرة (A/54/2000) يشكل أساسا ممتازا نستند إليه في مداولاتنا. وتايلند تؤيد المبادئ والتوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب" الذي جاء في وقت مناسب، لا سيما توكيده على جعل الإنسان محور التنمية. إن التقرير يحدد، وبحق، التحديات الجديدة التي تواجهنا جميعا فيما ندخل عتبة القرن الجديد.

وتايلند ترى أن هذه التحديات بالغة الأهمية وواسعة

النطاق وتراوح بين التحدي الذي تشكله ظاهرة معقدة مثل العولمة ومشكلة آنية هي مشكلة أسعار الطاقة والنفط المرتفعة في السوق العالمية في الوقت الراهن. ونشعر، نحن في تايلند، بقلق عميق من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي. ونأمل بإخلاص أن يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى حل لهذه المشكلة يكون مرضيا لكل الأطراف قبل أن تنفلت زمام الأمور وتؤدي إلى أزمة اقتصادية عالمية أخرى.

الأغذية وريادة الخدمات الصحية أو عدم توفرها تسهمان في استفحال الحالة. وحتى عندما تتوفر المرافق الصحية، فإن أسعار العقاقير باهظة إلى حد يجعلها فوق طاقة الأفراد باستثناء قلة مميزة. ومن ثم تقوم الحاجة إلى بذل جهد متأن لكي تصبح أثمان هذه العقاقير ميسورة الدفع. وهذا واجب أخلاقي علينا.

ورغم أننا لا ندعو إلى شطب الديون في حد ذاتها، فإن عبء الدين يشكل مشكلة حقيقية، إذ أن الموارد المخصصة لتسديد الديون ينبغي أن تستثمر في برامج للقضاء على الفقر والتعليم والشؤون الصحية. ونحن في حاجة أيضا إلى تعبئة موارد جديدة وإضافية للتصدي لقضايا من قبيل النقل السليم للتكنولوجيا وزيادة الإنتاجية الزراعية والقيام بشكل عاجل جدا بتصنيع البلدان النامية وتحويلها من مجتمعات ريفية أساسا إلى مجتمعات للطبقة المتوسطة.

وفي حين أننا نرحب بالمبادرة التي اتخذتها مؤخرًا مجموعة الـ ٧ بالحد إلى درجة كبيرة من عبء دين البلدان المثقلة بالديون، فإن هذه المبادرة لا تشكل في حد ذاتها دواء شافيا لكل المشاكل الإنمائية. وسيوفر التخفيض للبلدان الفقيرة الموارد المالية اللازمة لتزيد من إنفاقها على برامج القضاء على الفقر، بيد أن حسم مشكلة الدين بشكل فعال يتطلب أن تقوم البلدان الغنية بفتح أسواقها لصادرات البلدان الفقيرة.

أما على المدين المتوسط والطويل، فإن ما سيخلص البلدان الفقيرة من مصيدة المعونة/الفقر إنما هو الاستثمار والتجارة. وينبغي تعزيز ودعم القطاعات الخاصة في البلدان النامية. ومن ثم، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفتح لنا أسواقها بشكل كامل. بيد أن على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تزيد من طاقاتها الإنتاجية لكي تكون لها سلع تعرضها عندما تفتح أمامها الأسواق. وغني عن البيان أن

حفظ سلام وتجهيز رد سريع على التهديدات المحتملة للأمن الدولي.

كما يجب إصلاح مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن حفظ السلام والاستقرار الدوليين، لتمكينه من تنفيذ مهامه بصورة أكثر فعالية. وتمشيا مع زيادة عضوية هذه المنظمة العالمية على مواد العقود وعظم التحديات الماثلة أمامها، تدعم تايلند توسيع عضوية مجلس الأمن بمقاعد دائمة وغير دائمة على السواء، على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل والكفاءة والاستعداد لتقاسم المسؤوليات.

ختاما، أود أن أكرر دعم تايلند لتقرير الألفية للأمن العام وتعهدنا بالعمل مع المجتمع الدولي في تحقيق التوصيات العملية الواردة فيه. ويحدونا وطيد الأمل أن تساعد نتيجة المداولات في قمة الألفية التاريخية هذه على رسم طريق جديد لمشاركة أوثق فيما بين جميع الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الأهلي، والبرلمانات والشركات الخاصة في البحث عن مستقبل أفضل وأسطق لنا جميعا ومن أجل الرخاء.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه معالي السيد عبد الرحمن شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية.

**السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم**

بالعربية): إذ نلتقي في هذا المحفل التاريخي في محاولة إنسانية لصياغة رؤية سوية لمستقبل البشرية في الألفية القادمة، نعبر عن الأمل في أن يكون القرن الماضي، بكل ما حققه من تطور علمي وتقدم في كل المجالات، وبكل ما خلفه من آثار سلبية على البشر والبيئة دليلا نهندي به لرسم الأمل والحلم

يجب علينا جميعا، ونحن نواجه التحديات المعقدة للقرن الحادي والعشرين، أن نقوم بدورنا لجعل هذا العالم عالما أفضل نعيش فيه. وبقدر تعلق الأمر بتايلند، فإننا نجاهد للاضطلاع بدور بناء والإسهام بصورة مفيدة في السلام والرخاء العالميين.

وعلى الساحة الدولية سعت تايلند إلى القيام بدور نشط في تحقيق نظام عالمي أكثر عدالة ومساواة. وفي هذا المسعى، سيتولى نائب رئيس وزرائنا ووزير تجارتنا، السيد سوباشاي بانيتشباكدي، منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. كما ساعدنا على رعاية "روح بانكوك" أثناء الدورة العاشرة الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في وقت مبكر من هذه السنة في جهدنا المشترك لصياغة فهم أفضل والمساعدة في سد الفجوة الخطرة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

وعلى نفس المنوال، تؤيد تايلند أيضا عقد مناسبة دولية رفيعة المستوى بين الحكومات بشأن تمويل التنمية على أعلى المستويات الممكنة في السنة القادمة، اعتقادا بأن مثل هذا المؤتمر سيساعد على معالجة القضايا الوطنية والدولية والمنهجية المتعلقة بتمويل التنمية بطريقة كلية.

وفي المجال السياسي، دعمت تايلند بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وشاركت فيها في جميع مناطق العالم تقريبا. ونحن نتشرف بتعيين ضابط عسكري تايلندي، هو الفريق بونسرانغ نيوميراديت قائد قوة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وترحب تايلند أيضا بإصدار تقرير فريق عمليات الأمم المتحدة برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي. ونحن نتطلع إلى تنفيذ الكثير من التوصيات العملية التي اقترحتها الفريق بغية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بكفاءة بعمليات

ضد الأقياء، الذين يملكون حاملات الطائرات والطائرات التي تزود بالوقود جوا، نرى أن هم الإنسانية واهتمامها يجب أن ينصبا على تدمير الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية والصواريخ التسيارية (البالستية)، وليس على الألغام فقط، لأنها أبسط أنواع الأسلحة.

لقد اتخذ الإرهاب أشكالا عديدة. فالعقوبات الدولية ضد الدول إرهاب؛ والديون إرهاب؛ واستخدام القوة الغاشمة والتهديد باستخدامها إرهاب؛ والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل إرهاب؛ وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية إرهاب. ولكي يتصدى المجتمع الدولي للإرهاب ينبغي أولا وقبل كل شيء تعريف الإرهاب وتحديد الأسباب الكامنة وراءه ووراء أعمال العنف.

وفي هذا يجب، أولا، التفريق بين الإرهاب بصوره المختلفة وبين كفاح الشعوب من أجل الحرية، وكفاح الجماعات المضطهدة ضد مضطهديها - الذي يعتبره البعض إرهابا؛ ثانيا، التعهد من قبل جميع الدول بقبول عودة كل المنفيين واللاجئين إلى أوطانهم، وعدم التعرض لهم ومساعدتهم على الاستقرار؛ ثالثا، تعويض الشعوب والعائلات والأفراد ضحايا الإرهاب والعنف؛ رابعا، إطلاق سراح المختطفين والمعتقلين، وتسليم جميع المطلوبين من الشرطة الدولية.

تولى الرئاسة السيد توميو جا (فنلندا).

وما لم يتم الاتفاق على كل هذه الأمور، فمن المؤكد أنه لن تكون هناك أي جدوى من وراء التوقيع والتصديق على أي معاهدة أو اتفاقية دولية بشأن الإرهاب الدولي.

إن تحقيق عالم يسوده الرفاهية يتطلب الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال رعاية الأمومة والطفولة وحمايتها. إن تحقيق عالم خال من نوازع العنف والعدوان يستدعي

في عالم خال من الظلم والاستغلال وتدمير الطبيعة وتخريب الأرض وتميش الملايين وتجاهل حقوقهم.

إننا نرى أن الركيزة الأساسية التي يجب أن تؤسس عليها عالم الألفية القادمة هي المساواة بين البشر ومنع كل أشكال التمييز، وأن يكون الإنسان الوحدة الأكثر قيمة وتقديرا على هذه الأرض.

وتأسيسا على ذلك يجب أن يولى الطفل العناية الأكبر في التعليم وفي الصحة وفي التربية، وأن توفر له الظروف التي تؤهله لأن يصبح إنسانا سويا حرا مبدعا قويا، يتزرع في كنف عائلة يسودها التوازن. وهذا يستدعي سن قوانين تحفظ حقوق الطفل والأم، وأن يكون للإنسان بيته، وأن يكون شريكا فيما ينتجه، وألا تكون الحاجات الأساسية للإنسان كالغذاء والدواء مادة للتجار، وألا تصبح حقوق الإنسان مادة للارتزاق.

وحتى لا يعود الاستعمار يجب على الدول المستعمرة أن تقدم للشعوب التي استعمرتها تعويضا عن التنكيل الذي ألحقته بها والتدمير الذي سببته لبيئتها، وتعويضا عما نهبته من مواردها وممتلكاتها الثقافية.

لقد كان الهدف من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية معاقبة المرتكبين لأشد الجرائم خطورة على الإنسانية وعلى الأمن الدولي. لكن نظام روما الأساسي أعد لمحكمة الضعفاء فقط. وهذا النظام لا يمكن القبول به أو التوقيع أو التصديق عليه إلا إذا تم تعديله حتى يضمن محاكمة جميع مرتكبي أعمال العدوان ومهربي المخدرات وشركائهم في تجارتها، والمسؤولين عن المذابح الجماعية للأبرياء والمعتدين على القوات الدولية.

إن اتفاقية أوتواو للألغام المضادة للأفراد تعالج فقط أسلحة بسيطة محدودة. ونحن شعوب العالم الثالث، لما كنا نفتقر إلى القدرة على الدفاع عن حدودنا وداخل أراضيها

ما يعتمد منه من قرارات. ويجب إعادة النظر في امتياز حق النقض، إما بإلغائه أو بتعميمه.

ولكي تتابع المنظمة تنفيذ ما وضعته من خطط وبرامج، فإننا نقترح إنشاء لجنة دولية تتبع الأمم المتحدة وتكون لها لجان فرعية تغطي معظم بقاع العالم، وتزود هذه اللجان بالصلاحيات والإمكانيات اللازمة من أجل القيام بمهام التفتيش والتنفيذ والمتابعة لبرامج الأمم المتحدة.

هذه هي رؤيتنا لما يجب أن يكون عليه العالم في الألفية القادمة. ونحن على قناعة تامة بأن تطبيق ذلك وتنفيذ ما قدمناه من مقترحات سيكون كفيلا حتما بإقامة عالم يتحقق فيه الأمن والسلام ويتعزز فيه الاستقرار وينعم بالرفاهية، ويندحر فيه المرض والجهل والفقر، وتحترم فيه إرادة الشعوب أولا وأخيرا.

#### الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا) (تكلم

بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي السيد مراد بك إيمانلييف، وزير الشؤون الخارجية لقيرغيزستان.

#### السيد إيمانلييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية):

لقد انتظرنا بشوق افتتاح دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين: أو مؤتمر قمة الألفية. وكان يتوقع للمناقشات أن تكون عن مستقبل البشرية - ومناقشات اليوم هي فعلا عن المستقبل، الذي يعتمد علينا. ومن المطلوب جدا أن تتمخض أفكار وتوصيات هذا المحفل العالمي عن نتائج إيجابية طويلة الأمد وآثار في صالح جميع الشعوب.

لقد أعجب شعب قيرغيزستان بالمفاهيم والمقترحات المحددة التي أدرجها الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، في تقريره المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000). ونتفق معه أيضا في وجهة نظره التي تقول إن مؤتمر قمة الألفية يتيح لقادة العالم

تحریم جميع مظاهر العنف. وللوصول إلى عالم خال من الأوبئة والأمراض يجب التصدي بحزم للأمراض الخطيرة كالسرطان وفيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز وشلل الأطفال، والملاريا، وأن تتضافر الجهود لمكافحة وعلاج تعاطي السموم البيضاء.

ولحماية كوكبنا من الأخطار التي تتهدده، يجب العمل على إيقاف التصحر والقضاء على الآفات الزراعية. وينبغي إيجاد نظام لتحلية المياه بأقل تكلفة، وإقامة نظام عالمي للري يمنع تدفق مياه الأنهار والأمطار والثلوج إلى المحيطات والبحار، وتعميم توزيعها على اليابسة، وتأمين إنتاج أكبر قدر ممكن من الغذاء. ولتنفيذ ذلك، فإننا نقترح إنشاء صندوق دولي تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة تساهم فيه الدول كافة حسب إمكانياتها، إلى جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المناسبة.

إن الوفاء بالاحتياجات الخاصة بأفريقيا يستوجب الكف عن استغلال مواردها، والتوقف عن سرقة خيراتها وإهدار ثروتها، والتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية وفرض مفاهيم خارجية غريبة عن ثقافتها. كما يستدعي أن تقوم الدول التي استعمرت أفريقيا واستعبدت شعوبها بتقديم الاعتذار لها ودفع التعويض الكامل عما لحق بها من جراء الاستعمار.

إننا نرى أن منظمة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تلعب دورا فعالا في معالجة التحديات التي فرضتها المشاكل الدولية المختلفة إلا بإصلاح جذري يتفق مع ما ورد بميثاقها. ولهذا يجب أن تكون قرارات الجمعية العامة هي الملزمة، وأن تكون للجمعية العامة سلطة مراقبة ومحاسبة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن، الذي يجب أن يكون أداة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وأن تصادق الجمعية على

في طائفة واسعة من العمليات التاريخية النشطة القائمة على أساس دينامية خلاقة مرتكزة على حاجات الإنسان. وسيكون تحقيق ذلك المفهوم على أرض الواقع مستحيلا بدون تعزيز علاقات الصداقة والثقة المثمرة بين كل الدول، وليس بين تلك الدول التي تقع على طول طريق الحرير العظيم فحسب. ولا يمكن تحقيق هذا المفهوم إلا على أساس إتاحة استعمال كل إنجازات البشرية للجميع. وتشمل رؤيتنا لاستعادة طريق الحرير ثقافة جديدة للسلام وثقافة جديدة للوجود البشري في بيئة نظيفة خالية من المعاناة والجوع والفقر والامية.

وبينما تعبر قيرغيزستان عتبة الألفية الثالثة، فإنها، مثل دول آسيا الوسطى الأخرى، ظلت تواجه تهديدات عديدة، مثل الإرهاب الدولي والتطرف الديني. ويصحب الإرهاب في أغلب الأحيان الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. وهذه العوامل تمثل تهديدا حقيقيا وخطيرا للاستقرار والأمن - وليس في منطقتنا فحسب. ونحن في قيرغيزستان مقتنعون بأنه ما من بلد واحد يمكن أن يتغلب بمفرده على هذه الشرور. واتخاذ تدابير جماعية أمر ضروري للتغلب على هذه المشاكل. ولم يعد الإرهاب يمثل مشكلة لأي دولة واحدة وإنما يمثل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره.

ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهودنا، كما أعلنت بلدان آسيا الوسطى مرارا بوضوح. ودور الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتسم بأهمية خاصة في هذه العملية. وفي المقام الأول، سيؤيد بلدي بحماس وضع مجموعة من التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب وأشكال التطرف الأخرى.

وأود أن أسلط الضوء على الحالة في أفغانستان. إن شعب ذلك البلد لا يزال يتحمل الكثير من الأعباء، ولا يزال ضحية للعنف والموت - وعلاوة على ذلك، أصبح ذلك البلد مصدرا للإرهاب والاتجار بالمخدرات وعدد لا يحصى من

فرصة لم يسبق لها مثيل لإعادة بناء الأمم المتحدة وفقا لمهام القرن الحادي والعشرين.

لقد ظلت الأمم المتحدة دائما محفلا عالميا فريدا وهي وفقا لطابعها العالمي والاتفاقات التاريخية، تحتاج إلى توسيع ولايتها لحل المسائل الحيوية المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية وحفزها وتعبئة الجهود التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بها لمكافحة التحديات والأخطار في المستقبل.

وللعولمة ملامح إيجابية وسلبية معا. وفي أي نظام جديد يتوقع لمشاعر القلق أن تظهر، خصوصا بين الذين يشعرون بأن العملية تقمعهم، ولا سيما إذا ارتكبتنا أخطاء وسمحنا بحدوث سوء التفاهم. والدور الأساسي في منع ذلك القلق ينبغي أن يقع على عاتق الأمم المتحدة.

تلك هي بعض الأسباب التي تجعل جمهورية قيرغيزستان تؤيد زيادة فعالية الأمم المتحدة عموما، والتي ينبغي أن تكون منظمة متجهة إلى إحراز النتائج. ونحن نتطلع إلى أمم متحدة ذات إدارة أفضل وهيكل أكثر تنظيما، منظمة أكثر استعدادا للنجاح في التعامل مع الأزمات الإنسانية والسياسية. ونتفهم أيضا ضرورة إجراء إصلاح شامل وفعال للأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع مجلس الأمن في كلا فئتيه، ونؤيد أيضا إجراء هذا الإصلاح. وينبغي للإصلاح أن يركز بصورة راسخة على احترام جميع هيئات الأمم المتحدة التي أثبتت بالفعل وجودها واستمرارها.

وهدف قيرغيزستان من المشاركة في الشؤون العالمية هو التعايش الآمن والودي مع جميع البلدان. وهذا يأتي من فكرة الاعتماد المتبادل في العالم، والأنشطة ذات الفوائد المشتركة، على قدم المساواة، من جميع البلدان والشعوب. وذلك هو أساس مفهوم "دبلوماسية طريق الحرير" للرئيس عسكر أركايف. واستعادة طريق الحرير هي الفكرة الرئيسية

**السيد قدير غمار** (تكلم بالانكليزية): يُشرفني أن أنقل الرسالة التالية إلى قمة الألفية، بالنيابة عن فخامة السيدة شانديريكا بندرانكيكا كاماراتونغا، رئيس جمهورية سري لانكا:

”قبل ٤٤ سنة، عندما كانت الأمم المتحدة لا تزال فتية، مفعمة بالأمل، ألقى رئيس الوزراء الأسبق لسري لانكا، والذي الراحل، إس دلبليو آر دي بندرانكيكا، كلمة من على هذه المنصة، قال فيها:

’إن الوقاية من الحرب عنصر ضروري من أجل السلام، إلا أن السلام أمر أكثر إيجابية من ذلك. فالسلام في مفهومه الحقيقي، يعني التفاهم والصدقة بين البشر والتعاون، ومن كل ذلك ينشأ السلام في صورته الحقيقية. والأمم المتحدة هي الآلية الوحيدة المتاحة للبشرية اليوم، والتي يمكن أن تعبر عن الروح التي لا تقهر للإنسان في سعيه إلى إقرار السلام والصدقة والتعاون.’

”ومع بدء الألفية الجديدة، أسائل نفسي - هل أن العالم أصبح اليوم مكانا أفضل للعيش فيه مما كان عليه قبل ٤٠ سنة؟ في عدة مجالات نعم، وفي مجالات أخرى لا. التناقضات الصارخة لا تزال وفيرة. وروح الإنسان التي لا تقهر تظل على توهجها. وقد تعمق الإنسان في قيعان البحار؛ وارتفعت هامته وآلاته إلى عنان السماء. وقد أطالت المعجزات الطبية والجراحية عمره. ولا تزال الأعاجيب التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات تذهلنا. ولكن في الوقت الذي ظهرت

المشاكل الأخرى. وتدعم قيرغيزستان الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وترحب أيضا بالمبادرات المفيدة الأخرى. ونعرب عن أملنا في أن تتخذ بصورة جذرية تدابير فعالة لتحسين الأحوال في أفغانستان. ونحن من جانبنا نود مخلصين تشجيع إحلال السلام فورا في أفغانستان والاستقرار في المنطقة عموما. ووفقا لذلك فإن الجمهورية القيرغيزية تؤكد من جديد استعدادها لاستضافة مؤتمر للسلام بشأن أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة.

كلنا نتفق على أن الحوار وتوفير الرغبة في أن نحل معا مسائلنا المشتركة أفضل كثيرا من الصراع والحرب. هذه حقيقة صحيحة تماما. وخلال مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، طرح رئيس قيرغيزستان فكرة تنظيم محفل للحوار بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والسلم والتنمية المستدامة. وترى قيرغيزستان أن محفل الحوار هذا يمكن أن يعزز وضع آليات للمواجهة المشتركة للتهديدات والتحديات التي تواجهها الآن دول منطقة واسعة. ومن شأن محفل الحوار أن يعزز التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب، وأن يواصل الحوار المثمر بين الحضارات.

وترى الجمهورية القيرغيزية أن مؤتمر قمة الألفية يمثل فرصة فريدة ليس لمناقشة المشاكل التي تواجهنا فحسب، ولكن أيضا لاعتماد برنامج العمل الصحيح. وهذا هو رأينا في مشروع إعلان الألفية الذي سيصدره مؤتمر القمة. ولا يستطيع المرء أن يفهم الرحلة إلا بالشروع فيها.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا)** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة سعادة الأونرابل لاكشمان قدير غمار، وزير الخارجية والمبعوث الخاص لرئيسة جمهورية سري لانكا.

والشعوب والحكومات والممثلون وميثاق الأمم المتحدة - تلك هي أساسيات الأمم المتحدة.

”إن هذه المنظمة، الضرورية والعملية، ولكن الهشة جدا أيضا، تجسد تلك الأساسيات في أصولها وتكوينها، وفي هيكلها وقدراتها، وأيضا في قصورها. وفي قلب كل ذلك نجد دائما الكيان الذي نعرفه بالدولة. وهذا هو ما ينبغي أن يكون. فالدول هي الكيانات التنظيمية الأساسية التي تتجمع فيها شعوب هذا الكوكب، والنظام فيما بين الدول هو البنية التنظيمية الأساسية للمجتمع الدولي. فإذا ضعفت الدول، يكون ذلك هو حال هذه المنظمة. وإذا تقلصت الدول، فسوف تقلص هذه المنظمة؛ وليس ثمة بديل لذلك الكيان الذي نعرفه بالدولة.

”ولنتذكر أن الدول كيانات شديدة التعقيد، تختلف اختلافا تاما عن كيانات القطاع الخاص التي عادة ما يكون لها هدف وحيد أو محدود، وغالبا ما تُدار شؤونها بأساليب متسلطة. فإذا كانت إدارة دولة متقدمة ذات موارد كافية، يمكن أن تكون عملا معقدا، فما بالكم بتعقد إدارة دولة نامية متعددة الأعراق، متعددة الأديان، في مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث قد تستغرق عملية إزالة التراكبات التي خلفتها قرون الماضي الاستعماري، عدة أجيال؟

”وحيثما تستخدم القوة المسلحة ضد دولة ما، كما يحدث في بلدي، فإن التعقيدات داخل تلك الدولة تصبح أضعافا مضاعفة. وتشهد بلادتي، سري لانكا، صراعا مسلحا داخل أراضيها منذ سنوات عدة، مما عقد حياة كافة السكان. وهو صراع ذو طابع غير عادي. مجموعة صغيرة جدا

فيه الثروات والوفرة الهائلة في بعض أنحاء المعمورة، غرق بشر آخرون في حضيض الفقر والجوع والمرض والقذارة. ولا تزال هذه المشكلات تحتاج إلى التصدي لها، والتصدي لها على وجه السرعة. لقد نجونا من ويلات حرب عالمية أخرى - وهو إنجاز للأمم المتحدة تستحق عليه ثناء عاطرا - إلا أن الاضطراب يعم العالم من حولنا. فقد نشأت تهديدات جديدة لاستقرار الدول وأمنها. وتلك هي المشكلة التي أود أن أتطرق إليها اليوم.

”السلام بين كافة الدول، السلام بين كافة شعوب هذه الدول حتى يتسنى للجميع، وليس للبعض فحسب، أن ينعموا بعجائب الحياة على هذه المعجزة التي نسميها كوكب الأرض، في أمان، دون خوف، وفي كرامة دون إذلال، وفي صحة جيدة، وفي رفاهية مادية وروحية ... هذا هو حلمي، وهذا هو أمني في المستقبل في قمة الألفية هذه.

”ولكن كيف نتقل كلنا - كل الدول وكل شعوب هذه الدول - من الحلم إلى الحقيقة؟ لن أتكلم اليوم عن المشكلات التي قد تطرأ عندئذ - مشكلات الموارد المحدودة، والأولويات المتباينة، والتدابير ذات الفعالية من حيث التكاليف، والصراعات المأساوية. غير أنني أود أن أتكلم اليوم عن أساسيات هيكل الأمم المتحدة - تلك الأساسيات التي يتعين علينا حمايتها والحفاظ عليها من أجل المستقبل.

”هنا في الجمعية العامة، يجتمع ممثلو الحكومات والشعوب والدول، رسميا، حيث يحكمهم ميثاق يضمن للدول مساواتها في السيادة، واستقلالها السياسي، وسلامة أراضيها. الدول

خاصة، على أن تهب لمساعدة دولة تواجه خطرا من هذا القبيل فستصبح الديمقراطية ذاتها في خطر في كل مكان، ولن تقوم للديمقراطية قائمة“.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا)** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة معالي السيد سيفرين نتاهمفوكي، وزير الخارجية والتعاون في بوروندي.

**السيد نتاهمفوكي (بوروندي)** (تكلم بالفرنسية): من دواعي الشرف لي أن أتكلم في قمة الألفية الموقرة بالنيابة عن شعب وحكومة بوروندي والوفد الذي يرافقني وبالأصالة عن نفسي.

ونظرا لأن الوقت المخصص قصير، أود أن أقتصر في حديثي على إبلاغ الجمعية العامة بتطور الحالة في بلدي الذي، كما تعلمون جميعا، يتعرض لأهوال حرب أهلية منذ سبع سنوات. أما النظر في القضايا الدولية الأخرى فيرد في نص بياني الذي سيعمم.

قبل سنتين تكلم رئيس جمهورية بوروندي السيد بيير بويويا من على هذه المنصة عن عملية السلم الشاملة الكاملة التي كانت قد بدأت للتو. وكان كل شخص داخل البلاد وخارجها يتشكك في النتيجة الإيجابية لهذا المسعى الصعب.

فأين نحن الآن؟ إن شعب بوروندي يطوي صفحة من تاريخه. فقد وقع على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية في ٢٨ آب/أغسطس في أروشا، تزانيا، أمام أعين العالم كله وقد رحب العالم بهذه المناسبة وكان ذلك انطلاقة نوعية صوب مستقبل أفضل لشعب بوروندي.

وتشيد الحكومة بالجهود التي لا تكل للمفوضين البورونديين من جميع الانتماءات وتحثهم على أن يذنبوا أحقاد الحرب وأن يعززوا مكاسب الوحدة الوطنية ويقودوا الشعب على طريق التنمية.

انقطعت للعنف وكرست نفسها له تماما، ووقفت خارج إطار عمليات المجتمع السلمي والحكم القائم على المشاركة، وقد حازت سمعة سيئة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال ممارسة الإرهاب المنهجي، رافضة كل المبادرات لتسوية الخلافات عن طريق الحوار. وتلقى هذه المجموعة تمويلات ضخمة وأشكال الدعم الأخرى من المغتربين الذين يقيمون في بلدان النية الحسنة والقلب المتفتح، ولا تزال تقاتل الدولة.

”وهذه الظاهرة لا يقتصر وجودها على سري لانكا وحدها. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٧، الذي تضمن مقترحاته لإصلاح الأمم المتحدة، إلى التهديدات القوية التي تواجهها سلطة الحكومة والمجتمع المدني من جانب شبكات الجريمة والمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب.

”وعندما يصبح أمن دولة ما وسلامتها الإقليمية مهددين من جانب جماعة مسلحة داخل الدولة، ينبغي أن يستتبع ذلك حرمان كل الدول الأخرى لتلك الجماعة من أي تشجيع أو مساندة أو ملاذ أمن. وهذا هو النداء الذي أوجهه اليوم باسم سري لانكا.

”الدولة الديمقراطية معرضة، بصورة خاصة، لنشر القوة ضدها داخل حدودها بواسطة أي جماعة - وذلك نتيجة لتفتحها وقوانينها وتقاليدها وممارساتها والتزامها بالتسامح وبقبول الرأي المعارض. وإن التحدي الداخلي المسلح لأي دولة في أي مكان يمثل تحديا لكل الدول في كل مكان. وما لم تتفق الدول كافة، والدول الديمقراطية بصورة

احتتم بياني هنا، كما قلت من قبل. أما بقية البيان فتتناول وجهة نظر بوروندي بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وبصفة خاصة فيما يتصل بتغيير مجلس الأمن عن طريق التمثيل المنصف لجميع مناطق العالم. كما يتناول البيان الكفاح ضد الفقر ويتطرق إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا)** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من معالي السيد جاو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا.

**السيد ميراندا (أنغولا)** (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): توفر هذه القمة فرصة لنا لتتناول بعمق المسائل الحساسة المتصلة بالتنمية ورفاه جميع شعوب العالم. إن الفقر والمشاكل المتصلة به مثل، البطالة والعمالة الناقصة والحرمان من التعليم الأساسي والصحة والمياه النقية، تزايد في بلدان كثيرة.

ولا تزال الصراعات المسلحة والحروب المحلية، التي تقوم بسبب عناصر اجتماعية وسياسية، مستمرة، وهي تعرض للخطر حياة الملايين من الناس وتوسع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وهي من بين الحواجز الرئيسية التي تعوق التنمية. وفي السنوات القليلة الماضية حدث تقدم اقتصادي وعلمي وتكنولوجي لا مثيل له في تاريخ البشرية ولكنه أفاد خمس سكان العالم فقط. وهذه النسبة المثوية الصغيرة تسيطر على ٨٦ في المائة من الإنتاج العالمي و ٨٢ في المائة من أسواق التصدير و ٦٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر و ٧٤ في المائة من جميع خطوط الهاتف على الكوكب.

وبدلا من أن تؤدي المبادرات التي اضطلعت بها البلدان النامية لمواجهة هذا التركيز الهائل في الدخل عن

وتُعرب حكومة بوروندي أيضا عن تقديرها الكبير للمجتمع الدولي كله ولبلدان المنطقة بصفة خاصة لما قدموه من مساعدة ونصح وتيسيرات خلال هذا الكفاح الطويل المضني من أجل السلم.

ونشيد بصفة خاصة بالمعلم جوليوس نيريري مهندس ومحرك عملية السلم منذ بدايتها، وكذلك بالرئيس نلسون مانديلا الحائز على جائزة نوبل للسلام الذي نجح بمهارته ووساطته المنقطعة النظر وعزمه الذي لا يجارى في إزالة الريبة. لقد نجح في ذلك، والواقع أن شعب بوروندي كله قد كسب.

بيد أن كل شيء لم يحسم بعد. ولا تزال هناك تحديات كبيرة يجب مواجهتها. فبالإضافة إلى بعض التحفظات التي أبدتها أطراف معينة، والتي بدأ النظر فيها، فإن التحدي الأكبر الذي لا يزال قائما هو وضع حد للحرب. وبدون ذلك سيكون تنفيذ الاتفاق مستحيلا من الناحية العملية. وسيكون الاجتماع الذي سيعقد بين جيش الحكومة والجماعات المسلحة في ٢٠ أيلول/سبتمبر في نيروبي بكينيا حاسما في هذا الصدد. ومن ثم فإن الالتزام الصارم من جانب جميع الأطراف، الضروري لتنفيذ الاتفاق بدقة، سيكون للصالح العام للأمم.

إن بوروندي بلد مستترف ومدمر ومفلس بعد سبع سنوات من الحرب وثلاث سنوات من فرض الحظر وتجميد المساعدة الدولية. والشرط الأساسي الذي لا مفر منه لتجديد التعاون كان دائما توقيع اتفاق السلم. وقد تم ذلك. ونناشد بإخلاص جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يجددوا تضامنهم غير المتحفظ مع بوروندي.

ونأمل أن نحقق السلم العادل المستدام وبهذا يمكن لبوروندي أن تقدم إسهامها المتواضع في تحقيق الهدف الرئيسي لهذه المنظمة وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

في عالم اليوم. وأنغولا تضم صوتها إليهم. ومن المهم بصفة خاصة المقترحات الحالية بإضفاء صبغة أقوى من الديمقراطية على الأمم المتحدة وتدعيمها لكي تتمكن من الوفاء بمهمتها الفريدة، وهي المساعدة على إيجاد عالم يحظى بقدر أكبر من الكرامة والرخاء والسلام وصون وتعزيز المصالح المشروعة للجميع.

وتؤكد أنغولا من جديد دعمها الثابت للموقف الأفريقي المشترك إزاء التمثيل المنصف في مجلس الأمن وإعادة هيكلته بغية ضمان مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين لأفريقيا في مجلس الأمن بعد توسيعه.

ختاماً، أود أن أؤكد من جديد عزم أنغولا على الإسهام في عالم أكثر أماناً ورخاءاً للجميع في هذه الألفية الثالثة.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا) (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد سليم تدمري، رئيس وفد لبنان.

**السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالانكليزية):** يفخر لبنان بصفة خاصة بمشاركته في مؤتمر القمة هذا، الذي يحظى بأهمية تاريخية، لا سيما بعد أن تحرر مؤخرا الجزء الجنوبي منه بفضل ثبات الشعب اللبناني ومقاومته، ودعم المجتمع الدولي. إن الاحتلال الإسرائيلي الذي دام أكثر من ٢٢ عاماً، تسبب في خسارة في أرواح آلاف المدنيين، وأنزل خسارة واسعة النطاق بأكثر الهياكل الأساسية أهمية في البلاد. وأدى بغدره إلى شل اقتصاد لبنان بوجه عام، وعرقلة تنميته الاقتصادية - الاجتماعية، والحد من إسهامه التاريخي في الحضارة الإنسانية، وهو إسهام قدمه لبنان طيلة ٥٠٠٠ سنة.

ويرى لبنان أن تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي خطوة غير كاملة. ويجب أن يتبعها حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة من استضافتهم لبنان على

طريق برامج الإصلاح الهيكلي إلى التخفيف من حدة الفقر، آل مصيرها إلى زيادة أوجه الإجحاف لأنها تُعزز النمو وليس التنمية الإنسانية. ويحدث هذا في المقام الأول في البلدان الأفريقية، حيث يعيش نصف السكان تقريبا على أقل من دولارين في اليوم.

وعلى الرغم من أن العولمة تركت أثرا كبيرا على العلاقات الدولية فأثرت في جميع جوانب الحياة البشرية، وبصفة خاصة في عملية التنمية في البلدان الفقيرة، فإن هذه الأمم لا تزال تفتقر إلى القدرة على مواجهة التحديات التي ترتبت على العولمة ولا تستطيع الإفادة من الفرص التي توفرت لها أو أن تُقلل من جوانب العولمة السلبية.

والواقع أننا نشهد فرض أحكام متساوية على بلدان في مستويات مختلفة من التنمية، وهذا يحد من القدرة التنافسية بالنسبة للضعفاء. وحتى يستفيد الجميع، من الضروري أن نضع نظاما اقتصاديا منصفاً جديداً وأكثر استدامة، بالإضافة إلى تغيير النظام المالي الدولي الحالي حتى يُصبح قادراً على تخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وفي عملية الإجحاف المتزايد هذه، علينا أيضاً أن نأخذ في الحسبان الدين الخارجي. فالبرامج الواسعة النطاق التي كانت تهدف إلى حل المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية لم ينتج عنها إلا زيادة حدة الفقر والبؤس والتهميش، والاستمرار في زيادة الحلقة المفرغة للديون والفقر والتخلف.

وفي الإطار العالمي، أفريقيا أفقر القارات جميعاً. ولهذا يجب أن تحصل على مساعدات عالمية، بما في ذلك إعادة جدولة الديون، بل وتخفيفها وإغائها. وينبغي تمويل التنمية في أفريقيا عن طريق صندوق للمساعدة يربط الإصلاح الاقتصادي بالقضاء على الفقر.

وقد أكد كثيرون ممن تكلموا قبلي عن الحاجة إلى إصلاح منظمنا لكي تتمكن من التصدي للتحديات الماثلة

والجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بوظائفه في نظام متناسق يستجيب بفعالية لاحتياجات هذا القرن. ولا يمكن لأحد اليوم أن يفصل حقنا في التمتع بالسلم والأمن عن حقنا في تحقيق التنمية.

إن المسيرة الطويلة للأمم المتحدة شهدت، وبخاصة أثناء العقدين الماضيين، منجزات عظيمة في مجال حقوق الإنسان. فاعتمد عدد كبير من المعاهدات الدولية، يتصل معظمها بحماية المرأة والطفل واللاجئين، واتفاقيات تتعلق بالسلم والحرب. وفضلا عن هذه المعاهدات، أنشئ عدد من هيئات الأمم المتحدة تحقيقا لأهداف هذه المعاهدات. وينبغي لمؤتمر قمة الألفية الحالي أن يدعم المنجزات الدولية والعالمية التي لم يسبق لها مثيل، والتي تشجع قيام نظام إنساني عالمي جديد.

ولكن رغم التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، تظل الأراضي العربية تزرع تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، فيعاني سكانها بصفة دائمة من الانتهاكات المتعمدة والعنيفة من جانب القوات المحتلة. ونذكر المجتمع الدولي بمحنة المواطنين اللبنانيين المحتجزين منذ سنين كرهائن في سجون تحت السيطرة الإسرائيلية، والمحرومين من الحق في الإجراءات القانونية الأصولية، في حرق لمبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونطالب بالإفراج عنهم فوراً.

ولبنان يراوده أمل قوي في أن يكون الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر قمنا دليلاً مجدداً على إيماننا بميثاق الأمم المتحدة؛ وأن يوضح مضمونه توضيحاً دقيقاً للحلول العادلة والسلمية والبناءة لقلقل ومحن شعوب جميع الدول؛ وأن تشهد خطوطه الرئيسية على المساعي المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لإرساء السلم، وعلى جهوده الدؤوبة

أراضيه طيلة ما يربو على ٥٠ عاماً. وهدفنا النهائي تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، يقوم على أساس انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومقتضى ولايات مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١.

ويطالب لبنان المجتمع الدولي كذلك بأن يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وقبل كل شيء، حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وبينما نجتمع اليوم لكي نؤكد من جديد إيماننا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإن لبنان يؤكد الترابط الموضوعي بين إرساء السلم والأمن الدوليين وعملية التنمية وبناء السلم كذلك. ومن الواضح تماماً أن الصراعات المسلحة منعت البلدان والشعوب، ولا تزال تمنعها، من المشاركة بمواردها البشرية والاقتصادية في عمليتي التنمية وبناء السلم. إن تعزيز آليات الأمم المتحدة لصنع السلم، والنهوض بالظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة، يتطلبان إصلاح أهم هيئات منظماتنا، وهما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومنظومة الأمم المتحدة، بقيامها بذلك، ستتمكن من الإسهام في تحسين ظروف المعيشة في البلدان النامية. إن إصلاح مجلس الأمن، الذي ناقشته الدول الأعضاء على نطاق واسع، يجب أن يركز على الشفافية وترشيد طرق العمل والتمثيل المنصف في ضوء التنمية السياسية والديمقراطية والاقتصادية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتحقيقاً لهذا الهدف، يرجى من المجتمع الدولي أن يعتمد منهجاً جسوراً للعمل في هذا الاتجاه.

ونرى بنفس القدرة ضرورة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إعادة تقييم دوره وولاياته وإعادة النظر فيهما بحيث يتمكن كل من مجلس الأمن

ظاهرة العولمة تبدو بالفعل بأنها أحالت إلى طي النسيان ما شهدناه في خيرتنا. وبالنسبة لنا، نحن البلدان النامية، لا تزال نفس الأسئلة ونفس الاهتمامات باقية. وتتساءل شعوبنا عمّ ستجلبه لنا العولمة وهل سيكون أكثر أو أفضل. وتتساءل الشعوب عن أثر العولمة على اهتماماتها اليومية وسعيها إلى الرفاهية.

وهكذا لم تعد المسألة بالنسبة لنا مسألة المحيي إلى هنا لمتابعة طقوس رتيبة، وإنما للمشاركة في رؤيانا لأفضل طريقة لإدارة العولمة تحقيقاً للمصالح الواضحة للشعوب والأمم.

من الحقائق أن نهاية الحرب الباردة إذا كانت قد دقت ناقوس جنازة العداوة بين الشرق والغرب، إلا أنها لم تحسن بأي طريقة اختلال التوازن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

وهكذا ينبغي أن نسأل عن مستوى التزام البلدان الغنية اليوم بالتحلي بالرغبة وإبداء الإرادة السياسية، وهي البلدان التي لديها رأس المال والتكنولوجيا، لتنفيذ إجراءات محددة لتجنب أن تصبح العولمة مناسبة أخرى لتهميش البلدان النامية.

ونحن مقتنعون بأن العولمة لا بد أن تمضي قدماً جنباً إلى جنب مع زيادة طابع الديمقراطية في العلاقات الدولية ومع إدخال إصلاحات جذرية على إجراءات صنع القرار في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أولاً وقبل كل شيء، على صعيد مجلس الأمن. ويأتاحتنا الفرصة على هذا النحو لجميع الدول صغيرها وكبيرها لتقديم مساهماتها في بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً، نتمكن من زيادة فرصنا في التقليل من الإحباطات ومصادر التوتر والصراعات وآتذ سوف نتمكن من خدمة قضية السلام على نحو أفضل، لأن هذه هي المهمة التي أنيطت بمنظمتنا.

الرامية إلى إعادة توجيه الأمم المتحدة إلى وضع يتسق اتساقاً كاملاً مع تطلعات الأجيال المقبلة.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا) (تكلم**

بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد ميشيل كافاندو، رئيس وفد بوركيننا فاسو.

**السيد كافاندو (بوركيننا فاسو) (تكلم بالفرنسية):**

إنه لما يشرفني شرفاً عظيماً أن أحاطب مؤتمر قمة الألفية هذا باسم الرئيس بليز كومباوري، الذي كان يتمنى بجرارة أن يشارك فيه. ولكن للأسف، منعت ارتباطاته الملحة من القيام بذلك.

المناسبة التي جمعنا هنا اليوم لم يسبق لها مثيل وتحيي لنا فرصة خاصة للتأمل في مستقبل الجنس البشري مع بزوغ فجر الألفية الثالثة.

لقد شهد القرن الماضي مولد الأمم المتحدة التي حددت لنفسها هدف إنقاذنا من ويلات الحرب وتشكيل أواصر التضامن والصدقة والتعاون من نوع جديد بين الناس والأمم. وبالرغم من هذه الإرادة السياسية، التي تم الإعراب عنها بقوة في سان فرانسيسكو، لم تنجح الأمم المتحدة في إنقاذ العالم من الحرب الباردة ومن سباق التسلح الذي أُطلق له العنان.

نحن، الدول الصغيرة، في كيانات من قبيل حركة عدم الانحياز، استرعينا الانتباه دون توقف إلى العواقب الخطيرة والمؤذية للتوازن القائم على الرعب. وكانت فكرتنا الهامة المتكررة عكس ذلك الاتجاه وتكريس مواردنا الهائلة التي يبتلعها توازن الرعب لأنشطة تنمية البلدان الفقيرة.

ومن واجبنا أن ننوه بأن النداءات المتكررة تلك لم تجد آذاناً صاغية، وأن الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية هي اليوم أكثر اتساعاً عن ذي قبل.

هذه الأفكار نوقشت في مشروع إعلان الألفية الذي سوف يقدم إلينا لنعتمده في نهاية عملنا. ونعرب عن أملنا في أن يطور مؤتمر قمة الألفية، على أساس هذا الإعلان، خطة عمل وأن ينشئ آلية متابعة لضمان تنفيذها بفعالية وهمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

من أجل هذه الأسباب جميعها، تناشد بوركيننا فاسو ضمير الجنس البشري كي تتمكن جمهورية الصين من استعادة مكانها على جناح السرعة في الأمم المتحدة. بما يضمن الحق الجوهري لسكانها البالغ عددهم ثلاثة وعشرون مليون نسمة من المشاركة في إدارة أنشطة المجتمع الدولي.

في الختام، نرحب بتقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين الذي ينادي باتخاذ إجراءات كبرى بغية أن نكون على استعداد على نحو أفضل لمواجهة التحديات الرئيسية وشواغل شعوبنا.